مصطلح التاريخ

وهو بحث في نقد الأصول
وتحري الحقائق التاريخية وإيضاحها وعرضها
وفي ما يقابل ذلك في علم الحديث

لمؤلفه
الدكتور أسد رستم
أحد أساتذة التاريخ في الجامعة اللبنانية

منشورات المكتبة العصرية
صيدا - بيروت

مصطلح التاريخ

وهو بحث في نقد الأصول
وتحري الحقائق التاريخية وايضاحها وعرضها
وفي ما يقابل ذلك في علم الحديث

لمؤلفه
الدكتور أسد رستم
احد اساتذة التاريخ في الجامعة اللبنانية

الطبعة الثالثة

منشورات المكتبة العصرية
صيدا - بيروت

المطبعة العصرية للطباعة والنشر
صيدا لبنان - تلفون ٧٢٠٦٢٤

المقدمة

وأقدم التواريخ المدونة أسفار موسى الخمسة وأسفار يشوع وصموئيل فانها دونت فيما يظهر حوالي السنة ٩٠٠ قبل الميلاد . وأول من حاول نقد الروايات التاريخية هكتايوس الملطي اليوناني . فانه كتب في القرن السادس قبل الميلاد في أصل الشعب اليوناني وفي تجوالاتـه الاولى . وقال : « ولست أثبت هنا إلا الحكاية التي اعتقد صحتها . فان أساطير اليونان كثيرة وهي عندي حديث خرافة » . وجاء بعده عدد من أبناء جنسه يؤرخون فينظرون الى الاشياء على حقيقتها ويبتعدون عن الخرافات والاساطير شأنهم في كل عمل فكري قاموا به ولكن أحداً منهم فيما نعلم لم يحاول أن يجعل من هذا النظر الى الروايات التاريخية على حقيقتها « علماً بأصول » .

وأول من نظّم نقد الروايات التاريخية ووضع القواعـد لذلك علماء الدين الاسلامي فانهم اضطروا اضطراراً الى الاعتناء بأقوال النبي وأفعاله لفهم القرآن وتوزيع العـدل . فقالوا « ان هو إلا وحي يوحى ما تلي منه فهو القرآن وما لم يُتلَ فهو السنة » فانبروا لجمع الاحاديث ودرسهـا وتدقيقها فاتحفوا علم التاريـخ بقواعد لا تزال في أسسها وجوهرها محترمةً في الاوساط العلمية حتى يومنا هـذا . وهو ما سيتاح لنا الاطلاع عليه في تضاعيف هذا الكتاب في حينه .

وجاء عبد الرحمن ابن خلدون في القرن الرابع عشر (١٣٣٢ – ١٤٠٦) فكتب في مقدمته في « طبائع العمران » وجعل من هذه الطبائع محكاً علمياً لنقد الاخبار التاريخية وتمحيصها فسجل بذلك فوزاً كبيراً . ونحن وان خالفناه في صحة هذه الطبائع وفي وجوب تطبيقها على حوادث الماضي لا يسعنا إلا أن نعترف بفضله وبتفوقه على سائر من كتب في التأريخ قبله وسنعرض على القارىء شيئاً من هذا في حينه في فصل لاحق من فصول هـذا الكتاب . وعاصر ابن خلدون فلافيوس بلوندوس الايطالي (١٣٨٨ – ١٤٦٣) الذي كتب في تاريخ رومه وحكّم عقله وطبّق منطقه الفطري فقذف بأساطير زملائـه السابقين الى حيث يطرح سقط المتاع . فكان خير زميل لجاره التونسي الكبير .

وأدت الاكتشافات الجغرافيـة واليقظات العلمية الفنية والمنازعـات الدينية والمطامع السياسية والوثبات الفلسفية في القرون الحديثة في أوروبة الى الرجوع الى الماضي وتقليب صفحاته والاهتمام بأخباره اهتماماً شديداً ولكن رائد المؤرخ الاوروبي في القرن الخامس عشر حتى الثامن عشر بقي طوال هذه العصور مجرد استغلال المـــاضي لصوالح سياسية أو دينية . ولم يدرس لذاته أي للوصول الى الحقيقة المجردة .

وأول من نادى بنقل التاريخ من ميادين الخصام والنزاع والحرب الى مجالس الدرس والتدقيق العالم الايطالي جيوفني فيكو (١٦٦٨ – ١٧٤٤) فانه درس افلاطون وغروتيوس فدفعه الاول الى درس بعض كبريات مسائل التاريخ والفلسفة وبعثه الآخر على درس فلسفة القانون . وفي السنة ١٧٢٥ أصدر كتابه « أصول علم جديد » اعتبر به التاريخ فرعاً من علم المجتمع الانساني . وذهب الى ان البحث التاريخي الحقيقي يقوم على أصول منطقية دقيقة . وقال بمبدأ التطور

وسكت عن تدبير الخالق . ونوّه منتسكيو (١٦٨٩ – ١٧٥٥) بفضله وقال انه اسبق وأعظم من حاول التأريخ ، ودرس مونتسكيو نفسه بتجرد هادىء تطور الحكم في فرنسة وانكلترة ووازن بين الاثنين . وجاء فولتير (١٦٩٤ – ١٧٧٨) بنقده اللاذع فنفذ الى صميم عناصر القوة والضعف في فرنسة وحاول وضع تاريخ حرٍ للثقافة . ولكن الاثنين اسرعا الى الكتابة قبل اكمال نقد المصادر واستيعابها.

وانتظمت الممالك في أوروبة في القرن السادس عشر . وقامت عصبية وطنية جديدة ونشأ شعور قومي حديث فقام علماء مؤرخون في دول الغرب يعنون بجمع المصادر بدافع الاعتزاز بالماضي . واهم مجموعة من هذه المجموعات التاريخية الوطنية مجلدات تواريخ العصور الوسطى التي بدأ بنشرها الرهبان البندكتيون من جماعة القديس مور وذلك في منتصف القرن السابع عشر . والواقع الذي لا مفر منه هو أن رسالة جان مابيون في الديبلوماسيات (١٦٨١) هي فاتحة البحث العلمي الحديث للمخطوطات وظهر في القرن الثامن عشر سلاسل أخرى من نوع هذه منها مجلدات موراتوري الخمسة والعشرون من كتاب الشؤون الايطالية (١٧٢٣ – ١٧٥٠) ومجموعة توما هيرن الانكليزي للتواريخ الانكليزية القديمة . فتيسر لمؤرخي القرن التاسع عشر مـــا لم يتيسر لغيرهم من سهولة الرجوع الى المراجع وانعام النظر فيها ومقابلتها ومقارنتها مما لا بد منه للوصول الى الحقيقة .

وفي السنة ١٧٩٥ أصدر العلامـــة وولف الالماني مقدمته الشهيرة لمجموعة هوميروس الشعرية فأحدثت ضجة في الأوساط اللغوية الأدبية التاريخية في ألمانية وخارجها لأن وولف ذهب فيها الى ان الالياذة والاوذيسية لم يكتبها هوميروس ولا غيره بهذا الاسم بل جماعة من الشعراء في فترات متباعدة من الزمن . ودفعت هذه الضجة التي احدثتها مقدمـــة وولف بتلميذه أوغست بوخ ان ينقد المصادر

التاريخية اليونانية في موضوع الاقتصاد السياسي في اثينة (١٨١٧) . وقام برتولد نيبور الألماني (١٧٧٦ - ١٨٣١) وهو ابن الرحالة كارستن نيبور صاحب المجلدات الثلاثة في وصف الجزيرة العربية نقول قام برتولد نيبور يغربل المراجع الرومانية بغربال وولف فوضع كتابه تاريخ الرومان ونهج به نهجاً علمياً جديدا فلم يبق من اقاصيص الرومان واساطيرهم سوى راسب يسير من الحقيقة . « فأحيا التاريخ الروماني وبوّأه مكانة علم مستقل » .

وآمن بالنقد الجديد رهط من علماء الألمان في القرن التاسع عشر جعلوا من ألمانية معلمة اساتذة للعالم بأسره في فن التاريخ الحديث . وزعيم هؤلاء دون منازع هو ليوبولد فون رانكي (١٧٩٥ - ١٨٨٦) الذي ولد في فيهي وتوفي في برلين . وقد كان مثال النزاهة والعدالة رائده الحقيقة العارية دون أي التواء . ودأب كثيراً وطرق مواضيع شتى فصنف في تاريخ ايطالية وتركية والصرب وانكلترة وفرنسة والكنيسة وفي الثمانين من العمر بدأ تاريخه العام فأتم منه سبعة مجلدات . وعندما توفي في الحادية والتسعين من العمر هب جماعة من تلاميذه الأوفياء فأكملوا هذا التاريخ . وتسلم شعلة نيبور الماني آخر تيودور مومسن (١٨١٧ - ١٩٠٣) فوضع تاريخاً عاماً لرومة وآخر لولاياتها لا يزالان مرجعين هامين لكل من يعنى بالتاريخ الكلاسيكي حتى يومنا هذا .

وساهم المؤرخون الافرنسيون مساهمة قيمة في نقد المراجع الأولية بعملهم العظيم في مدرسة الوثائق التاريخية التي اسسوها في سنة ١٨٢١ فعنوا عناية فائقة بنقد وثائق العصور الوسطى ووضعوا القواعد الاساسية لعدد من العلوم الموصلة لعلم التاريخ كعلم الديبلوماسية وعلم السفراجيستيك وفن الباليوغرافية وغير ذلك مما لا بد لمؤرخ العصور الوسطى من التذرع به لفهم مراجعه الأولية ونقدها نقداً علمياً ثابتاً . ومن اشهر تلامذة هذه المدرسة بنيامين غيوار وغبريال مونو وفوستيل ده كولانج .

وسرت عدوى هـذا التدقيق في المراجع من ألمانية وفرنسة الى بريطانية فقام سر فرنسيس بالغرايف (١٧٨٨ – ١٨٦١) وجون ميتشل كامبل (١٨٠٧ – ١٨٥٧) يعنيان بتاريخ الجزر البريطانية في العهدين السكسوني والنورماندي بالدقة المطلوبة ففتحا بذلك عصراً جديـــداً في التأريخ في الجزر البريطانية . وفي منتصف القرن التاسع عشر أمّ مدارس ألمانية عـــدد من الطلاب الاميريكيين يدرسون التاريخ بالاسلوب الجديد واشهر هؤلاء قدماً هنري ادمز الذي درس في جامعة هيدلبوغ ودرّس في جامعة جونس هوبكنز وجون برجس الذي عاد من ألمانية فأسس في جامعة كولومبية مدرسة العلوم السياسية على طراز ما شاهد في برلين .

وعلى الرغم من العناية بالمصادر وجمعها ونشرها ونمو الروح البريء من الهوى وتقدم الطريقة العلمية في البحث وازدياد احترامها في جميـع الأوساط في اوروبة الغربية وفي الولايات المتحدة ظل البعض من رجال التاريخ والفلسفة يندفع بالعاطفة فيضل ويضلل . ولا يزال رجال الفلسفة حتى يومنا هذا يتذرعون بالتاريخ لتأييد نظرياتهم دون تبصر فيما يقرأون او تروٍ في الاستنتاج . وما اكثر الفلاسفة الذين يجهلون التاريخ ولا يكلفون انفسهم مشقة الاستشارة فيجعلون التاريخ ينطق بما ليس فيه !

ولمس بعض اساتذة التاريخ هذا الضعف وهالهم امر هذا الشطط فنبهوا اليه وردعوا عنه . وبين هؤلاء غبريال مونو فانه ما فتىء منذ السنة ١٨٧٦ عندما ظهر العدد الاول من مجلته التاريخية الافرنسية نقول مـــا فتىء يردع عن التعميم قبل الاحاطـة وينذر بالخطر الذي ينجم عن تقبل مذهب معين من مـذاهب الفلسفة وكتابة التاريخ على ضوءه قبل التثبت من الحقائق التاريخية تثبتاً مستقلا عن كل رأي فلسفي وذلك حتى وفاته في السنة ١٩١٢ . وقال غـــيره من المؤرخين الاساتذة بوجوب تربية المؤرخين المبتدئين الصغار تربية علمية واقعية تتفق في جوها

واسلوبها وتربية طلاب العلوم الطبيعية . واشهر من اقدمَ على هذا العمل الشاق واعرقهم شرفاً العلامة الالماني الاستاذ الدكتور ارنست برنهايم . فانه أعدّ في الثمانين من القرن الماضي مؤلفاً خاصاً لهذه الغاية أبان فيه الخطوات الصائبة التي يجب على المؤرخ ان يخطوها والعقبات التي تعترضه وكيفية تذليلها والمهالك التي قد يقع فيها وكيفية تحاشيها . واردف كلامه فيها كلها بالامثلة الدقيقة المفصلة . ثم نشر هذا المؤلف لاول مرة في السنة ١٨٨٩ واعاد طبعه مراراً . وهو لا يزال حتى يومنا هذا اكمل ما صنف من نوعه . وانبرى بعده المؤرخان الافرنسيان الكبيران شارل سينيوبوس وشارل لانغلوا فأصدرا في السنة ١٨٩٨ مقدمتهما في الابحاث التاريخية فجاءت مختصراً دقيقاً مفيداً . اما علماء الانكليز فانهم آثروا ولا يزالون التعليم بالامثلة دون اللجوء الى كتاب خاص بالقواعد .

ولست اذكر تماماً متى بدأ عهدي بهذا العلم ، ولكني اذكر تماماً اني لما عدت من جامعة شيكاغو سنة ١٩٢٣ وباشرت عملي في جامعة بيروت توليت تدريس علم المثودولوجية فيها . وأول ما عملته اني اخذت اجمع اهم المؤلفات التي تدور حوله . فتوفر لدي عدد منها في اللغات الاجنبية . ولكني لم اعثر على شيء في العربية . فصممت آنئذ ان أتلافى هذا الفراغ واكتب شيئاً في هذا الموضوع .

ورأيت ان أتريث في الامر فابدأ بتدريس الموضوع بلغة اجنبية ريثما تتوفر لدي الامثلة التاريخية المحلية والاصطلاحات الفنية العربية . فاضطررت ان ارجع الى مصطلح الحديث لسببين اولهما الاستعانة باصطلاحات المحدثين والثاني ربط ما أضعه لاول مرة في اللغة العربية بما سبق تأليفه في عصور الائمة المحدثين .

فأكببت على مطالعة كتب المصطلح . وجمعت اكثرها وكنت كلما ازددت اطلاعاً عليها ازداد ولعي بها واعجابي بواضعيها . ولا أزال اذكر حادثاً وقع لي عام ١٩٣٦ في دمشق يوم احتفلت الحكومة السورية بمرور ألف سنة على وفاة المتنبي . فاني كنت من جملة الوافدين الى عاصمة الامويين والمحتفلين بذكرى شاعر

العرب . وأقمت فيها مدة من الزمن اقلب في اثنائها مخطوطات المكتبة الظاهرية . وما ان بدأت بالعمل حتى ايقنت اني امام اعظم مجموعة لكتب الحديث النبوي في العالم . ففي خزائن هذه المكتبة عدد لا يستهان به من امهات المخطوطات في هذا العلم وقسم منها يحمل خطوط اعاظم رجال الحديث . ومن اهم ما وجدت فيها نسخة قديمة من رسالة القاضي عياض في علم المصطلح كتبها ابن اخيه سنة ٥٩٥ للهجرة . وكنت قد قرأت شيئاً عنها في بعض رسائل المصطلح . فاستنسختها بالفوتوستات وبدأت في درسها وتفهم معانيها . فاذا هي من انفس ما صنف في موضوعها وقد سما بها القاضي عياض الى اعلى درجات العلم والتدقيق في عصره . والواقع انه ليس بامكان اكابر رجال التاريخ اليوم ان يكتبوا احسن منها في بعض نواحيها وذلك على الرغم من مرور سبعة قرون عليها . فان ما جاء فيها من مظاهر الدقة في التفكير والاستنتاج تحت عنوان « تحري الرواية والمجيء باللفظ » يضاهي ما ورد في الموضوع نفسه في كتب الفرنجة في اوروبة واميركة . وقد اقتطفنا من كلام القاضي عياض في هذا الموضوع شيئاً كثيراً اوردناه في باب تحري النص والمجيء باللفظ في كتابنا هذا .

والواقع ان المثودولوجية الغربية التي تظهر اليوم لاول مرة بثوب عربي ليست غريبة عن علم مصطلح الحديث بل تمت اليه بصلة قوية فالتاريخ دراية اولاً ثم رواية كما ان الحديث دراية ورواية . وبعض القواعد التي وضعها الائمة منذ قرون عديدة للتوصل الى الحقيقة في الحديث تتفق في جوهرها وبعض الانظمة التي اقرها علماء اوروبة فيما بعد في بناء علم المثودولوجية . ولو أن مؤرخي اوروبة في العصور الحديثة اطلعوا على مصنفات الائمة المحدثين لما تأخروا في تأسيس علم المثودولوجية حتى اواخر القرن الماضي .

وبامكاننا ان نصارح زملاءنا في الغرب فنؤكد لهم بأن ما يفاخرون به من هذا القبيل نشأ وترعرع في بلادنا . ونحن احق الناس بتعليمه والعمل بأسسه

وقواعده .

وها انا الآن اضع بين يدي القاريء رسالتي في مصطلح التاريخ متوخياً خدمة لغتي وبلادي ومحاولا ان افتح باباً جديداً لطلاب التاريخ العربي ينفذون منه الى مجاهله ويتوصلون بـه الى فهم الروح العلمية الحديثة التي تتجلى في مؤلفات علماء الغرب اليوم . فكأي من قضية في تاريخنا لا يزال مؤرخونا يخبطون في حلها خبط عشواء وكأي من ناحية في حياة القدماء في العصور السالفة يجهلونهـا تمام الجهل . وحسبنا ان نذكر ان اكثر مؤرخينا اليوم يزعمون ان كتابة التاريخ لا تتعدى نقل الرواية والالمام بقواعد اللغة . ففي عرفهم انك اذا اجدت الانشاء وفهمت بعض النص فقد هيئت لك العدة لكتابة التاريخ . ولقد فات هؤلاء ان التاريخ هو علم ايضاً يعوزه ما يعوز سائر العلوم الاخرى من طب وهندسة وفقه وغيرها وانه لا بد لصاحبه من ان ينشأ نشأة علمية خالصة يتربى فيها على الشروط الفنية التي يقتضيها كل علم مما اوردنا في تضاعيف هذا الكتاب . ولعلي اول من حاول ان يربط ما توصل اليه علماؤنا الحديث بما وضعه علماء الغرب اليوم في هذا الحقل من العمل .

اسد رستم

عن الشوير لبنان في ١٢ أيلول سنة ١٩٣٩

عن رأس بيروت في ٢ نيسان سنة ١٩٥٥

البَابُ الأوَّلُ

التّقميش

اذا ضاعت الاصول ضاع التاريخ معها . هذه قاعدة عامة لا موضع للجدال فيها ، وذلك ان التاريخ لا يقوم إلا على الآثار التي خلّفتها عقول السلف أو أيـديهم . فاذا سطت محنُ الدهر أَو عوادي الزمن على بعض هذه الآثار وأزالت معالمها فقدَها التاريخ وكانت كأنها لم توجد . وبفقدها يجهل تاريخ عصرها ورجالها . اما اذا بقيت وحفظت فقد حُفظ التاريخ فيها . لهذا يرى المؤرخون لزاماً في أَعناقهم ، قبل كل شيء ، أن يتفرغوا للبحث والتفتيش عـــن شتى الآثار التي تخلفت عن السلف ، والتي اصطلحنا أن نسميها أصولاً .

والاصول لدى المؤرخ هي جميـع الآثار التي تخلفت عـن السلف . فالرسائل الواردة الى مجلس محمد علي باشا والصادرة عنه هي أصول لتأريخ هذه الحقبة من تاريخ العرب . ومجموعـة المدافع والأَسلحة التي ترجع الى عهـده التي لا تزال محفوظة في وزارة الحربية في مصر وفي سراي عابدين هي أَيضاً أصول بعرف المؤرخ واصطلاحه . وكذلك جامعه

الشهير القائم اليوم على هضبة المقطم الذي يطلّ ويشرف على مدينة القاهرة . وقل الأمر نفسه عن عظامه المحفوظة في مثواه في داخل هذا الجامع العظيم ، وعن بقايا ألبسته وأدواته الشخصية التي لا تزال محفوظة لدى أحفاده في سراي عابدين وسائر قصورهم . وما يصح من هذا القبيل على الاثار الشخصية المتخلفة عنه يصح أيضاً على آراء غيره من المعاصرين وآثارهم . فتاريخ الشيخ عبد الرحمن الجبرتي الذي عاش في القاهرة وعاصر عزيز مصر هو أيضاً أصل من الاصول وكذلك كتاب الدكتور كلوت بك الذي أُستخدم في حكومة الباشا الذي أسس كلية الطب في القصر العيني ، وكتاب الدكتور مخائيل مشاقة الدمشقي الذي درس الطب في القصر العيني والتحق بخدمـــة الأمير بشير الثاني وغيره من الأمراء الشهابيين الذين عاصروا عزيز مصر ودخلوا تحت حكمه ردحاً من الزمن ، كل هذه في عرف المؤرخين ضروب من أصول . وهلم جراً .

فاذا صحت القاعدة العامة ـ وهي صحيحة دون جدال ـ في انه اذا ضاعت الاصول ضاع التاريخ أقول اذا صحت هذه القاعدة لزم على المؤرخ أن يبدأ عمله دائماً بجمع الاصول . وهي لعمري حقيقة أساسية لازمة عرفها علماء الحديث قروناً عديدة وعملوا بها قبل أن يُدرك فائدتها وينوه بصحتها ويحبذ العمل بها المؤرخون الحديثون ان في اوروبة أو في غيرها من مراكز العلم الحديث .

قال المحدث الشهير أبو حاتم الرازي [١] من أعيان القرن الثالث « اذا كتبت فقمش واذا حدثت ففتش » [٢] وقد جاء في المحيط قَمشَ القُماشَ يقمُشُهُ قمشاً جمعه من ههنا وههنا والقماش ما على وجه الأَرض من فتات الأَشياء وتقمش الرجل أكل ما وجد وان كان دوناً . فاحياءً لذكر الرازي واعترافاً بجهود المحدثين وفضلهم على علم التاريخ نرى من الواجب أن نسمي أولى خطوات المؤرخ المدقق المنقب التقميش فنقول على المؤرخ قبل كل شيء أن يُعنى بتقميش الاصول لأنه اذا ضاعت الاصول ضاع التاريخ معها .

والان وقد ثبت لدينا وجوب التقميش ننتقل الى النظر في كميته فنتساءل أيجب ان نجمع كل الاصول أم نكتفي ببعضها ؟ وبطبيعة الحال يصبح هذا البعض ما يسهل علينا الوصول اليه ـ ما قد نجده مثلاً في البلدة التي نقيم فيها أو في أقرب المكاتب الينا . نتساءل فنجيب اذا كانت غاية المؤرخ الوصول الى الحقيقة فالحقيقة هي كل الحقيقة لا بعضها وهي وحدة تامة لا تتجزأ .

أَو ليس مما يثلج الصدر ويبهج النفس أَن يكون علماء الحديث قد سبقوا الغرب في هذا أيضاً فنوهوا به . قال الامام الحافظ مفتي الشام وشيخ الاسلام الشيخ تقي الدين الشهرزوري في مقدمته الشهيرة وبمناسبة الكلام في معرفة آداب طالب الحديث [٣] :

(١) محمد بن ادريس المولود في الري والمتوفي سنة ٢٧٧هـ . صاحب كتاب طبقات التابعين.
(٢) مقدمة ابن الصلاح ص ٢١١
(٣) مقدمة ابن الصلاح ص ٢١٢

« ليكتب وليسمع ما يقع اليه من كتاب او جزء على التام ولا ينتخب . فقد قال ابن المبارك ، رضي الله عنه ، ما انتخبت على عالم قط إلا ندمت . وروينا عنه انه قال لا ينتخب على عالم إلا بذنب . وروينا او بلغنا عن يحيى بن معين انه قال سيندم المنتخب في الحديث حين لا تنفعه الندامة » .

ومما لا بد من الاشارة اليه ، قبل اختتام هذا الفصل ، مساس الحاجة في العالم العربي اليوم الى المشتغلين في التقميش في شتى العلوم العربية . ولا يختلف اثنان ، فيما نعلم ، في أن علماء العرب يعيشون في القرن العشرين ، وانهم مع احترامهم لما أنتجه السلف الصالح ، ومفاخرتهم به ، ينوون النهوض بثقافتهم وتراثهم القومي ، الى مستوى الامم الراقية كي يتمكنوا من خدمة العلوم التي يشتغلون فيها ، ومن السير مع زملائهم الغربيين في مضمار التقدم والعمران . فالعلوم العربية اليوم في بدء نهضة مباركة . وعلماء العرب في بدء عمل عظيم . فليس أفيد والحالة هذه من الاشتغال في التقميش ان في اللغة أو في الأدب أو في التاريخ أو في الفلسفة أو في الفنون العربية .

والمجال واسع من هذا القبيل . فانه بامكان البعض أن يتعاضدوا في تأسيس أو تشجيع المكتبات العمومية . وفي مقدور البعض الاخر أن يعنوا في التفتيش عن المخطوطات العربية في جميع المواضيع . ومن المستحب أن يقوم البعض في نشر مجلة أو مجلات ببليوغرافية أو في نشر فهارس بعض المكتبات العمومية والخصوصية .

وقد قلنا منذ عشر سنوات عندما بدأنا بنشر الاصول العربية لتاريخ سورية في عهد محمد علي باشا ـ قلنا ولا نزال نقول ان مؤرخي العصر الحاضر وان حسبناهم على مستوى واحد مع رصفائهم في العصور السالفة فهم يفوقونهم بما توافر لديهم من المصادر والمراجع الأَولية ، التي لم يتسنَّ لاولئك الأَسلاف الوقوف عليها .

الباب الثاني

العلوم الموصلة

لا بد للمؤرخ العصري المدقق من ولوج باب آخر كي يتمكن من الوصول الى الحقيقة . عليه أن يقلّب ما قمش وينعم النظر فيه ليرى اذا كان بامكانه أن يدرك كنهه فيستعمله في تشييد مـــا يبنى من صروح التأريخ واذا فعل سرعان ما يشعر بحاجته الى ما نريد أن نسميه بالعربية العلوم الموصلة . والاستعارة في هذه التسمية من علم التفسير . فقد أجمع المفسرون على وجوب التمكن من العلوم الموصلة الى علم التفسير قبل الشروع في فهم القرآن الكريم ، وبيان معـــانيه ، واستخراج حكمه وأحكامه . والعلوم الموصلة في عرف المفسرين الى علم التفسير هي علم اللغة وعلم النحو وعلم التصريف وعلم المعاني وعلم البيان وعلم البديع وعلم القراآت وأسباب النزول وأحكام الناسخ والمنسوخ وأخبار اهل الكتاب وعلم اصول الفقه وعلم الجدل .

وقد وجدنا باختبارنا عندما خطونا خطوة التقميش في تاريخ العرب في النصف الأول من القرن التاسع عشر أن الاصول لهـــذه الحقبة من

تاريخنا ترد في العربية والتركية والافرنسية والانكليزية والألمانية والايطالية والبولونية والروسية وأهمها اللغات الخمس الاولى . فأسرعنا الى التقاط ما ينقصنا منها . وكم كنا نود لو كان بامكاننا أن نعلم الباقي منها كي لا تكون استنتاجاتنا موقوفة على مقدرة المترجمين من هذه اللغات .

ولا يقف الأمر عند هذا الحد . فانه ليس لنا ما لبعض زملائنا في تواريخ بعض الأزمنة مجموعات من التعريفات الفنية . ونحن وان كنا لا ننكر فائدة قاموس محيط المحيط للعلامة بطرس البستاني فاننا لا نرى فيه جميع ما نطلبه من اللهجات العامية المحكية في عصره . وأما معجم المستشرق الهولاندي رينهاردت دوزي فانمعظمه مبني على آداب العربية في القرون الوسطى . ولذلك فان فائدته ضيقة النطاق محدودة الجدوى لمن يعنى مثلنا في تاريخ العرب في القرن التاسع عشر .

وهل لعلمائنا الأعلام أقطاب اللغة العربية وأعضاء مجمع فؤاد الأول للغة أن يكفوا عن البحث في مثل الشاطر والمشطور والكامخ بينهما والأرزيز والطرطران والعرعور والدويداء فينصرفوا الى التعاون في تنظيم العمل لوضع قاموس على مثال معجم اوكسفورد للغة الانكليزية ؟ فانك لو طلبت كلمة أدميرل الانكليزية في هذا المعجم العظيم تجد أولاً مقدمة في أصلها العربي ــ أمير البحر أو أمير الماء ــ واشتقاقها منه ، ووصولها الى الانكليز من عرب الأندلس وصقلية بواسطة الاسبانية أو الايطالية . وتجد ثانياً جميع معانيها الانكليزية المستعملة الآن ، العمومي

والخصوصي الفني ، مع الاصطلاحات المشتقة منها . وتحت كل من هذه المعاني تجد كذلك الاستشهادات الكافية ، باستعمالها في كتب أكبر أدباء الانكليز وعلمائهم ، منذ أن شاع استعمالها ، في أوائل القرن الثالث عشر ، حتى الجيل الذي دخلت فيه هذا القاموس العظيم . فقد ورد في الشرح على هذه الكلمة الدخيلة ، ما يزيد على الأربعين شاهداً ، مأخوذة كلها من آداب اللغة الانكليزية ما بين سنة ١٢٠٥ وسنة ١٨٨٨ ، ومرتبة جميعها بترتيبها التاريخي ، لاظهار تطور المعنى ، بتطور الظروف والأحوال . ومن محاسن هذا المعجم ، انك تجد فيه جميع هذه الاستشهادات مقرونة بذكر كاتبها الاول ، وتاريخ استعمالها مع الاشارة الى المجلّد والصفحة الموجودة فيها . وقد ورد في الشرح على كلمة سِتْ set أكثر من مئة وخمسين معنى ، وما ينيف عن الثلاثة آلاف وثلاث مئة استشهاد ، من أهم كتب هذه اللغة ما بين سنة ٩٠٠ وسنة ١٩٠٠ م .

ولدى اعادة النظر في بعض ما عثرنا عليه من الاصول المشار اليها ألفيناه رسائل رسمية متبادلة بين حكام ذلك العصر توخى كاتبها نوعاً خاصاً من الخط العربي هو الديواني المعلق . ولا يخفي ان قراءة الخطوط العربية العادية لا تكفي للتيقن من قراءة الخط الديواني المعلق . فأخذنا عندئذ ندرس قواعد هذا الخط للتأكد من قراءة الاصول المكتوبة به . وقل الأمر نفسه عن الأختام المستعملة في هذه الرسائل . فلا بد لنا من معرفة المواد التي كانت تصنع منها هذه الاختام وكيفية بصمها مثلاً وعدد الاشخاص الموكلين بها وغير ذلك من الامور التي تقع اليوم في أوروبه تحت علم « السفراجستيك » .

ويشعر مؤرخ هذه الحقبة من تاريخ العرب بحاجة الى أبحاث علمية في أُصول المخابرات الرسمية في مصر وسورية والعراق وغيرها من البلدان المجاورة في القرنين الاخيرين . لانه يظهر أن كتاب هذين القرنين كانوا يتمشون بموجب عادات مرعية ، ففواتح مراسلاتهم وغرضها المقصود وخواتمها جميعها تنم عن وجود عادات في الكتابات الرسمية . قال أحد المقربين الى الامير بشير الشهابي الشهير – ولعله الشيخ نصيف اليازجي –

« وكل واحدة من هذه الطوايف (في لبنان) في الطبقتين أعني الامراء والمشايخ ، يلقبه الحاكم في كتابته له بالاخ العزيز . غير أن في ملحقات هذا اللقب اختلافاً من وجوه كثيرة بين الامراء . فان الامير ان كان من بني اللمع يكتب له الحاكم جناب حضرة الاخ العزيز الامير فلان المكرم حفظه الله تعالى . أولا مزيد الاشواق لمشاهدتكم في كل خير والثاني كذا وكذا وهذه الكتابة تكون في نصف طبق من الورق . وان كان من بني رسلان يكتب له مثل ذلك ولكن في ربع طبق من الورق ولا يقول في أثناء كتابته والثاني وبعده ومتى اراد ان يكتب اسم نفسه في آخر الكتابة قال محباً مخلصاً لا أخاً . ولا يكتب لقب نفسه بل يكتب ثلاثة نقط متصلة تحت اسمه وتحتها نقطتان متصلتان.يشير بالاولى الى شين شهاب وبالثاني الى حرف ب»(١)

وما الى ذلك من قواعد منظمة متبعة كل الاتباع على ما يظهر .

وقد وجدنا بالاختبار أنه لا بد لنا ، في تحري الحقيقة التاريخية ، من معرفة أنواع الحبر وألوانـــه ، وأشكال الورق – من حيث الطول والعرض واللون والسماكة – وشركات اصداره الى الاقطار العربية ، وتمغاتها الشفافة عليه ، وأصناف الاقلام وظروف استعمالها في مختلف

(١) لمؤرخ مجهول : في تقسيم جبل لبنان وحالة الحكام فيه وعوايدهم والاديان التي توجد فيه . نسخة جامعة بيروت الاميركية رقم ١٩٤٧٤ ص ٥ – ٦

الدوائر والدواوين . ولا يخفى ما في درس هذه الامور جميعها من الاهمية لفهم محتويات المخابرات الرسمية وتحديد تواريخها وتثبيت أصالتها وعدم تزويرها .لا بد إذاً ، من تعلم اللغات التي ترد فيها الاصول ، ومن الاستعانة بمثل ما تقدم ذكره ، من العلوم والفنون . وهل ننسى القرآن والتفسير والحديث ووجوب التضلع في هذه العلوم لمن يعنى بتاريخ العرب ؟

وهناك طائفة أخرى ، من العلوم الموصلة ، لا مفر من الوقوف عليها ، والاسترشاد بنظرياتها ونواميسها ، كي نفهم الماضي ، لا بد للمؤرخ العصري ، من التبحر في العلوم الاجتماعية والفلسفة ، اذا ما أراد أن ينظر الى باطن المجتمع الماضي ، ليتوصل الى العوامل الاساسية ، التي أثرت في عقول السلف ، ودفعتهم لاحداث ما حدث من وقائعهم ، ان في الحرب أو في السلم . وقد أظهر علماء الاجتماع ، كل في دائرة اختصاصه ، ان كل حادث مضى ، انما هو مظهر لقوى شتى ، اجتماعية واقتصادية وسياسية ونفسية وغير ذلك ، تضافرت في ابرازه الى حيز الوجود . ولذا كان محتما ، على المؤرخ المدقق ، اذا ما أراد فهم حقيقة الماضي ، أن يحيط علماً بهذه القوى ، وأن يطلع على نتائج ابحاث العلماء ، في جميع العلوم الاجتماعية .

وهل يختلف اثنان ، في انه يجب على مؤرخ العلوم الرياضية ، أن يكون مؤرخاً ورياضياً من الطبقة الاولى . وهل بامكان من يجهل العلوم الرياضية من المؤرخين ، ان يبت في تفوق علماء اليونان على علماء الشرق القديم في مضمار علمي الهندسة والفلسفة الطبيعية ؟ أو أن يحكم فيما اذا كان

علم الجبر وعلم المثلثات من ابتكارات العرب أَو لا ؟ أو أن يقدر جهود لابلاس ونيوتن ومونج حق قدرها ؟ أو ليس من المضحك أن يتصدى للحكم على ابتكارات اينشتاين من لا يفقه شيئاً من الرياضيات العالية ؟ وقل الامر نفسه عن تاريخ العلوم الطبيعية والطب وغير ذلك .

الباب الثالث

نقد الاصول

الفصل الاول

التزوير في الاصول والدس فيها ووجوب التثبت من صحتها واصالتها

والآن ، وقد جمعنا الاصول ، وتذرعنا بالعلوم الموصلة اليها ، يجدر بنا أن نفكر قليلاً في الامر ، قبل أن نخطو خطوتنا الثالثة .

هل يبدأُ المؤرخ ، فور انتهائه من درس العلوم الموصلة ، في مطالعة الاصول لاستخراج مكنوناتها ، ام يتربص قليلاً للنظر في اصالة ما لديه منها (أي من الاصول) ؟

وهل من مبرر للتردد في هذا الامر ؟ فلو بدأنا ، فور انتهائنا من العلوم الموصلة ، في استخراج المهم من أخبار الاصول ، وزاولنا العمل مدة من الزمن ، ثم تيقناً بعد ذلك ، ان ما اعتبرناه أصلاً من الاصول ، هو في الحقيقة أثر من آثار المتخلفين غير المعاصرين ، أو أنه وُضع

خصيصاً للمغالطة والتضليل ، أقول لو بدأنا بمثل ما تقدم ذكره وتيقناً وقوع التضليل والتزوير ، لضاع وقتنا سدى ، واصبحنا من الخاسرين .

فعلى المؤرخ إذاً ، عند انتهائه من العلوم الموصلة ، أن يتأكد أولاً من اصالة الاصول ، ويتثبت من خلوها من كل دس أو تزوير . ولعله من المفيد أن نبدأ هذا البحث ، باستعراض بعض ما اختبرناه من هذا القبيل .

لما جاءت اللجنة الدولية ، لتدرس قضية البراق الشريف ، وقدَّم سماحة الحاج امين افندي الحسيني وثائقه الرسمية ، جاهر بعض المعاكسين بشكهم ، في صحة وثيقة ترجع الى زمن اختصاصي . فطلب إليّ عندئذ بعض الاصدقاء ، ان استشف هذه الوثيقة ، من الوجهة العلمية الفنية التاريخية فقط ، فلبيت الطلب .

وثيقة الحاج امين افندي الحسيني قطعة من الورق الصكوكي القديم ، يبلغ طولها ٢٧ سنتمتراً ولا يتجاوز عرضها الـ ١٤ ، وهي مكتوبة بالحبر الاسود الاستانبولي وموجهة من محمد شريف « حكمدار بر الشام » في عهد الحكومة المصرية الى السيد احمد آغا دزدار متسلم القدس الشريف آنئذ . وهي مؤرخة في ٢٤ ربيع الاول سنة ١٢٥٦ هـ . الذي يوافق ٢٧ ايار سنة ١٨٤٠م . وهذا هو نصها بالضبط :

افتخار الاماجد الكرام ذوي الاحترام اخينا السيد احمد آغا دزدار متسلم القدس الشريف حالا : انه ورد الينا امر سامي سر عسكري مضمنه صورة ارادة شريفة خديوية صادرة لدولته يعرب مضمونها العالي انه حيث قد اتضح من صورة مذاكرة مجلس شورى القدس الشريف بان المحل المستدعيين تبليطه اليهود هو ملاصق الى حايط الحرم الشريف والى محل ربط البراق وهو كاين داخل وقفية حضرة ابو مدين (قدس سره) وما سبق لليهود تعمير هكذا اشيا بالمحل المرقوم ووجد انه غير جايز شرعاً فمن ثم لا تحصل

المساعدة لليهود بتبليطه وان يتحذروا اليهود من رفع الاصوات واظهار المقالات ويمنعوا عنها فقط يعطي لهم الرخصة بزياراتهم عـلى الوجه القديم وصادر لنا الامر السامي السر عسكري باجراء العمل بمقتضى الارادة المشار اليهـا فبحسب ذلك اقتضى افادتكم بمنطوقها السامي لكي بوصوله تبادروا لاجراء العمل بمقتضاها المنيف يكون معلومكم في ٢٤ را سنة ٢٥٦ محمد شريف .

جرنال ٣٦٨ نمره ٣٩

اصلية اذاً أم مزورة ؟ نقول لا بد لنا للوصول الى الحقيقة في مثل هذه الاحوال من تفحص هذه الوثيقة التاريخية من وجهتيها الخارجية والداخلية ، فنتذرع بمـا يسميه المؤرخون الدليل الظاهري والدليل الباطني . فلنبدأ بالظاهر الملموس ولندقق بالورق أولاً ثم ننتقل بعد ذلك الى الحبر والقلم فالخاتم فعادات المراسلة في ذلك العهد فاللغة والاسلوب .

أما ورق هـذه الوثيقة فانه ورق الحكومة المصرية بالذات إذ أنه صكوكي قوي يتفق من حيث تركيبه الكيماوي وتوزيع أليافه وتمغته الشفافة مع الالوف المؤلفة من وثائق الحكومة المصرية في ذلك العهد التي لا تزال محفوظة في سراي عابدين الملكية وفي جامعة بيروت الاميركية وفي خزانات المؤسسات والبيوتات الكبيرة في مصر وفي الاقطار الشامية . وحبر هذه الوثيقة هو حبر وثائق الحكومة المصرية في ذلك العهد . وأكثر الوثائق الصادرة عن حـكام ذلك العصر كانت تكتب بالحبر الاستانبولي وهو مزيج كيماوي بسيط للغاية ومؤلف من كمية معينة من الكاربون فحم الزر التجاري وقدر محدود من الصمغ والماء . وبامكان

من يود التأكد من هذا الأمر أن يتيقنه بالمكرسكوب أولاً ثم ان اراد بواسطة التحليل في المختبر . ولدى التدقيق بالمكرسكوب والنظر في الأثر الذي تركه القلم في خط هذه الوثيقة وجدنا انها كتبت بقلم قصبي مما يتفق مع عادات الكتاب والنساخ في دواوين ذلك الزمن . وقل الامر نفسه عن الخط فانه من النوع الذي شاع في دواوين الحكومة المصرية ومجالسها في عهد محمد علي باشا وابنه ابراهيم .

وليس في عنوان هذه الرسالة « افتخار الأماجد الكرام ذوي الاحترام أخينا السيد أحمد الخ » أو في خاتمها « لكي بوصوله تبادروا لاجرا العمل بمقتضاها المنيف يكون معلومكم » نقول ليس في عنوان هذه الرسالة أو في خاتمها من حيث المفردات المستعملة أو الاسلوب ما يوجب الشك في أصليتها .

هذا وفي الانتقال فجأة من العنوان الى الغرض المقصود « انه ورد لنا أمر سامي الخ » وغض النظر عن التحية التي كانت ترد في غالب الأحيان بعد العنوان وقبل عرض الغرض المقصود كقول عبد الله باشا مثلا حينما خاطب متسلم بيروت وأعيانها سنة ١٢٤١ هـ . « بعد التحية والتسليم بمراسم الاعزاز والتكريم المنهى اليكم الخ » نقول انه في الانتقال فجأة من العنوان الى الغرض المقصود وفي اهمال التحية دليل آخر على صحة هذه الرسالة وعدم تزويرها . فان الولاة والحكام في الاقطار الشامية قبل ابراهيم باشا ومحمد شريف باشا وبعدهما كانوا شديدي التمسك بالتحية

المشار اليها أعـلاه في مراسلاتهم الرسمية مع متسلمي المدن وغيرهم من موظفي الحكومة .

ونرى بعد هذا كله في جهل كاتب هذه الرسالة لقواعد اللغة العربية دليلا آخر نستأنس به على صحتها واصالتها فكتّاب الدواوين في النصف الأَول من القرن المـاضي في مصر والشام والعراق كانوا يجهلون قواعد لغتهم ويكثرون في بعض الأَحيان من استعمال المفردات الأعجمية عند مساس الحاجة اليها . ولا يستثنى من ذلك إلا ديوان حاكم لبنان الامير بشير الشهير . وهي لعمري حقيقة ناصعة تبدو للباحث حالما يرجع الى المخابرات الرسمية المحلية في ذلك العهد ويبدأُ بتفحصهـا واستشفافها . وطريقة تاريخ هـــذه الوثيقة ، هي الطريقة المتبعة في جميع أوراق الحكومـة المصرية ، في ذلك العصر كما ابنا ذلك بالتفصيل في مقدمتنا للاصول العربية في تاريخ سورية في عهد محمد علي باشا . وكذلك الاشارة الى الجرنال والعدد فانهـا موجودة في قسم كبير من أوراق الحكومة المصرية التي صدرت في سنة ١٢٥٦ هـ .

وهنالك طائفة من الأَدلة يتذرع بها المؤرخ أحياناً بامكاننا أن نقول فيها انها ظاهرية وباطنية في آن واحد . فمن هو محمد شريف باشا الذي صدرت عنه هذه الوثيقة ؟ ومن هو احمد اغا دزدار الذي وُجهت اليه ؟ وهل كان الأَول حاكما عاماً يصدر مثل هذه الأَوامر والثاني متسلماً على القدس يتلقى أوامره من الأَول ؟ وهل قاما باعباء وظيفتيهما في شهر

ربيع الأول من شهور سنة ١٢٥٦ هـ . ؟ وغير ذلك من الأدلة من نوع ما تقدم . فهي باطنية لانها تتعلق بمضمون الوثيقة وظاهرية لانها ليست مما تنطق به الوثيقة وانما تستخرج من مصادر أُخرى مستقلة كل الاستقلال عن الوثيقة التي نحن بصددها .

ولحسن الحظ لا يزال قسم كبير من أوراق الحكومة في ذلك العصر محفوظاً في سراي عابدين . وبامكان المؤرخ أن يرجع اليــه للتثبت مما تقدم . وبامكاننا نحن بعد اطلاعنا على محفوظات السراي في عابدين أن نصرح دون تردد أن محمد شريف باشا كان حاكماً عاماً على الاقطار الشامية من أوائل سنة ١٢٤٨ هـ . حتى أواخر سنة ١٢٥٦ هـ . ومما لا شك فيه أيضاً بعـد الاستناد على محفوظات عابدين وسجلات المحكمة الشرعية في القدس أن احمد اغا دزدار كان قائماً باعمال المتسلمية في القدس في شهر ربيع الاول من شهور سنة ١٢٥٦ هـ . وان محمد شريف باشا كان يسيطر على أعمال متسلم القدس وغيره من حكام المدن والمقاطعات في جميع الاقطار الشامية آنئذ خارج لبنـان . وانه كان بدوره يتلقى أوامره من محمد علي باشا وابنه السر عسكر ابراهيم باشا كما تنص الوثيقة . ومما يجدر ذكره في هذا الصدد الاشارة الى اطلاع عزيز مصر على قضية البراق وصدور الامر عنـه بمنع اليهود عن تبليط محل ربط البراق واستعماله للصلاة واجراء بعض الطقوس الدينية فيه . فالبت في مثل هذه الامور الطائفية كان من صلاحية العزيز في مصر لا يشاركه فيه أحد من الموظفين في حكومته .

والدليل الباطني على صحة هذه الوثيقة متنوع أيضاً . فلو تفحصنا

محتويات هذه الوثيقة وغرضها المقصود نجد انها توافق في روحها ما نعلمه من تاريخ علاقة اليهود بمحل ربط البراق وما نعرفه عن موقف المؤسسات الاسلامية والحكومات المحلية من هذه القضية في ذلك العهد .

قال الرحالة روبنسن المشهور ، الذي زار القدس عام ١٨٣٨ ما نصه : « مباح لليهود أن يشتروا حق الدنو من مركز هيكلهم ، وحق الصلاة والبكاء على خرابه وتبدد أمتهم »[١] . وقال القنصل فِنْ الانكليزي ، الذي تولى ادارة القنصلية البريطانية في القدس ، ما بين سنة ١٨٤٥ وسنة ١٨٦٣ ما محصله : « يدفع الحاخام باشي الى الافندي الذي يجاور المبكى ثلاثماية ليرة انكليزية كل سنة ، بدل الاذن له ولليهود معه أن يصلوا هناك[٢] » . ولعل الافندي المشار اليه هنا هو وكيل وقفية أبي مدين ، كما في الوثيقة التي نحن بصددها . هذا ولا يخفى ما كان يؤديه اليهود من هذا القبيل الى السلطات الوثنية فالمسيحية قبل دخول المسلمين الى هذه البلاد . أما رتَّر الالماني ، الذي عاصر زمن الوثيقة ، والذي وضع مؤلفه العظيم ، عن جغرافية فلسطين ، حوالي سنة ١٨٤٥ ، فانه يقول ان قسما مهما من مساكن اليهود نفسها ، ببيت المقدس ، كان ملك الحرم الشريف[٣] .

(1) Robinson Ed., Biblical Researches in Palestine etc. (Boston, 1868), 1, *237*

(2) Finn, James, Stirring Times in Palestine, I, *130* .

(3) Ritter, C , (Erdkunde von Asien) TheCompartive Geography of Palestine and the Siniatic Peninsula, (New York, *1866*) IV , *191.*

ومن يطالع رحلات الفرنجة في هذه البلاد ، حوالي سنة ١٨٤٠ ، يجد أن قسما من اليهود آنئذ ، في اوروبه واميركة وفلسطين ، كان ينتظر مجيء المسيح وجمع الشمل ، كما ورد في بعض الاسفار المقدسة . وكان بعضهم يعلق الآمال الكبيرة على كلام دانيال النبي ، في الاصحاح الثامن من سفره الكريم ، حيث يقول : « فسمعت قديساً يتكلم قال قديس لفلان الذي يتكلم معه الى متى الرؤيا رؤيا المحرقة الدائمة والمعصية المدمرة وحتى متى يجعل القدس والجند مدوسين . فقال لي الى ألفين وثلاث مئة مساء وصباح ثم يطهر القدس » . كان بعضهم يعلق الآمال الكبيرة ، على هذه النبوة فيقول ان المراد باليوم فيها هو السنة ، وان المدة تبتدىء من سنة ٤٥٦ ق.م لقوله تعالى « ان سبعين عاماً حددت على شعبك وعلى مدينة قدسك » . فيضيفون أربع سنوات الى التاريخ المسيحي لاجل تصحيحه ويجمعون ٤٥٦ مع ١٨٤٤ (السنة ١٨٤٠ المصححة) فيصير العدد ٢٣٠٠ كما في النبوة .

وكان هذا البعض من اليهود يعتقد أيضاً انه لا بد من تعمير المدينة المقدسة وتجديد بناء الهيكل ، كما ورد في الاصحاح الحادي والثلاثين من سفر حزقيال النبي حيث يقول : وآخذكم من بين الامم ، وأجمعكم من جميع الاراضي وآتي بكم الى أرضكم . . . وأُسكنكم في المدن ، وتبنى الاخربة » .

ووافق هذا المعتقد ، مجيء السر موسى مونتوفيوري ، الأراضي المقدسة ، واكثاره من العطاء ، كما تنص على ذلك الاصول التاريخية وكما

تشهد به المستعمرة التي لا تزال تحمل اسمه حتى هذه الساعة .

واذا تذكرنا أن هؤلاء اليهود ، عاشوا في عقد من الزمن ، كثر فيه تسامح الحكومـة المصرية وتساهلها اذا تذكرنا كلّ هذه الامور ، سهل علينا الاستئناس بأمر التبليط في الوثيقة الدزدارية واضطررنا أن نرى في موافقة التاريخ لمضمونها دليلا آخر على أصليتها .

ولنا في موافقة مضمون هذه الوثيقة لما جاء في محفوظات سراي عابدين الملكية دليل آخر على صحتها وعدم تزويرها . فالمحفظة **٢٥٩** من محافظ عابدين تحفظ لنا شكوى شيخ المغاربه في القدس في سنه **١٢٥٦** على اليهود في موضوع الوثيقة التي نحن بصددها . وقـد حفظ لفاً مع هذه الشكوى قرار طويل لمجلس شورى القدس في الموضوع نفسه . وفي هذا القرار بيان واضح لحق المغاربة واعتداء اليهود . وبين امضاآت أعضاء المجلس امضاء لممثل الطائفة اليهودية فيه فتأمل .

فبناء على ما نعرفه من نوع ورق هـذه الوثيقة ، وقاعدة خطها ، واسلوب انشائها وطريقة تاريخهـا وختمها وبناء على موافقة النصوص التاريخية لمضمونها نرانا مضطرين أن نقول باصليتها وعدم تزويرها .

ومما اختبره زميلنا الاستاذ جبرائيل جبور [١] من هذا القبيل نوع من التزوير لم يسلم منه كثير من الاصول . وذلك ان أصحاب الكتب

(١) وذلك في رسالته القيمة ابن عبد ربه وعقده . وهي الرسالة التي تقدم بها من دائرة الدروس العربية في كلية العلوم والاداب بجامعة بيروت الاميركية لنيل شهادة استاذ في العلوم — بيروت ١٩٣٣ .

الخطية ، كانوا في بعض الأحيان ، يضيفون على الهامش أو في أواخر الفصول والأبواب ، أخباراً أو آراء جديدة تتعلق به ثم تمر الأيام ، وينسخ بعض هذه الكتب ، فتدخل الزيادة في الأصل ويثبت الشرح في المتن ، ويختلط الأمر على المتأخرين فينسب كل ما في النسخة الخطية المتأخرة الى المؤلف . وهذا النوع من التزوير هو ما نريد أن نسميه الدس مقصوداً كان أو غير مقصود . وفي محيط المحيط دسّ الشيء ودسّه فيه يدسّه دساً أدخله ودفنه تحته واخفاه .

وقد وجد الاستاذ جبور عندما درس كتاب العقد لابن عبد ربه[١] ، أن ناشري الطبعات التي بين أيدينا لهذا الكتاب ، اعتمدوا على نسخة خطية دست فيها جملة كثيرة من الأخبار . فاثبتوا الاصل والزيادة في طبعاتهم ، دون أن ينتبهوا الى الامر أو يشيروا اليه . والغريب ان بعض هذه الاخبار المدسوسة ، كانت ظاهرة ، لا يحتاج أمر اكتشافها الى كثير من العناء أو التدقيق . فانك اذا قرأت العقد ترى انه قد ترجم فيه ، في كتاب اليتيمة الثانية[٢] ، لاربعة خلفاء من بني العباس ، هم الراضي والمتقي والمستكفي والمطيع ، وكلهم توفي بعد وفاة ابن عبد ربه أي بعد سنة ٣٢٨ هـ . وترى في ترجمة الاخير أنه قد خلع نفسه سنة ٣٦٣هـ أي بعد موت ابن عبد ربه بِ ٣٥ سنة . أوَ ليس من المؤسف أن يقدم الناشر المحلي على مثل ما تقدم بعد أن يكون العلامة تيودور نولدكه قد

(١) واللفظ في غالب الاحيان للاستاذ جبور . راجع رسالته المشار اليها ص ٩٨ فما بعد

(٢) ابن عبد ربه ٣ : ٥٩ — ٦٠

نبه في كتابه امراء غسان ، الى هذا الدس[1] .

ولم يكتف الاستاذ جبور في وقوفه مع العلامة نولدكه على اظهاره هذا القدر من الدس . بل دفعه الامر الى مراجعة الباب كله . فاذا هو يستهل بالعبارة « فرش ذكر خلفاء بني العباس وصفاتهم ووزرائهم وحجابهم[2] . وهي المرة الوحيدة التي تستعمل فيها كلمة فرش في أول باب ما ، اذ أن استعمالها في العقد كله واقع في أوائل الكتب ، لا في أوائل الفصول والابواب . وقد نبه الى ذلك ابن عبد ربه نفسه في المقدمة حيث قال « وقد ألفت هذا الكتاب وتخيرت جواهره ، من متخير جواهر الادب ، ومحصول جوامع البيان ، فكان جوهر الجوهر ولباب اللباب . وانما لي فيه ، تأليف الاختيار ، وحسن الاختصار ، وفَرْشٌ لدور كل كتاب[3] » . زد على ذلك ، انه ليس في الباب هذا ، فرش كما في أوائل الكتب ، وانما هو ذكر للفرش ليس إلا ، حيث نرى أن الباب يبدأ بابي العباس السفاح ، دون توطئة أو تمهيد ، أو فرش كما اصطلح ابن عبد ربه أن يقول .

وبحث الاستاذ جبور في فرش اليتيمة الثانية ، يطلب ذكر هذا الباب فلم ير لذلك أثراً . وطلب فرش الدرة الثانية في أيام العرب ووقائعها ، وهو الكتاب الذي يلي اليتيمة الثانية ، يبحث عن ذكر لاخبار بني العباس ، فلم يعثر على شيء . ثم عاد الى مقدمة العقد نفسه ،

(1) Die Ghassanischen Fürsten aus dem Hause Gafnas, P. *50*.

(٢) ابن عبد ربه ٣ : ٥٢

(٣) ابن عبد ربه ٣ : ٥٢

وفيها جدول بكتب العقد وفصولها ، فلم ير في شرحه سوى « تم كتاب اليتيمة الثانية ، في أخبار زياد والحجاج والطالبيين والبرامكة » . وهنا رأى الاستاذ جبور انه يحق له أن لا يرتاح الى ان هذه الاخبار عن بني العباس قد دوّنها ابن عبد ربه ، وأن يزعم انها ربما قد دُست عليه بعد موته ، أو ان قسما منها قد دسّ ونقل القسم الآخر من موضع آخر حيث أنه كان الاولى بابن عبد ربه - ان كان قد ألف هذين البابين - حملاً على ما عرف عنه من حسن التبويب والتصنيف ، وتبعاً لما أخذ على نفسه في مقدمة عقده حيث قال : « ثم قرنت كل جنس منها الى جنسه فجعلته باباً على حدته ليستدل الطالب للخبر على موضعه من الكتاب ونظيره من كل باب » كان الاولى به أن يضع هذين البابين في الكتاب السابق - كتاب العسجدة الثانية - حيث يبحث في الخلفاء وتواريخهم وأيامهم ، وحيث نرى باباً خاصاً في أخبار الدولة العباسيه [1] .

ولابن عبد ربه ، فصل في هـذا الكتاب المذكور ، يدور على توقيعات الخلفاء ، فيه باب في توقيعات بني العباس [2] ، ليس فيه توقيع لخليفة بعد المأمون . والغريب ان الذي دس في المواضع السابقة ، قد فاته الدس هنا . وان وقوف ابن عبد ربه عند المأمون ليحملنا على الظن ، ان اكثر الاخبار التي وردت في العقد ، عن خلفاء بني العباس ، ممن عقب المأمون ، دُست على ابن عبد ربه ، بعد موته . وليس غريباً

(١) ابن عبد ربه ٢ : ٣٥١

(٢) ابن عبد ربه ٢ : ٢٢٩

أن يصدق هذا الظن ، لا سيما ونحن نعلم ان ابن عبد ربه ، قد أخذ أكثر أخباره ، عن كتب مدونة ، لمؤلفين سبقوه ، أكثرهم لم يدون أخبار من عقبوا المأمون . زد على ذلك ، ان ابن عبد ربه ، لم يذكر من توقيعات الامراء المختلفين لأحد بعد طاهر ابن الحسين ، أحد قواد المأمون .

وهناك أمر آخر ، دفع الاستاذ جبور الى الظن في انه قد طرأ على العقد بعض التغيير أو التحريف أو الزيادة ، هو أن ترتيب كتب العقد ، في معجم الادباء لياقوت ، يختلف عما هو عليه في العقد نفسه وفي مقدمته.

على المؤرخ إذا ، بعد جمع الاصول وبعد الانتهاء من درس العلوم الموصلة ، أن يتأكد من اصالة الاصول ، ويتثبت من خلوها من كل دس أو تزوير . ويتضح مما تقدم ذكره أعلاه أنه بامكان المؤرخ أن يستعين بطائفتين من الأدلة . فهنالك أدلة باطنية ، يتوصل اليها بعد درس نص الاصل نفسه ، وأدلة ظاهرية ، يقف عليها بعد درس الاصول الاخرى ، أو بعد التمكن من بعض العلوم الموصلة . هـــذا ولا نرى بدأ في هذا الصدد ، من الاشارة الى وجوب التريث ، والترزن والتثبت . فلا فائدة ترجى من التهالك في الامر والاسراع في العمل . ولا يخفى أن التثبت من صحة الاصول واصالتها أمر صعب الممارسة ، عزيز المنال .

وحذار حذار من الاستسلام الى الاصول بالثقة العمياء والاسترسال اليها ، إذ لا يجوز للمؤرخ أن يكون نقوعاً يثق بكل أحد أو يقناً يصدق كل ما يقرأ .

الفصل الثاني

التعرف الى المؤرخ المجهول وتعيين الزمان والمكان

وهب أننا تثبتنا من صحة الأَصل وخلوه من كل دسٍ أو تزوير ، فهل ننقاد الى نصه وننزل على حكمه ؟ أم نمتنع عن ذلك ، ونعرض عن الطاعة ، الى أن نتثبت من هوية المؤرخ ونتعرف الى شخصيته ونسبر غوره ، وندرس المكان الذي عاش فيه ، والزمان الذي دوَّن فيه أخباره؟ أوَ ليس من فرق ، في قبول الشهادة وردها ، بين رواية رئيس حكومة ، عن أعماله في أثناء قيامـــه باعباء الوظيفة ، ورواية لحَّام عن الأَعمال نفسها ؟ أو بين رواية دوِّنت في أثناء وقوع الحوادث المروية ، وغيرها دونت بعد وقوع الحوادث بربع قرن من الزمن ؟ بلى ! فمن المحتم أن نتعرف الى شخصية المؤلف ، ونتثبت من أمياله ونزعاته ودرجة علمه وذكائه ، واتصاله بالحوادث التي يروي أخبارها ولا بد من الوقوف على الزمن الذي كتبت فيه هذه الأَخبار ، والمكان الذي سطرت فيه .

واذا تأملنا هذا الأمر ملياً نرى أن الاصول هي في غالب الأحيان صلتنا الوحيدة بحوادث الماضي فان اخبرتنا الخبر على حقه توصلنا الى الحقيقة التي ننشدها وان أرجفت فخاضت في الاخبار المخطئة أو الكاذبة أوقعتنا في مهاوي الضلال والتضليل . ولذا فاننا نرى لزاماً في أعناقنا أن نتعرف الى شخصية المؤرخين الذين نصوا هذه الاصول كي نمزق ظلمات الاشكال ونكشف معالم الهدى . ومهمتنا من هـذا القبيل هي أَصعب بدرجات من مهمة القضاة والمحامين إذ أن هؤلاء يتحدثون الى من ينقل

الخبر اليهم ويمتحنونه بالاستنطاق ، فهو مخبر حي ماثل أمامهم . أما مخبر المؤرخ فانه ميت خلا مكانه وطويت صحيفته .

ومما يجدر ذكره من هذا القبيل ، انه في أواخر عام ١٩٢٦ فاجأنا صديق لنا ، بمخطوطة صغيرة ، تحفظ أخبار الدولة المصرية العلوية في سورية ، في زمن ابراهيم باشا . وبعد أن تصفحناها قليلا وجدنا انها مغفلة ، لا تحمل اسم مؤلفها ، ولا تشير الى الزمان الذي كتبت فيه ، ولا الى المكان الذي دونت فيه أخبارها .

فدفعنا حب الاستطلاع الى فحصها والتنقيب عن سرها للتعرف الى مؤلفها ، وتعيين محل اقامته ، والزمان الذي دون فيه أخباره .

وبعد أن قلبنا الطرف فيها ، ونظرنا في اعطافها ومطاويها ، ألفيناها تضم بين دفتيها ، لا أقل من ثلاثة مؤلفات مختلفة ، تحتوي جميعها نتفاً من أخبار ابراهيم باشا في الاقطار الشامية وبر الأناضول . فالصفحات الثلاث الاولى ، تختلف عن الخمس التي تليها . والصفحات الخمس هذه تختلف بدورها عما قبلها وبعدها .

وتسهيلا للبحث ، وايراد بعض البراهين نسمي الصفحات الثلاث الاولى « ألفاً » والخمس التي تليها « باءً » والباقي « جيماً » . فلو درسنا ما دُوّن فيما سميناه « ألفاً » وجدناه يبتدىء من حصار عكا سنة ١٨٣١ وينتهي بموقعة قونية سنة ١٨٣٢ . ولو انتقلنا الى « باء » وجدنا ان مؤلفها لا يبتدىء بذكر الحوادث التي وقعت بعد معركة قونية وينتهي بآخر أخبار الدولة المصرية في سورية ، كما هو منتظر منه فيما لو كان هو

هو الذي كتب « ألفاً » من قبل ، بل نراه يكرر أخبار « الف » ويقف عند ذكر فتح دمشق . وهكذا يفعل كاتب « جيم » فانه يبتدىء من حصار عكة أيضاً ، ويكرر أخبار بعلبك والزراعة وزحلة الخ ، وينتقل بعد تكرار هـــذه الى ذكر الحوادث التي لم تذكر في « ألف » و « باء » والتي حدثت بعد موقعة قونية . ولدى التدقيق في تواريخ الحوادث ، وجدنا اختلافاً بين روايات « ألف » و « باء » و « جيم » . فان واضع « الف » لا يستعمل إلا التاريخ الهجري . وأما واضع « باء » فانه يتشبث بالتاريخ المسيحي . ثم ان واضع « ألف » يؤرخ خبر توجه عبد الله باشا إلى مصر في ٢٠ ذي الحجة سنة ١٢٤٧ . وأما « جيم » فانه يؤرخ الخبر نفسه في ٢٩ ذي الحجة من السنة نفسها . وبينما واضع «الف» يؤرخ معركة حمص في ٩ صفر سنة ١٢٤٨ ، فان واضع « جيم » يذكرها مع حوادث ربيع الأول من السنة نفسها . وفي الهامش ، على خلاف عادته ، يقول ان ابراهيم باشا دخل حمص في ٨ تموز نهار الاحد . كذلك نرى واضع « ألف » يقول ان الامراء الشهابيين ملحماً وبشيراً وقاسماً ، توجهوا الى إمارتهم في ٢٥ جمادى الاولى من سنة ١٢٤٨ ، بين ان واضع « جيم » يجعلنا نظن ان توجههم هذا ، كان بين الثاني والثامن من الشهر نفسه . أَفلا يصح لنا بعد هذا الاختلاف ، أن نقول أن مخطوطتنا ، انما هي مجموعة لتواريخ ، لا تاريخ واحد ؟

أما مؤلف القسم الاكبر من هذه المخطوطة ، « جيم » ، فانه مجهول عندنا ، لا نعرف اسمه ، ولا مهنته ، ولا نعلم عنه شيئاً ، سوى ما يمكنا

أن نتنسمه من أخباره في سياق كلامه عن حوادث هذه المخطوطة . فاننا لو أحصينا مثلا ، جميع ما ذكره في « جيم » من الاخبار ، وجدنا أن ثلثيه أو أكثر ، عن لبنان . والثلث الآخر عن باقي الأقطار الشامية وبر الأناضول . ولو أعدنا النظر فيما اثبته عن لبنان ، وجدنا نحو ثلثيه عن دير القمر وبيت الدين ، والثلث الآخر فقط عن سائر المقاطعات اللبنانية . ولو أنعمنا النظر في حوادث الدير وبيت الدين ، لألفيناها أدق من غيرها واكثر تعييناً وضبطاً . نراه مثلا يؤرخ وفاة امرأة حنا الحاصباني في دير القمر ، وحضور المعلم بطرس كرامه من بيت الدين الى بيته في الدير ، وظهور الطاعون في البلدة نفسها ، ويترك من أخبار سائر المقاطعات اللبنانية ، ما هو أهم منها بدرجات . ونراه يقول « دخل ابراهيم باشا الى بتدين في ٢٩ أيلول بعد الظهر ، وحلت عساكره الظافرة في غربي سحرا الدير ، عند البيادر ، وانه كان لديه خمس الايات ومدفعان وعشرون جمل جباخانه » ، ويكتفي في كلامه عن بعض حوادث كسروان ، بقوله « شاع خبر » انه صار حرب في كسروان بين عثمان باشا في عين الشقيف واهل كسروان »

ثم نراه يشير الى المعلم بطرس كرامه بقوله ، حسب عادة أهل الدير ، « المعلم » ، والى رئيس كنيسة التلة في الدير بلفظة « الريس » فقط ، ويذكر غيرهما ، من أعيان سائر مقاطعات لبنان ، بكامل أسمائهم . أفلا يصح لنا ، بعد هذا كله ، أن نقول ان المؤلف ان لم يكن لبنانياً ديرانياً ، فقد كان من المقيمين في الدير في أثناء وقوع الحوادث المروية في المخطوطة ؟

بقي علينا أمر آخر ، وهو أن ندرس خط هذه المخطوطة ، ونقابله بما بقي من خطوط تلك الايام ، لنتوصل الى معرفة كاتبها وهكذا فعلنا . فاننا قصدنا المكتبة البطريركية ، في بكركي ، وطلبنا رسائل الحقبة ١٨٣١ ـ ١٨٤١ ، فوجدنا بعد العناء الطويل ، عدة رسائل مكتوبة بالخط نفسه ، وممضاة هكذا : « القس انطون الحلبي مدبر انطونياني » . وحينما فحصنا محتويات هذه الرسائل ، وجدنا ان نفسها هو نفس مخطوطتنا ، وموضوعها هو موضوع هذه المخطوطة بعينه . ووجدنا أيضاً ان لهجة هذه الرسائل ولغتها هما لهجة مخطوطتنا ولغتها .

فقصدنا عندئذ غبطة البطريرك الماروني ماري الياس حويك ، وسألناه عن القس انطون المذكور ، لنعرف علاقته بالامير الشهابي الكبير . فتكرم علينا بالجواب وأكد لنا انه ، أي القس انطون المذكور ، كان من أقرب المقربين للأمير الكبير . فشجعنا هذا الجواب الصريح على استقصاء أخبار القس المذكور . وأشار علينا سيادة المطران عبد الله بمراجعة الاب عمانوئيل البعبداتي الانطونياني ، شيخ رهبانيته ومؤرخها. فطلبنا كتابه في تاريخ الرهبانية المذكورة ، ووجدنا ان القس انطون الحلبي ، كان استاذ الاب عمانوئيل ، وانه سكن بتدين ، وتقرّب من الامير الكبير [١] .

وكتب الينا الاب عمانوئيل نفسه ، رداً على كتاب منا اليه ، ما نصه: « بعد افتقاد خاطركم الكريم اعرض اني تشرفت بكتابكم المؤرخ في ١٦

(١) تاريخ الرهبانية الانطونيانية ص ٤٤٩

كانون الثاني المنصرم (١٩٢٧) ترغبون إليّ أن افيدكم عن المرحوم القس انطون الحلبي المدبر الانطوني ، فيما اذا كان يدون أخبار أيامه ، أو انه كتب رسالة في تاريخ الامير بشير الشهابي الكبير أو ابراهيم باشا المصري في حروب سورية ، فأجيب أن القس انطون المذكور عاش في أيام الامير بشير الكبير ، وكان مستشاراً في ديوانه . وقد كتب عن أحكام الامير ، وعن حروبه وحروب ابراهيم باشا في سورية . ولسوء الحظ ان تاريخه الخطي قد حرق في دير مار انطونيوس بعبدا ، في الحوادث التي جرت سنة ١٨٤٥ بين النصارى والدروز . فكونوا على ثقة مما بيدكم من كتاباته لانه كان في عصره من الممتازين الذين يركن الى قولهم . وأنا في حال ترهيبي كان المرحوم القس انطون ، المحدث عنه ، مرشدي . رحمه الله رحمة واسعة . عن دير مار شعيا الموارنة في ٣ شباط سنة ١٩٢٧ »

أفلا يصح لنا ، بعد هذا كله ، أن نقول ان القس انطون الحلبي ، هو في الارجح مؤلف هذه المخطوطة وكاتبها ، وان النسخة الموجودة أمامنا الان هي المسودة بدليل ما نجده فيها من الضرب والتصحيح والزيادات على الهوامش ؟

ويستدل من نوع ورق هذه المخطوطة ، وهو صكوكي قديم معتدل في السماكة ، ومن ضبط الحوادث المروية فيها ، وزيادة تدقيق المؤلف في تعيين هذه الحوادث وترتيبها في يومياتها ، انها في الارجح كانت تدون في زمن وقوعها . لانه ليس من المحتمل أن يذكرها كاتبها ، بتمامها وضبطها ، بعد وقوعها بزمن بعيد . وفي بعض عبارات المؤلف

واصطلاحاته ، دليل آخر على تدوين حوادث هذه المخطوطة ، في زمن وقوعها . فانه قال في اثناء كلامه عن حوادث ١٩ تموز سنة ١٨٤٠ ما نصه بالحرف : « بتاريخه شاع خبر أن في الليل الماضي اهل المتن المجتمعين مع الامراء ، في وادي الشياطين تحت بسكنتا ، قاموا وكبسوا الوزر الذين في حمانا » وجاء ايضاً في أخبار ١٢ تشرين الأول ما نصه : « ووصل الوزير لنهر الصفا ، وتواجه مع حنا بجري ، وأفهمه ان الامير قام لجزين ، ... غضب ورجع الى الصفا . وهذا النهار قام الى مكسة » . وجاء في الصفحة ١٠٨ من الكراس الثاني ما يأتي : « وقيل انه سيتوجه الى رومية الخ . فتأمل

بامكان المؤرخ المدقق إذاً أن يستعين بمضمون اصل من الاصول للتعرف الى شخصية مؤلفه ، والى المكان الذي ألف فيه وزمن التأليف . وبامكانه أيضاً ان يتذرع بأخبار غيره من المعاصرين للتأكد مما تقدم او لزيادة التعيين والتحديد . وعليه أيضاً ان يستنير بالعلوم الموصلة لعله يفلح. ولا فائدة هنا من اعادة الكلام في العلوم الموصلة وكيفية استخدامها توصلا الى هذه الغاية وقد سبق الكلام فيها فليراجع في محله

وقد تخفق آمال المؤرخ في تعيين شخص المؤلف المجهول وتحديد الزمن الذي كتب فيه والمكان الذي عاش فيه وعندئذ عليه أن يقنع بما قسم له ويرضى بشخصية المؤلف وان خفيت عليه معرفة اسمه . واذا استحال عليه تحديد الزمن بالضبط فعليه ان يضع لزمن وقوع الحوادث حداً أقصى وحداً أدنى كيما يحصره أو يحصرها بينهما ، أي انه يجب عليه

أن يعين التاريخ الذي لا يمكن أن تكون الحوادث قد وقعت قبله والتاريخ الذي لا يمكن ان تكون الحوادث نفسها قد وقعت بعده . وهو أمر ميسور سهل الملتمس في غالب الاحيان . وذلك ان المؤلفين المؤرخين يشيرون أحياناً الى بعض الحوادث التي وقعت في أثناء قيامهم بعمل التأريخ والتأليف مما يسهل مهمة المؤرخ المنقب ويعاونه في تاريخ الاصل الذي يدرس . فلو أشار اصل من الاصول الى كسوف الشمس كسوفاً كاملا او نص بأن ما يدونه من الحوادث وافق وقوعه حدوث حادثة مشهورة ، وكان المؤرخ المنقب يعلم تاريخ هذا الكسوف أو زمن وقوع تلك الحادثة ، لسهل عليه التحتيم بان الاصل الذي يدرس لم يدون قبل وقوع هذه الحوادث . وعندئذ يجعل تاريخ وقوع هذه الحوادث حداً أقصى في تعيين الزمن الذي كتب فيه الاصل موضوع بحثه . وهلم جراً .

الفصل الثالث

تحري النص والمجيء باللفظ

وهذه مأثرة أخرى من مآثر علماء الحديث فانهم قالوا بالأمانة في نقل الحديث وفرضوا وجوب تحري النص لأجل الوقوف على اللفظ الأَصلي. ومنهم من أبى ان يصلح الخطأ أو يقوم اللحن واكتفي بابداء رأيه على الهامش.

« قال القاضي عياض، في موضوع « تحري الرواية والمجيء باللفظ » ، لا خلاف ان على الجاهل والمبتدىء، ومن لم يمهر في العلم ، ولا تقدم في معرفة تقديم الالفاظ وترتيب الجمل وفهم المعاني، ان لا يكتب ولا يروي ولا يحكي حديثاً إلا على اللفظ الذي سمعه . وانه حرام عليه التغيير بغير لفظه المسموع ، إذ جميع ما يفعله من ذلك تحكم الجهالة ، وتصرف على غير حقيقته في اصول الشريعة . والنبي صلى الله عليه وسلم حض على ذلك وامر بايراد ما سمع منه كما سمع . ثم اختلف السلف وارباب الحديث والفقه والاصول ، هل يسوغ ذلك (لاهل) العلم فيحدثون على المعنى ، او لا يباح لهم ذلك . فاجازه جمهورهم اذا كان ذلك من مشتغل بالعلم، نافذ بوجوه تصرف الالفاظ ، والعلم بمعانيها ومقاصدها ، جامعاً لمواد المعرفة بذلك . وروي عن مالك نحوه . ومنعه آخرون ، وشددوا فيـــه ، من المحدثين والفقهاء . ولم يجيزوا ذلك لاحد . ولا سوغوا إلا الاتيان به على اللفظ نفسه في حديث النبي ، صلى الله عليه وسلم ، وغيره . وروي نحوه عن مالك ايضاً . وشدد مالك ايضاً الكراهة فيه في حديث النبي ، صلى الله عليه وسلم . وحمل أئمتنا هذا من مالك على إستحباب كما قال . ولا يخالف احد في هذا . فان الاولى والمستحب المجيء بنفس اللفظ ما استطيع »

ومما له علاقة بالموضوع نفسه ، ما ورد نقلا عن هـذا الامام المحدث العظيم ، في باب « اصلاح الخطأ وتقويم اللحن » من رسالته الشهيرة المشار اليها – الالماع الى معرفة اصول الرواية وتقييد السماع . قال القاضي عياض : « الذي استمر عليه عمل اكثر الاشياخ نقل الرواية كما وصلت اليهم وسمعوها ، لا يغيرونها من كتبهم ، حتى اضطردوا ذلك في كلمات من القرآن ، استمرت الرواية في الكتب عليها بخلاف التلاوة المجمع عليها ، (وذلك) حماية للباب . لكن اهـل المعرفة منهم ، ينبهون على خطإها عند السماع والقراءة وفي حواشي الكتب . وكان أجرأهم على هذا من المتأخرين ، القاضي ابو الوليد هشام بن احمد الكناني .

فانه لكثرة مطالعته ، وتفننه في الادب واللغة واخبار الناس واسماء الرجال وانسابهم ، وثقوب فهمه وحدة ذهنه ، جسور على الاصلاح كثيراً . وربما نبه وصححه على وجه الصواب . لكنه ربما وهم وغلط في اشياء من ذلك ، والحكم فيها بما ظهر له ، او بما رآه في حديث آخر . وربما كان الذي اصلحه صواباً . وربما ايضاً غلط فيه واصلح الصواب بالخطإ ... وحماية باب الاصلاح والتغير اولى ، لئلا يجسر على ذلك من لا يحسن ، ويتسلط عليه من لا يعلم . وطريق الاشياخ اسلم مع التبيين بذكر اللفظ عند السماع كما وقع . وينبه عليه ويذكر وجه صوابه اما من جهة العربية او النقل او وروده كذلك في حديث آخر »

هذا ما توصل اليه علماء الحديث في القرون الأولى . وهو المعول عليه الان لدى المؤرخين المعاصرين . والفرق بين الاثنين ان المؤرخين المعاصرين يعممون قول المحدثين على الحديث وغيره من النصوص التاريخية ويندفعون في عملهم بعامل علمي بحت . أما المحدثون فانهم اقتصروا فيما أوردوه من هذا القبيل على الحديث الشريف واندفعوا في تحري الحقيقة بعاطفة دينية قلما نجد مثلها في هذه الأيام .

بقي علينا ، بعد هذا الاعتراف بفضل علماء الحديث، أن نطرق الموضوع من ناحيته العلمية الحديثة فنقول : التاريخ علم في تحريه الحقيقة وكعلم يطلب الحقيقة كما هي . والاصول هي صلة المؤرخ الوحيدة بحوادث الماضي . واذاً فهدف المؤرخ المنقب أن يتحقق من هذه الصلة ومن حرفية نص الشهادة التي فيها ثم يروي هذه الشهادة كما صدرت عن صاحبها الأَصلي متحرياً في ذلك درس ما يمكن أن يكون قد عرض عليها من زيادة أو تحريف أو نقصان .

والاصول التاريخية ، من حيث تحري النص والمجيء باللفظ ، تكون على وجوه ثلاثة . فاما ان يكون الأَصل بذاته أمامنا بخط واضعه أو

بتصديقه ، واما أن يكون الأصل مفقوداً ولم يبقَ منه سوى نسخة واحدة واما أن يكون الأَصل قد فقد أيضاً وبقيت عنه نسخ متعددة .

فحيث يظفر المؤرخ بالأصل نفسه ، بخط واضعه أو بتصديقه ، عليه أن يبقيه كما هو بحروفه وغلطاته . لأَن ما يصحح اليوم ويحسب تقويماً قد يمكن أن يكون اعوجاجاً وتضليلاً . فكم وكم من الاصطلاحات العامية ، تفقد قوتها أو ضعفها ، عندما تبدل بما يفتكره الناشر مقابلاً لها بلغته الفصحى . وكم وكم من المعاني الفصيحة والعامية أيضاً تتغير بتقديم أو تأخير أجزاء جملها بعض عن بعض . لا لا ! علينا أن نثبت الأَخبار كما رواها شاهدها لا كما كان « يجب عليه أن يرويها » وعلينا أيضاً أن نتحاشى جميع الطرق في النشر التي تعرض الأَصل لمثل هذه المخاطر . التاريخ علم في تحريه الحقيقة ، وكعلم يطلب الحقيقة كما هي لا كما يجب أن تكون . فهو يختلف عن الفنون باسرها ، أدباً كانت أم تصويراً . ويكتفي هو بما لا تكتفي هي به أحياناً . وزد على هذا كله ، انه إذا بقيت الاصول التاريخية على حالها الأَول ، سهل على الباحث ادراك ما وصل اليه رواته من العلم والرقي ، إذ أن تضلع هؤلاء من قوانين اللغة وآدابها ، ينبيء أحياناً عن تهذيبهم العمومي ، ومقدرتهم على فهم ماجريات الامور والتدقيق في العمل . هذا ولا يخفى ما في ابقاء لغة هذا النوع من الأصول ، على حالتها الاولى من الفائدة الكبرى ، لفهم تاريخ تطور معنى الكلمات والاصطلاحات بتطور الأزمنة والأحوال ، ولإدراك دورة عقول الذين تكلموها على طريقة الفيلسوف البحاثة

فيهلهلم ماكس فوندت الألماني .

وقد نفنى أو تضيع نسخة المؤلف ولا يبقى عنها سوى نسخة واحدة. وفي مثل هذا الظرف يترتب على المؤرخ المدقق ، الذي يود تحري النص الأصلي والمجيء بلفظ المؤلف ، أن يبدأ بدرس هذه النسخة درساً وافياً من جميع نواحيها . ثم ينتقل الى ترجمة مؤلفها ، فالمصادر التي أخذ عنها وتآليفه الاخرى . وعليه أن يتعرف الى أشهر كتاب العصر الذي عاش فيه المؤلف ولا سيما زملائه في الموضوع . واذا ما وقف على جلائل النسخة ودقائقها وعجمَ عود مؤلفها وتعرّف الى معاصريه وزملائه عاد الى نص النسخة التي يدرس ونبذ من صيغ كلماتها ما لا يتفق مع ذوق مؤلفها أو ذوق معاصريه ، وأثبت في الهامش جميع ما ينبذه كما ورد في النسخة التي يستعرضها . وليس في وسعنا إلا أن نعترف بان العمل على هذا الشكل ضرب من المغامرات التي يتوقف النجاح فيها على ذكاء الباحث وسعة اطلاعه وسلامة استنتاجه .

ومما اختبرناه من هذا القبيل ، اننا لما شرعنا في جمع الاصول العربية لتاريخ سورية في عهد محمد علي باشا ، وجدنا ان عدداً لا يستهان به من النسخ الاصلية لمناشير ابراهيم باشا قد ضاع ، وانه لم يبق من هذه النسخ الاصلية في بعض الاحيان سوى نسخة واحدة . ومثال ذلك ان البيان الذي وجهه هذا القائد الفاتح الى اهالي دمشق عن انتصاره في حمص على الجيش العثماني قد ضاع ولم يبق عنه سوى نسخة واحدة في كتاب المذكرات التاريخية الذي نشره الخوري قسطنطين الباشا . واليك نص هذا البيان كما ورد بالحرف (١) قدوة الاماجد الكرام متسلم الشام حالاً احمد بك بعد التحية والسلام بمزيد العز والاكرام المنهي

(١) مذكرات تاريخية بقلم احد كتاب الحكومة الدمشقيين لناشره الخوري قسطنطين الباشا (طبع حريصا لبنان سنة ١٩٢٦) ص ٦٤ — ٦٦

اليكم انه نهار السبت الواقع في ٩ صفر سنة ١٢٤٨ الساعة بالسبعة من النهار كان ابتداء (وصول) عساكر المنصورة التي ساقته ركابنا ببحيرة حمص وبتلك الساعة نظرنا قدوم عساكر خيل الترك المحتشدين لمعونـــة الباشاوات الموجودين بحمص وحالا هجمت عليهم عساكرنا المنصورة خيالة الجهــادية والعرب وضربوهم وشتتوا شملهم واسقوهم كاس الوبال والنكال وولوا هاربين وللنجاة طالبين (فاقتفوا) اثارهم عساكرنا المظفرة وظهر امامهم اربعة الايات نظام قرابه استانليه وثلاث الايات خيالة وعند ذلك تقدمت لحرابتهم عساكرنا المظفورة بترتيب الصفوف على رسم البديع وهجموا عليهم هجوم الاسود الكواسر واذاقوهم كورس المنايا بقطع الحراب وفتك السيوف البواتر ولا تحملوهم سوى ساعة واحدة إلا وولوا الادبار صارخين الفرار الفرار من بعد ان وقع منهم من قتيل ومجروح (ما) ينوف عن الف وخمساية نفر منهم من انمسك مسك اليد ما ينوف عن الفين وخمساية نفر وارطتين قد كانوا في قلعة حمص المحاصرة عندمـا كانوا عزموا على الهرب مع جانب عساكر ارنقوط ومجرد حلول ركابنا في اورضى الباشاوات القاعدين بمدينة حمص فاستولينا على اموالهم وخيامهم وجباخاناتهم وسائر ذخايرهم وصاروا جميعاً اغنيمته لنا والارطتين والعسكر الارناووط الذين كانوا في القلعة حينما نظروا هذه المهازل البديعة والظفر البديع استفاقوا وطلبوا الامان وحنان العفو وكان اللطف غنامهم مرحمة منا اعطيناهم الامان وخرجوا من القلعة امنين مطمئنين نحمده تعالى على هذه النعمة العظيمة والمواهب الكبيرة الجسيمة فالان لأجل نبشركم اصدرنا مرسومنا هذا لكم ويلزم منكم بوصوله تشهروا ذلك الى كافة الرعايا بعمل الشنك الى كافة المقاطعات والبلاد لكي يكونوا مثابرين على سنيات الدعوات الخيرية بدوام وتأييد صولة سعادة افندينا ولي النعم والدنا المعظم وقهر اعداه المحجولين مدى مر الايام والسلام ».

نقول لدى اطلاعنا على هذا البيان ، تخالج في صدرنا منه أشياء ، وترددنا في صحة نصه ، ولا سيما والقسم الأخير منه مشوش غير مفهوم . فرجعنا أولاً الى المخطوطة التي أخذ عنها الخوري الباشا نص هذا البيان ، لنرى هل أخطأ في قراءة خطها . وبعد أن تأكدنا من أمانة الناشر ، عدنا الى المؤلف نفسه ، لعلنا نجد فيه من سائر بيانات الباشا ما يبدد هذه الظلمات فلم نفلح . وعندئذ رأينا أن نعيد النظر في جميع البيانات التي صدرت عن ابراهيم باشا والتي أعلن فيهـا أخبار حروبه في سورية

وانتصاراته على أعدائه . فوجدنا لحسن الحظ في سجلات المحكمة الشرعية في طرابلس بياناً آخر وجهه الباشا الى متسلم هـذه المدينة يعلن فيه انتصاره على العثمانيين في حمص . وفي آخر هـــذا البيان ما نصه : « والارطتين والعسكر القرنبود الذين كانوا في القلعة حينما نظروا هذه المهاول المريعة والظفر البديع استغاثوا وطلبوا الأمان وحيث أن العفو زكاة الظفر أغثناهم مرحمة منا وأعطيناهم الأمان » . فعلمنا عندئذ أن أحد النساخ الذين نسخوا بيان الباشا الى متسلم دمشق أخطأ ، في الأرجح ، في قراءة هذا البيان . فقرأ استغاثوا « استفاقوا » وحيث ان « حنان » وزكاة « وكان » والظفر اللطف وأغثناهم « غنامهم » وهلم جرا . على اننا نكرر القول باننا لم نوفق دائماً الى الفوز في تحري النص والمجيء باللفظ ، في حال ضياع الاصل وبقاء نسخة واحـدة ، كما توفقنا هنا . ونوافق الاستاذ شارل لانجلوا الافرنسي في قوله أن تحري النص في مثل هـــذه الأحوال هو نوع من المغامرات التي يتوقف النجاح فيها على ذكاء المؤرخ المدقق وسعة اطلاعه وسلامة أستنتاجه .

وقد تضيع أو تفنى نسخة المؤلف الاصلية ويبقى عنها نسخ متعددة . وفي مثل هذه الحال ، يجتهد المؤرخ المدقق في نبذ بعض هذه النسخ ، اذا ظهر له ان ذلك البعض يعتمد على سابقه . ثم يقسم النسخ الباقية الى فصائل متخذاً الاغلاط المشتركة بينها قاعدة لهذا التقسيم . لأنه ليس من المرجح ان يجمع النساخ على غلطة ما ، ألا ويكون أحدهم قد أخذ عن سابقه . كما أنه ليس من المحتمل أن يتفقوا منفردين بعضهم عن بعض إلا

على الصحة . ثم يحاول المؤرخ استعادة اللفظ الاصلي بالمقابلة بين النسخ الباقية وما يكون قد تشربه من روح المؤلف وذوق معاصريه . ولا بد من الاشارة الى الاختلافات في منطوق هذه النسخ على هوامش ما ينشر تسهيلا للتحقيق وضناً بالحقيقة .

ومثال ذلك أننا لما أقدمنا على نشر تاريخ الامير فخر الدين المعني لمؤلفه الشيخ احمد الخالدي الصفدي لم نعثر على مخطوطة المؤلف الأَصلية. ولكننا وجدنا خمس نسخ ثانوية . منها نسخة تمتاز عن اخواتها بتجانس أجزائها من حيث اللغة والاسلوب واختصاصها بالتاريخ الهجري . ورقها عبادي صقيل من النوع الذي شاع استعماله في أَواخر القرن الثامن عشر وأَوائل القرن التاسع عشر . وهي في حوزة الشيخ كسروان الخازن وسنشير اليها بالحرف ك . والنسخة م وهي رقم ٤٢٧ من مجموعة المكتبة العمومية بمدينة مونيخ الالمانية . وقد جاء في آخرها انها بخط عبد اللطيف ابن الشيخ احمد الرشيدي . وعليها عبارة بخط اسكندر ابكاريوس هذا نصها : « خاصة الفقير اسكندر ابكاريوس » مما يدل على انها كانت تباع وتشرى في منتصف القرن الماضي . ونسخة جامعة برنستن في الولايات المتحدة وقد استنسخها لنفسه الاستاذ عيسى اسكندر المعلوف فتم له ذلك في ١١ كانون الاول سنة ١٩١٢ . وهي رقم ٣٨٠٥٠ من مكتبة جامعة بيروت الاميركية . وقد أَشرنا اليها بالحرفين ج ب . ووجدنا أَيضاً نسخة اخرى في مدينة طرابلس لدى الاستاذ جورج يني استنسخها لنفسه عن نسخة للخوازنة .

فأخذنا ندرس هذه النسخ درساً دقيقاً لنبذ بعضها ولا سيما ما يعتمد منها على سابق له . فأهملنا بادىء ذي بدءٍ نسخة جورج يني لانها تتفق كل الاتفاق مع النسخة ك التي هي أقدم منها . ولما كانت ك ، مع هذا الاتفاق التام ، موجودة لدى أحد الخوازنة ، وكان الاستاذ جورج يني قد نسخ باعترافه عن نسخة خازنية اصبح من المحتمل أن يكون قد نسخ عنها نفسها . وكذلك فانه بالامكان أن نعتبر نسخة برنستن والنسخة ج ب نسخة واحدة ، لان الاستاذ المعلوف يعترف بهذه الصلة ، ولان المقابلة بين النسختين تؤيدها . ثم لاحظنا أيضاً علاقة ظاهرة بين النسختين م و ج ب وذلك بالاغلاط المشتركة بينهما . فقد ورد مثلا في كل من هاتين النسختين ما نصه :

« فلما عاد مصطفى كتخدا واعلم الأمير علي بالذي صار في بعلبك من الاتفاق وكتب الحجة واستدانته من ابن الحرفوش العشرة آلاف غرش وارسلها لابن الحرفوش واستكثر خيره » . وهو كلام مشوه بدليل النقص في معناه . ولا ينجلي المعنى إلا بالاتكال على ك فنقرأ عندئذ : « فلما عاد مصطفى كتخدا واعلم الأمير علي بالذي صار في بعلبك من الاتفاق وكتب الحجة واستدانته من ابن الحرفوش العشرة آلاف غرش ودفعه اياها لارباب الديون في الحال جهز الامير علي العشرة الالف غرش وارسلها لابن الحرفوش وتشكر منه »

وهناك مثل آخر يؤيد هذه الصلة بين النسختين . فقد ورد في كل منهما ان الوزير « خليل باشا عين جملة بكلربكية وسناجق ومعهم عشرون الف عسكري جرد خيل وتوجهوا الى أخذ المكسب من المذكورين تصور باله أن لا بد أن يجيء الى كبسهم » وفي هذا القول نقص ظاهر . وصحيحه في الارجح كما ورد في ك : « وتوجهوا الى اخذ المكسب من المذكورين فلما عاد علم الشاه عباس ان جماعة الوزير مروا

على التركمان والاكراد تصور في باله انه لا بد يجي لكبسهم » . هذا وقد وجدنا من هذا النوع من الاغلاط المشتركة ما يربو على الستين . ولا يخفى كما أشرنا سابقاً ان النساخ لا يجمعون علي مثل هذه الاغلاط إلا ويكون أحدهم قد أخذ عن سابق له ، كما أنه ليس من المحتمل أن يتفقوا منفردين بعضهم عن بعض إلا على الصحة . فأما ان تكون ج ب منقولة عن م ، او أن تكون مو ج ت منقولتين عن اصل واحد مفقود . واصبح لدينا بعد هذه الغربلة وهذا النبذ نسختان رئيسيتان هما كوم . وتوجب علينا أن تقابلها الواحدة بالاخرى وان ننتقي منهما ما نراه اقرب لعصر المؤلف وللغته وأمياله فنثبت نصه في المتن ونرجىء للهامش نص النسخة الاخرى .

الباب الرابع

تنظيم العمل

يجدر بالمؤرخ المدقق بعد ولوج هذه الأبواب الثلاثة ، أي بعد أن يكون قد جمع الاصول ، ونقدها ، وتمكن من العلوم الموصلة الى فهمها ، أن ينسق ما جمع من الاصول ويتبع خطة عملية رشيدة في استخلاص المعلومات منها . وقد أدرك المنفعة من مثل هذا العمل خاصة الناس وعامتهم ، وأجمعوا عليه في حياتهم الشخصية . فقالوا بوجوب ترتيب الثياب في الخزائن والجوارير ووضع أواني المطبخ في محلات معينة لها ، وذلك لتسهيل الوصول اليها وعدم ضياع الوقت في التفتيش عنها .

وعلى الرغم من هذا لا نزال نرى بعض علمائنا يقضون السنين الطوال في البحث والتنقيب وجمع المعلومات ، وعندما تضطرهم الظروف للرجوع اليها ، يستغلق الأمر عليهم ويعسر الوصول الى ما يريدون مما جمعوا ، إلا بعد العناء الطويل . ونحن نعرف صديقاً لنا قضى عمره في درس تاريخ لبنان الحديث ، فوقف على جلائله ودقائقه ، واصبح اعرف الناس به ، ولكنه قليل الترتيب في تدوين ما يعلم . فانك لو طلبت اليه

أن يطلعك على مرجع من المراجع التي أخذ عنها وذهبت معه الى بيته ، ودخلت مكتبته ، لو فعلت هذا لرأيته يطلب دفتراً قديماً هنا ، وهامشاً هناك ، وقصائص أوراق دوّن في الواحدة منها معلومات شتى بخط سقيم مجمج . وقد تبقى في غرفته ساعتين أو أكثر . ثم يقول لك سأبحث عن هذا في جو رائق وأوافيك بالجواب . وقد يجد ما يطلب أو لا يجد . ولست أدري من ذا الذي قال ان مثل هذا مثل قوم قضوا حياتهم كلها في تشييد بناء يحملون حجارته على أكتافهم دون أن يفقهوا أين يضعونها ، حتى اذا بلغوا المرحلة الاخيرة في حياتهم نظرت اليهم والى ما يفعلون ، فلا تسمع سوى ضجة تصم الآذان ، ولا ترى سوى سحب من الغبار عقدت سرادقات فوق رؤوسهم تعمي الابصار .

ومثل هذا التنسيق أو الترتيب ، على تواضع ظاهره ، يعد في عرف المؤرخين المدققين ، دعامة كبرى في بناء التاريخ . وبفضله وحده يتميز نفر من المؤرخين على سواهم . فيوفرون على أنفسهم أتعاباً جمة . ويصلون من أهدافهم الى ما لا يصل اليه غيرهم .

واذا كان لا بد من تنظيم العمل فكيف يكون ذلك ؟ وماذا يفعل المؤرخ فور انتهائه من نقد الاصول ؟ على المؤرخ أن يعترف باديء بدء انه ليس بامكانه أن يعتمد على ذاكرته في العمل ، وأن يسلم بوجوب القيد . وهو أمر لا يرتاب فيه عاقل . وقد نطق بصحته فلاسفة علم النفس . وتناصرت عليه حججهم . أوَلم يقل الفقيه اللغوي ابن عباس الكوفي :

لا تنس هاتيك العهود فانما سميت انساناً لانك ناسي

ويترتب على المؤرخ أن يبتعد كل البعد عن الدفاتر والأوراق المجلدة . لانه اذا دوّن ما يستخلصه من الاصول في دفتر أو دفاتر معينة تقيد بترتيب خاص قد تقضي الظروف بتغييره أو تعديله قبل الانتهاء من مهمة التأريخ . وقد يضطر المؤرخ ، بعد الابتداء بالعمل ، أن يفسح مجالاً أوسع لموضوع ما ، فلا يرى سبيلاً لذلك إلا بعد العناء، وقد لا يرى. أما اذا ابتعد عن كل ما يمت الى المجلدين بصلة ، واتخذ للتدوين أوراقاً منثورة ، انطلقت يده في العمل ، وأصبح حراً ، يزيد متى يشاء ، ويقدم ويؤخر ما يشاء .

وقد اختلف المؤرخون في كمية ما يدونون على أوراقهم المنثورة . فمنهم من قال بتدوين كل ما له علاقة بالموضوع . أي اذا عني مؤرخ ما بتاريخ حرب من الحروب ، وافرد لكل سبب من أسباب هذه الحرب ورقة أو ورقات ، ولكل موقعة منها مثل ذلك ، وهلم جرا ، فعليه ان ينقل على اوراقه كل النص الذي يتعلق بمثل هـذه المواضيع . وقال آخرون بوجوب الاكتفاء بخلاصة النص .

اما نحن ، فقد وجدنا بالاختبار الشخصي ، بعد أن بدأنا بتأريخ الحملة المصرية على الاقطار الشامية (١٨٣١ ـ ١٨٤١) ، ان لا هذه الطريقـة ولا تلك تفي بالمرام . وذلك لاسباب نعرضها حـالاً زيادة للايضاح . ان الاصول لهذه الحقبة الوجيزة من تاريخ الاقطار الشامية تربو على الالف كتاب بـين مقالة ورسالة ورحـلة وتاريخ رسمي .

وهنالك ما لا يقل عن الخمسين الف وثيقة تتعلق بالموضوع نفسه . فلو عنينا بادخال جميع هذه النصوص ، على أوراق أو بطاقات منثورة ، لاضطررنا أن نقضي حياتنا بالاستنساخ . وبعد أن عملنا بما ورد في اعلاه مدة من الزمن ، وزاولنا استنساخ النصوص على البطاقات كما تقدم ، اضطرتنا الظروف ان نكتب شيئاً في بعض نقاط معينة . فوجدنا انه لا بد لنا من مراجعة المؤلفات نفسها للتحقق اما من صحة ما نقلنا أو من علاقته بما قبله وما بعده . فلم نستفد من بطاقاتنا ، والحالة هذه سوى انها أرشدتنا الى النصوص في وقت قصير للغاية ، وانها مكنتنا من ترتيب هذه النصوص ترتيباً تاريخياً في وقت وجيز أيضاً فرأينا ، بعد هذا الاختبار ، ان نجعل من بطاقاتنا المنثورة فهرساً عاماً لجميع مواضيع الاصول وجميع اسماء الرجال والامكنة فيها .

على أن جميع المؤرخين اليوم يصرون على وجوب الاشارة الى زمن وقوع الحوادث المروية . ويحتمون على المؤرخ المنقب وجوب الاشارة في كل ورقة من ورقاته المنثورة الى المرجع الذي استخلص منه محتويات هذه الورقات وذلك بذكر المؤلف والمؤلف والمجلد والصفحة .

وقد لا يختلف اثنان من علماء التاريخ في ترتيب الاوراق المنثورة . فحيث نجعل من هذه الاوراق فهرساً عاماً للأصول نرتبها ترتيباً أبجدياً . وان آثرنا تدوين النصوص بكاملها عليها رتبناها اما بموجب تواريخها ، او بحسب الامكنة التي وجدت فيها ، او على أساس مواضيعها وليذكر المؤرخ المستجد ان ترتيب النصوص على أساس تواريخها ضروري في

غالب الاحيان . وذلك لانه يوضح له تسلسل الرواية والحوادث المروية ، ولانه يقيه شر تقديم المسببات على أسبابها . وحيث ترد بعض الاصول مجهولة التاريخ ، عليه ان يسعى سعياً حثيثاً لتأريخها ، كي يتمكن من ترتيبها بموجب تواريخها .

ولا يتبادر الى ذهن القارىء انه لا يجوز ترتيب النصوص على أساس الامكنة التي وجدت فيها ، أو المواضيع التي عليها . بل بالعكس ، فانه من المستحسن ان يتفنن المؤرخ في الاسس التي يتخذها للتصنيف والتنسيق ، سواءً أكانت زمنية أم جغرافية ام غير ذلك . فاذا ما عالج المؤرخ درس موضوعه من مثل هذه النواحي المختلفة ، برزت له الحقيقة التي يتوخاها بوضوح وجلاء ، قد لا يصل اليها ، اذا اكتفى باتباع اساس واحد للتنسيق .

وقد يضطر المؤرخ احياناً الى اهمال التنسيق على أساس زمن النصوص لاستحالة معرفة تواريخها . فيكتفي ، والحالة هذه ، بما تبقى لديه من سائر الاسس . ولنا في اختبار علماء اوروبة ، ولا سيما العلامة الكبير تيودور مومسن ، في مجموعة النقوش اللاتينية (*Corpus Inscriptionum Latinarum*) ، مثال واضح يؤيد ما تقدم . فان معظم هذه النقوش غير مؤرخ . وقد اختلف العلماء ، عشرات من السنين ، في في أمر تنسيقها وترتيبها . فقال البعض بتصنيفها على أساس محتوياتها . وقسموها الى نقوش دينية ، ونقوش عسكرية ، ونقوش أدبية شعرية . واعترض آخرون على هذا التنسيق وقالوا باتخاذ المكان الذي وجدت فيه

النقوش أساساً للترتيب . وذلك لأن تنسيقها على أساس محتوياتها قد يضطر المؤرخ الى التكرار الممل . إذ أنه معقول جداً ان يحتوي نقش ما على شعر ودين وحرب في آن واحد . وبعد اختبار طويل دام قرناً كاملاً ، أو أكثر ، أجمعت الآراء على أفضلية الترتيب الجغرافي . وبعد أن قال العلامة مومسن ، مدة طويلة بالتنسيق على أساس المحتويات ، عاد فأيد الأساس الجغرافي . وظهرت المجموعة كاملة على هذا الأساس .

الباب الخامس

تفسير النص

وبانتهاء المؤرخ من نقد الاصول ، على الوجه الذي تقدم شرحه في الباب الثالث من هذا الكتاب ، ينتهي النقد الخارجي . وينتقل المؤرخ من ظاهر النص ومجرد اللفظ الى باطن الكلام وفهم المعنى فيشرع في النقد الداخلي . والنقد الداخلي في مصطلح التاريخ على نوعين نقد داخلي ايجابي ونقد داخلي سلبي . فالايجابي يفسر النص ويظهر معناه . والسلبي يكشف الستار عن مآرب المؤلف وأهوائه ودرجة تدقيقه في الرواية .

وتفسير النص ، وهو موضوع هذا الباب ، يكون على وجهين : أولهما تفسير ظاهر النص ، وثانيهما ادراك غرض المؤلف . فعلى المؤرخ المدقق المنقب ، حيث يحاول تفسير ظاهر النص ، أن يلم أولاً بلغة الأصل الذي يدرس . وعليه أن يجيد فهم هذه اللغة كما عرفت واستعملت في العصر الذي عاش فيه راوي الرواية . فمعاني المفردات تتطور وتتغير أحياناً مع تطور الظروف وتغير الأحوال وكفانا دليلاً على ذلك بعض

أعمال المجمع اللغوي في مصر ، وما وضعنا في هذا الكتاب من المعاني الجديدة العصرية في بعض المفردات والاصطلاحات التي استعملت في كتب الحديث والتفسير منذ مئات السنين . وعلى المؤرخ أيضاً ان يذكر أن المفردات والاصطلاحات اللغوية تختلف أيضاً باختلاف الاقليم . وقد تختلف باختلاف الكاتب نفسه .

وحيث يشعر المؤرخ المدقق بشيء من الشك في فهم بعض هـذه الدقائق اللغوية في أصل من الاصول يجدر به أن يكمل قراءة النص أولاً لعله يقف على ايضاح ما التبس . فان أعياه ذلك فعليه بسائر كتب المؤلف . واذا لم يجد التفسير في النص نفسه ، ولا في مؤلفات المؤلف الاخرى ، رجع في ذلك الى أقوال الزملاء المعاصرين . هذا وان « لا أدري » لمن العلم !

وقد يكتفي المؤرخ ، في قراءة الأوامر الادارية وبعض النصوص التاريخية القصصية ، بتفسير ظاهر النص لادراك غرض المؤلف . وذلك ان واضع النص ، في مثل هذه الظروف ، يتوخى استعمال الألفاظ التي توضح المعنى دون أي تردد في الامر . فاذا ما نجح المؤرخ في فهم ظاهر النص توصل الى ادراك المعنى الحقيقي .

وقد يلمس المؤرخ غموضاً أو نقصاً أو تناقضاً في المعنى ، اذا هو استمسك بظاهر النص . فقد يكون في الكلام كناية ، أو مجاز ، أو استعارة ، أو تشبيه ، أو هزل ، او مداعبة ، أو تلميح ، أو تعريض ،

وما الى ذلك . قال ابن عبد ربه في عقده في باب الكناية والتعريض[(1)] .

« وقد كنى الله تعالى في كتابه عن الجماع بالملامسة وعن الحدث بالغائط ... وقال تعالى واضمم يدك الى جناحك تخرج بيضاء من غير سوء فكنى عن البرص . ودخل الربيع بن زياد على النعمان بن المنذر وبه وضحٌ فقال ما هذا البياض بك فقال سيف الله جلاه . ودخل حارثة بن بدر على زياد وفي وجهه أثر فقال له زياد ما هذا الأثر الذي في وجهك قال ركبت فرسي الاشقر فجمح بي فقال اما انك لو ركبت الاشهب لما فعل ذلك . فكنى حارثة بالاشقر عن النبيذ وكنى زياد بالاشهب عن اللبن . وقال معاوية للأحنف بن قيس اخبرني عن قول الشاعر :

اذا ما مات ميتٌ من تميم ... فسرَّك أن يعيش فجىءْ بزاد
بخبزٍ أو بتمرٍ أو بسمنٍ ... أو الشيء الملفف بالبجادِ
تراه يطوف في الآفاق حرصاً ... ليأكل رأس لقمان بن عاد

ما هذا الشيء الملفف في البجاد ؟ قال الاحنف السخينة يا أمير المؤمنين . قال معاوية : واحدة باخرى والبادي أظلم . والسخينة طعام كانت تعمله قريش من دقيق وهو الحريرة فكانت تسبّ به » .

وهل ننسى ونحن نتكلم عن الكناية قول عمر ابن ابي ربيعة :

ايها المنكح الثريا سهيلا ... عمرَك الله ! كيف يلتقيان ؟
هي شامية ، اذا ما استقلت ، ... وسهيل ، اذا استقل ، يماني

(١) طبعة بولاق ، سنة ١٢٩٣ ، ص ٢٨٨ – ٢٩٠

ويجدر بالمؤرخ العربي ، بعد مطالعة القرآن ودرس حكمه وأحكامه أن يدرس رسالة الفخر الرازي « نهاية الايجاز في دراية الاعجاز » ، فيلم ببعض ما كان يجول في عقول السلف من هذا القبيل . فهنالك فصول متتابعة في الكناية وضروبها ، والتجنيس وأنواعه ، والسجع ، والتضمين ، والترصيع ، والمجاز والتشبيه ، والاعتذار ، والاستعارة ، والمطابقة ، والمقابلة ، والمزاوجة ، والاعتراض ، والالتفات ، والاقتباس والتلميح ، واللف والنشر ، والتعديد ، والابهام ، وتجاهل العارف ، والاغراق ، والجمع ، والتفريق ، والتقسيم . ومثل هذا يكثر في النصوص الدينية ، والمراسلات الشخصية ، والقطع الادبية . فعلى المؤرخ المدقق أن يستعد لمثل هذه المفاجآت اللغوية ، ويتهيأ لها .

وحيث يعترض المؤرخ مثل هذه العقبات عليه أن يسعى لتذليلها بالوسائل نفسها التي يتذرع بها لفهم الغامض من ظاهر النص : عليه بمطالعة النص كله أولاً ، ثم بمراجعة مؤلفات المؤلف الاخرى ، فأقوال الزملاء المعاصرين . ويجدر به أن يترزن في مثل هذه المواقف فلا يتوقع الكناية مثلا في غير محلها ولا يغفل عنها في محل وقوعها .

بقي علينا قبل اختتام هذا الباب أن نعترف بفضل علماء التفسير في هذا المضمار . فان الاسس التي اتبعوها في أصول التفسير علمية صحيحة .

قال شيخ الاسلام تقي الدين بن تيمية في رسالته في أصول التفسير[1]

(١) مقدمة في اصول التفسير من كلام شيخ الاسلام تقي الدين بن تيمية عني بتحقيقها الشيخ جميل افندي الشطي ، مطبعة الترقي بدمشق ١٩٣٦ ص ٢٤ – ٣٢

ما نصه :

فان قال قائل فما احسن طرق التفسير فالجواب ان أصح الطرق في ذلك أن يفسر القرآن بالقرآن . فما أجمل في مكان فانه قد يفسر في موضع آخر وما اختصر من مكان فقد بسط في موضع آخر – فان اعياك ذلك فعليك بالسنة فانها شارحة للقرآن وموضحة له بل قد قال الامام ابو عبد الله محمد بن ادريس الشافعي كل ما حكم به رسول الله صلى الله عليه وسلم فهو بما (١) فيه من القرآن قال الله تعالى : « انا انزلنا اليك الكتاب بالحق لتحكم بين الناس بما أراك الله ولا تكن للخائنين خصيما » وقال تعالى « وانزلنا اليك الذكر لتبين للناس ما نزل اليهم ولعلهم يتفكرون » وقال تعالى « وما انزلنا عليك الكتاب إلا لتبين لهم الذي اختلفوا فيه وهدى ورحمة لقوم يؤمنون » ولهذا قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : ألا اني أوتيت القرآن ومثله معه . يعني السنة ، والسنة ايضاً تنزل عليه بالوحي كما ينزل القرآن لأنها تتلى كما يتلى ، وقد استدل الامام الشافعي وغيره من الائمة على ذلك بادلة كثيرة ليس هذا موضع ذلك ، والغرض انك تطلب تفسير القرآن منه فان لم تجده فمن السنة كما قال رسول الله صلى الله عليه وسلم لمعاذ حين بعثه الى اليمن بم تحكم (قال) بكتاب الله قال فان لم تجد قال بسنة رسول الله قال فان لم تجد قال اجتهد رأيي قال فضرب رسول الله صلى الله عليه وسلم في صدره وقال الحمد لله الذي وفق (رسول) رسول الله لما يرضي رسول الله وهذا الحديث في المساند والسنن باسناد جيد .

وحينئذ اذا لم نجد التفسير في القران ولا في السنة رجعنا في ذلك الى اقوال الصحابة فانهم ادرى بذلك لما شاهدوه من القرآن والاحوال التي اختصوا بها ولما لهم من الفهم التام والعلم الصحيح لا سيما علماؤهم وكبراؤهم كالائمة الاربعة الخلفاء الراشدين والائمة المهديين مثل (٢) عبد الله بن مسعود قال الامام ابو جعفر محمد بن جرير الطبري حدثنا ابو كريب قال انبأنا جابر بن نوح أنبأنا الاعمش عن ابي الضحى عن مسروق قال قال عبد الله يعني ابن مسعود إله غيره ما نزلت آية من كتاب الله إلا وانا اعلم فيمن نزلت واين نزلت ولو اعلم مكان احد والذي لاعلم بكتاب الله مني تناوله المطايا لاتيته ، وقال الاعمش ايضاً عن ابي وائل عن ابن مسعود قال كان الرجل اذا تعلم عشر ايات لم يجاوزهن حتى يعرف معانيهن والعمل بهن ، ومنهم الحبر البحر عبد الله بن عباس ابن عم رسول الله صلى الله عليه وسلم وترجمان القرآن ببركة دعاء رسول الله صلى الله عليه وسلم له حيث قال : اللهم فقهه في الدين وعلمه التأويل ، وقال ابن جرير حدثنا محمد بن بشار انبأنا وكيع انبأنا سفيان عن الاعمش عن مسلم (عن مسروق قال) قال عبد الله يعني ابن مسعود نعم ترجمان القرآن ابن عباس ، ثم رواه عن يحيي بن

(١) الاصل : مما

(٢) الاصل : المهذبين وعبد الله

داود عن اسحق الازرق عن سفيان عن الاعمش عن مسلم بن صبيح ابي الضحى عن مسروق عن ابن مسعود انه قال نعم الترجمان للقرآن ابن عباس ، ثم رواه عن بندار عن جعفر بن عون عن الاعمش به كذلك ، فهذا اسناد صحيح الى ابن مسعود أنه قال عن ابن عباس هذه العبارة وقد مات ابن مسعود ثلاث وثلاثين على في سنة الصحيح وعمر بعده ابن عباس ستاً وثلاثين سنة فما ظنك بما كسبه من العلوم بعد ابن مسعود ، وقال الاعمش عن ابي وائل استخلف علي عبد الله بن عباس على الموسم فخطب الناس فقرأ في خطبته سورة البقرة وفي رواية سورة النور ففسرها تفسيراً لو سمعته الروم والترك والديلم لاسلموا .

وهذا غالب ما يرويه إسماعيل بن عبد الرحمن السندي الكبير في تفسيره عن هذين الرجلين ابن مسعود وابن عباس ولكن في بعض الاحيان ينقل عنهم ما يحكونه من اقاويل اهل الكتاب التي اباحها رسول الله صلى الله عليه وسلم حيث قال : بلغوا عني ولو آية وحدثوا عن بني اسرائيل ولا حرج ومن كذب علي متعمداً فليتبوأ مقعده من النار . رواه البخاري عن عبد الله بن عمر ولهذا كان عبد الله بن عمر قد اصاب يوم اليرموك زاملتين من كتب اهل الكتاب فكان يحدث منها بما فهمه من هذا الحديث من الاذن في ذلك ولكن هذه الاحاديث الاسرائيلية تذكر للاستشهاد لا للاعتقاد ، فانها علـى ثلاثة اقسام احدها ما علمنا صحته مما بايدينا مما نشهد له بالصدق فذاك صحيح ، والثاني ما علمنا كذبه بما عندنا مما يخالفه والثالث ما هو مسكوت عنه لا من هذا القبيل ولا من هذا القبيل فلا نؤمن به ولا نكذبه وتجوز حكايته لما تقدم وغالب ذلك مما لا فائدة فيه نعود الى امر ديني ولهذا تختلف علماء اهل الكتاب في مثل هذا كثيراً ، ويأتي عن المفسرين خلاف بسبب ذلك كما يذكرون في مثل هذا اسماء اصحاب الكهف ولون (١) كلبهم وعدتهم وعصا موسى من أي الشجر كانت واسماء الطيور التي احياها الله لابراهيم وتعيين البعض الذي ضرب به المقتول (٢) من البقرة ونوع الشجرة التي كلم الله منها موسى الى غير ذلك مما ابهمه (٣) الله في القرآن مما لا فائدة في تعيينه تعود على المكلفين في دنياهم ولا دينهم ولكن نقل الخلاف عنهم في ذلك جائز كما قال تعالى « سيقولون ثلاثة رابعهم كلبهم ويقولون خمسة سادسهم كلبهم رجماً بالغيب ويقولون سبعة وثامنهم كلبهم قل ربي اعلم بعدتهم ما يعلمهم إلا قليل فلا تمار فيهم إلا مراء ظاهراً ولا تستفت فيهم منهم احداً » فقد اشتملت هذه الاية الكريمة على الادب في هذا المقام وتعليم ما ينبغي في مثل هذا فانه تعالى اخبر عنهم بثلاثة اقوال ضعف القولين الاولين وسكت عن الثالث فدل على صحته اذ لو كان باطلا لرده كما ردهما ثم ارشد الى ان الاطلاع على عدتهم لا طائل تحته فيقال في مثل هذا « قل ربي اعلم

(١) الاصل : وكون

(٢) الاصل : القتل

(٣) الاصل : الهمه . ولعل ما اثبتناه في الكل واضح .

بعدتهم » فانه ما يعلم بذلك إلا قليل من الناس ممن اطلعه الله عليه فلهذا قال « فلا تمار فيهم إلا مراء ظاهراً » اي لا تجهد نفسك فيما لا طائل تحته ولا تسألهم عن ذلك فانهم لا يعلمون من ذلك إلا رجم الغيب فهذا احسن ما يكون في حكاية الخلاف ان تستوعب الاقوال في ذلك المقام وان ينبه على الصحيح منها ويبطل الباطل وتذكر فائدة الخلاف وثمرته لئلا (يطول) النزاع والخلاف فيما لا فائدة تحته فيشتغل به عن الاهم ، فأما من حكى خلافاً في مسئلة ولم يستوعب اقوال الناس فيها فهو ناقص اذ قد يكون الصواب في الذي تركه او يحكي الخلاف ويطلقه ولا ينبه على الصحيح من الاقوال فهو ناقص ايضا فان صحح غير الصحيح عامداً فقد تعمد الكذب او جاهلا فقد اخطأ ، كذلك من نصب الخلاف فيما لا فائدة تحته او حكى اقوالا متعددة لفظاً ويرجع حاصلها الى قول او قولين معنى فقد ضيع الزمان واكثر مما(١) ليس بصحيح فهو كلابس ثوبي زور والله الموفق للصواب .

اذا لم تجد التفسير في القرآن ولا في السنة ولا وجدته عن الصحابة فقد رجع كثير من الائمة في ذلك الى اقوال التابعين كمجاهد بن جبر فانه كان آية في التفسير كما قال محمد بن اسحاق حدثنا ابان بن صالح عن مجاهد قال عرضت المصحف على ابن عباس ثلاث عرضات من فاتحته الى خاتمته اوقفه عند كل آية منه واسأله عنها ، وبه الى الترمذي قال حدثنا الحسين بن مهدي البصري حدثنا عبد الرزاق عن معمر عن قتادة (قال) ما في القرآن آية إلا وقد سمعت فيها شيئاً ، وبه اليه قال حدثنا ابن ابي عمر حدثنا سفيان بن عيينة عن الاعمش قال قال مجاهد لو كنت قرأت قراءة ابن مسعود لم احتج ان اسأل ابن عباس عن كثير من القرآن مما سألت ، وقال ابن جرير حدثنا ابو كريب قال (٢) حدثنا طلق بن غنام عن عثمان المكي عن ابي مليكة قال رأيت مجاهداً سأل (ابن عباس) عن تفسير القرآن ومعه الواحه فقال ابن عباس اكتب حتى سأله عن التفسير كله ، ولهذا كان سفيان الثوري يقول اذا جاءك التفسير عن مجاهد فحسبك به – وكسعيد بن جبير وعكرمة مولى ابن عباس وعطاء ابن ابي رباح والحسن البصري ومسروق بن الاجدع وسعيد بن المسيب وابي العالية والربيع وابن انس وقتادة والضحاك بن مزاحم وغيرهم من التابعين وتابعيهم ومن بعدهم فتذكر اقوالهم في الاية فيقع في عباراتهم تباين في الالفاظ يحسبها من لا علم عنده اختلافاً فيحكيها اقوالا وليس كذلك فان منهم من يعبر عن الشيء بلازمه او نظيره ومنهم من ينص على الشيء بعينه والكل بمعنى واحد في كثير من الاماكن فليتفطن اللبيب لذلك والله الهادي . وقال شعبة بن الحجاج وغيره اقوال التابعين في الفروع ليست حجة فكيف تكون حجة في التفسير يعني انها لا تكون حجة على غيرهم ممن خالفهم وهذا صحيح اما اذا اجمعوا

(١) الاصل : وتكثر بما

(٢) الاصل : قد

على الشيء فلا (١) يرتاب في كونه حجة فان إختلفوا فلا يكون قول بعضهم حجة على بعض ولا على من بعدهم ويرجع في ذلك الى لغة القرآن او السنة او عموم لغة العرب او اقوال الصحابة في ذلك .

فاما تفسير القرآن بمجرد الرأي فحرام ، حدثنا مؤمل حدثنا سفيان حدثنا عبد الاعلى عن سعيد بن جبير عن ابن عباس قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : من قال في القرآن بغير علم فليتبوأ مقعده من النار ، حدثنا وكيع حدثنا سفيان عن عبد الاعلى الثعلبي عن سعيد بن جبير عن ابى عباس قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : من قال في القرآن بغير علم فليتبوأ مقعده من النار ، وبه الى الترمذي قال حدثنا عبد بن حميد حدثني حسان بن هلال قال حدثنا سهيل اخو حزم القطعي قال حدثنا ابو عمران الجوني عن جندب قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : من قال في القرآن برأيه فأصاب فقد اخطأ . قال الترمذي هذا حديث غريب وقد تكلم بعض اهل الحديث في سهيل بن ابي حزم ، وهكذا روى بعض اهل العلم عن (٢) اصحاب النبي صلى الله عليه وسلم وغيرهم انهم شددوا في ان يفسر القرآن بغير علم ، واما الذي روى عن مجاهد وقتادة وغيرهما من إهل العلم انهم فسروا القرآن فليس الظن بهم انهم قالوا في القرآن وفسروه بغير علم او من قبل انفسهم ، وقد روي عنهم ما يدل على ما قلنا انهم لم يقولوا من قبل انفسهم بغير علم فمن قال في القرآن برأيه فقد تكلف ما لا علم به وسلك غير ما أمر به فلو انـه اصاب المعنى في نفس الامر لكان قد اخطأ لانه لم يأت الامر من بابه كمن حكم بين الناس على جهل فهو في النار وان وافق حكمه الصواب في نفس الامر ، لكن يكون أخف جرماً ممن اخطأ والله اعلم ، وهكذا سمى الله تعالى القذفة كاذبين فقال « فاذا لم يأتوا بالشهداء فأولئك عند الله هم الكاذبون » فالقاذف كاذب ولو كان قد قذف من زنى في نفس الأمر لانه اخبر بما لا يحل له الاخبار به وتكلف ما لا علم له به والله اعلم ، ولهذا تحرج جماعة من السلف عن تفسير ما لا علم لهم به كما روى شعبة عن سليمان عن عبد الله بن مرة عن ابي معمر قال قال ابو بكر الصديق : اي ارض تقلني واي سماء تظلني اذا قلت في كتاب الله ما لم اعلم ، وقال ابو عبيد القاسم بن سلام حدثنا محمود بن يزيد عن العوام بن حوشب عن ابراهيم التيمي ان ابا بكر الصديق سئل عن قوله « وفاكهة وابا » فقال اي سماء تظلني واي ارض تقلني ان انا قلت في كتاب الله ما لا اعلم (٣) ، وقال ابو عبيد ايضاً حدثنا يزيد عن حميد عن انس ان عمر بن الخطاب قرأ على المنبر « وفاكهة وابا » فقال هذه الفاكهة قد عرفناها فما الاب ثم رجع الى نفسه فقال ان هذا

(١) الاصل : اجتمعوا على الشيء ولا

(٢) الاصل : من

(٣) الاصل : ما لا اعلم (منقطع) ولعلها زائدة او ان المراد اسناده منقطع .

لهو التكلف يا عمر ، وقال عبد بن حميد حدثنا سليمان بن حرب قال حدثنا حماد بن زيد عن انس قال كنا عند عمر بن الخطاب وفي ظهر قميصه اربع رقاع فقرأ « وفاكهة وابا » فقال ما الاب ثم قال ان هذا لهو التكلف فما عليك ان لا تدريه ، وهذا هو كله محمول على انهما رضي الله عنهما انما اراد استكشاف علم كيفية الاب وإلا فكونه نبتاً من الارض ظاهر لا يجهل لقوله تعالى « فأنبتنا فيها حباً وعنباً وقضبا وزيتوناً ونخلا وحدائق غلبا » وقال ابن جرير حدثنا يعقوب بن ابراهيم قال حدثنا ابن علية عن ايوب عن ابن عباس (انه) سئل عن آية لو سئل عنها بعضكم لقال فيها فأبى ان يقول فيها ، اسناده صحيح ، وقال ابو عبيد حدثنا اسماعيل بن ابراهيم عن ايوب عن ابن ابي مليكة قال سأل رجل ابن عباس عن « يوم كان مقداره الف سنة » فقال له ابن عباس فما « يوم كان مقداره خمسين الف سنة » فقال الرجل انما سألتك لتحدثني فقال ابن عباس هما يومان ذكرهما الله في كتابه الله اعلم بهما ، فكره ان يقول في كتاب الله ما لا يعلم ، وقال ابن جرير حدثني يعقوب بن ابراهيم (١) حدثنا ابن علية عن مهدي بن ميمون عن الوليد بن مسلم قال جاء طلق بن حبيب الى جندب بن عبد الله فسأله عن آية من القرآن فقال احرج (٢) عليك ان كنت مسلما لما قمت عني او قال ان تجالسني ، وقال مالك بن يحيى بن سعيد بن المسيب انه اذا كان سئل عن تفسير آية من القرآن قال انا لا نقول في القرآن شيئاً ، وقال الليث عن يحيى بن سعيد بن المسيب انه كان لا يتكلم إلا في المعلوم من القرآن ، وقال شعبة عن عمرو بن مرة قال سأل رجل سعيد بن المسيب عن آية من القرآن فقال لا تسألني عن القرآن وسل من يزعم انـــه لا يخفى عليه منه شيء يعني عكرمة ، وقال ابن شوذب حدثني يزيد ابن ابي يزيد قال كنا نسأل سعيد بن المسيب عـــن الحلال والحرام وكان اعلم الناس فاذا سألناه عن تفسير آية من القرآن سكت كأن لم يسمع ، وقال ابن جرير حدثني احمد بن عبده العني حدثنا عبيد الله بن عمر قال لقد ادركت فقهاء المدينة وانهم ليعظمون القول في التفسير ، منهم سالم بن عبد الله ، والقاسم بن محمد ، وسعيد بن المسيب ، ونافع الديلمي (٣) ، وقال ابو عبيد حدثنا عبد الله بن صالح عن الليث عن هشام بن عروة قال مـــا سمعت ابي تأول آية من كتاب الله قط ، وقال ايوب وابن عون وهشام الدستوائي عن محمد بن سيرين (قال) سألت عبيدة السلماني عن آية من القرآن فقال ذهب الذين كانوا يعلمون فيما انزل من القرآن فاتق الله وعليك بالسداد ، وقال ابو عبيد حدثنا معاذ عن ابن عون عن عبيد الله بن مسلم بن يسار عن ابيه قال اذا حدثت عن الله فقف حتى تنظر ما قبله وما بعده ، حدثنا هشيم عن مغيرة عن ابراهيم قال كان اصحـــابنا

(١) الاصل : يعقوب يعني ابراهيم وهو خطأ

(٢) الاصل : لفرج !

(٣) الاصل : نافع الله قط !

يتقون التفسير ويهابونه ، وقال شعبة عن عبد الله بن ابي السفر قال قال الشعبي والله ما من آية إلا وقد سألت عنها ولكنها الرواية عن الله ، وقال ابو عبيد حدثنا هشيم انبأنا عمر بن ابي زائدة عن الشعبي عن مسروق قال اتقوا التفسير فانما هو الرواية عن الله .

فهذه الاثار الصحيحة وما شا كلها عن أئمة السلف محمولة على تحرجهم عن الكلام في التفسير بما لا علم لهم به ، فأما من تكلم بما يعلم من ذلك لغة وشرعاً فلا حرج عليه ، ولهذا روي عن هؤلاء وغيرهم اقوال في التفسير ولا منافاة لانهم تكلموا فيما علموه وسكتوا عما جهلوه ، وهذ هو الواجب على كل احد ، فانما كما يجب السكوت عما لا علم له به فكذلك يجب القول فيما سئل عنه مما يعلمه لقوله تعالى « ليبيننه للناس ولا يكتمونه » ولما جاء في الحديث المروي من طرق : من سئل عن علم فكتمه الجم يوم القيامة بلجام من نار ، وقال ابن جرير حدثنا محمد بن بشار حدثنا مؤمل حدثنا سفيان عن ابي الزياد قال قال ابن عباس التفسير على اربعة اوجه وجه تعرفه العرب من كلامها وتفسير لا يعذر احد بجهالته وتفسير يعلمه العلماء وتفسير لا يعلمه إلا الله ، والله سبحانه وتعالى اعلم

العدالة والضبط [1]

وهنالك نقد داخلي سلبي ، يكشف الستار عن مآرب المؤلف وأهوائه ودرجة تدقيقه في الرواية ، فيظهر لنا مقدار ما عنده من العدالة والضبط أو ما ينقصه منهما . والمؤرخ العربي في أشد الحاجة الى مثل هذا النوع من النقد . ولا سيما وانه لا يزال في العالم العربي من يقول قول فنلون [2] الافرنسي ويحذو حذوه :

فما كتب التاريخ في كل ما روت لقرائها إلا حديث ملفق
نظرنا لامر الحاضرين فرابنا فكيف بامر الغابرين نصدق

على ما عرف من جمهور علماء الحديث وعلى ما انتجته قرائح رجال

---

(١) عدل يعدل عدالة ضد جار . ورجل عدل اي عادل ورضى ومقنع في الشهادة . وهو في الاصل مصدر وبهذا الاعتبار لا يثنى ولا يجمع . يقال رجل او امرأة عدل ورجلان او امرأتان عدل ورجال او نساء عدل . ويجوز ان يطابق . وضبطه يضبطه ضبطاً حفظه حفظاً بليغاً وقهره وقوي عليه واحكمه واتقن عمله .

(٢) François Fenelon ١٦٥١ — ١٧١٥

الغرب في القرنين الأخيرين في هذا السبيل ، حتى كاد بعضهم يحشر مسألة معالجة التاريخ من بعض نواحيه بين العلوم الثابتة . ولكن صاحبنا شاعر والشعراء يتبعهم الغاوون .

ومن الغريب أن ما أورده شاعرنا ، في سبيل الهزء والسخرية ، في البيت الثاني ، انما هو قاعدة من القواعد التي يرتكز عليها علم التأريخ . وقد قال علماء التاريخ شك المؤرخ رائد حكمته وقالوا الأصل في التأريخ الاتهام لا براءة الذمة .

ودليلهم في هذا مستمد من علم النفس، حيث يتهم رجاله حواس الانسان واحكامه العقلية وذاكرته ويذهبون الى انه كثيراً ما يُخدع فيخدع . ونظرة الى ما يقوم به المشعوذون على المسارح لتضليل الجماهير تكفي لاقناع القارىء بما أقول . وخذ اذا شئت حصاة صغيرة وضعها في كفك . ثم ضع وسطى أصابع يدك الاخرى فوق السبابة وتناولها بها تشعر بأنها اثنتان . وما يصدق على اللمس يصح على الحواس الاخرى أحياناً .

وقد تنقل الحواس الخبر اليقين الى الدماغ . ولكن العقل يسيء التفسير فيخطىء فهمها وتعليلها . ويضل في وهمه . ومما نذكر من هذا القبيل ، اننا في اثناء التلمذة ، جلسنا مرة نصغي الى استاذنا يلقي محاضرة علينا في هذه الناحية من علم النفس . وفي أثناء الكلام سمعنا ضجة قوية خارج الغرفة . ثم دخل فجأة علينا رجل مذعور ووراءه اثنان يلحقان به واحدهما يقول له قف قف وإلا قتلتك . وبيده مسدس صوّبه اليه . فهرب الرجل الاول من باب آخر . وتبعه الرجلان الآخران . فقال لنا

استاذنا اكتبوا ما شاهدتم من هذه الواقعة . فكتبنا ما ورد في أعلاه . وبعد أن اطلع على شهادتنا في الأمر ضحك . ثم استدعى صاحب المسدس وسأله أن يرينا مسدسه . ولشد ما كانت دهشتنا حين علمنا أن مسدسه لم يكن سوى ثمرة جافة من أثمار الموز . أرأيتم الى أي حد يخدع العقل أحياناً في استناده الى الحواس ؟

هذا واذكروا أن الانسان عرضة للنسيان . فقد تخونه الذاكرة . أو يخلط بين حادثين . فيضيف وقائع حدثت أو وقعت في الواحد وينسبها الى الآخر . واذن فعلم النفس ، في هذا الباب ، يفرض ان نحتاط فلا نخدع . واذا ما ذكرنا في الوقت نفسه أن الراوي يقول أحياناً فيما لا يفهم ، وانه قد يقصد التحريض وايقاد نار الفتنة ، وقد يتعمد الكذب لغاية في النفس ، اذا ما ذكرنا جميع هذه الأمور ، قلنا مع علماء التاريخ ، شك المؤرخ رائد حكمته .

وينحصر شك المؤرخ في سلسلتين أساسيتين من الأسئلة التي لا بد من الاجابة عنها لاخراج الحقائق التاريخية من سترة الريب الى صحن اليقين. والسلسلة الأولى تتعلق برأي الراوي في حقيقة ما يروي لأنه قد يموه الباطل ويزين الخطأ . فيترتب على المؤرخ ، والحالة هذه ان يتساءل عن أمور عدة منها ما يأتي :

١) هل لراوي الرواية مصلحة فيما يروي ؟ وهل هو يزين لنا الامر ويحسنه فيعتمد الكذب ليسوقنا الى استنتاج معين ؟ فاذا ما خامرنا في كلامه شك ، وخالجنا فيه ظن ، تحرينا غرضه فيما يكتب . ومثل هذا

يكثر في المخابرات السياسية الرسمية ، ولا سيما فيما تنشره الحكومات عن بعض المشاكل فور ظهورها . فقد تصدق الوزارات فيما تنشر ولكنها لا تنشر كل الحقيقة . وليس على المؤرخ المستجد إلا أن يطلع على بعض ما نشره الاستاذ هارولد تمبرلي ، من ابحاثه في تاريخ أوروبة المعاصر ليتأكد من صحة ما نقول . وعليه أيضاً ان يتعهد بنظره الرواة الذين ينتمون الى فئة معينة من الناس ، أو يدينون بمذهب من المذاهب ، أو يقولون قول حزب من الأحزاب ، لعلهم يموهون أو ينمقون أو يكذبون .

٢) هل خضع الراوي لظروف قاهرة أكرهته على التلفيق والنطق بالبطل ؟ ومثل هذا يقع أحياناً في بعض المعاملات الرسمية ، كأن تتطلب بعض الظروف الحكومية القانونية شروطاً لا تتوفر أحياناً بتمام دقائقها وحذافيرها . فيضطر منظم الضبط أن يقول باكتمالها في حين انها لم تكتمل . فمن خطإٍ في تاريخ الاجتماع الى تأخير في الساعة المعينة للجلسة الى نقص في عدد الحاضرين وهلم جراً . وعلى الرغم من هذا ترى العامة والخاصة أحياناً تعزو الصدق الى وثيقة من الوثائق الحكومية الرسمية لمجرد كونها رسمية . واذن فيجدر بالمؤرخ المدقق ان يتردد في صحة هذا النوع من الوثائق الرسمية الى ان ينجلي الشك ويشرق نور اليقين .

٣) هل شايع الراوي ، أو قاوم ، فئة معينة من الناس حتى اضطر ، عن قصد أو عن غير قصد ، ان ينظر بعين الرضى الى الفئة التي انتمى اليها فيناصرها على الاخرى ؟ وهو أمر قديم العهد في مهنة التاريخ أشار اليه المؤرخون القدماء وعبروا عنه بالعبارتين اللاتينيتين :

odium in longum jacens, studium immane loquendi

ومعنى الاولى « رغبة في الكلام لا تعرف الشبع » والثانية « بغض مزمن » نقول عبر المؤرخون القدماء عن هذا الامر بهاتين العبارتين وتبرأُوا من الأَخذ بهما منذ مئات السنين فيجدر بالمؤرخ المدقق أن يتبصر في الأمر من هذه الناحية ويدرس الراوي من حيث علاقاته القومية والحزبية والمذهبية والفلسفية وما شاكل ذلك .

٤) وهل اندفع الراوي بشيء من الغرور والكبرياء لينطق بالبطل ويحيد عن الحق ؟ وهل أقدم على ما يروي بداعي المفاخرة او المفاضلة أو المنافسة أو ما شابه ذلك ؟ لا بد من تفحص أَخبار الراوي من هذه الناحية أَيضاً قبل الاعتماد على روايته . وليذكر المؤرخ المستجد ان دوافع الغرور والكبرياء تختلف باختلاف الزمان والمكان ، وان بعض الناس قد يفاخر بما لا يفاخر به البعض الاخر . فالافرنسيون اليوم ينكرون على أسلافهم قيامهم بمجزرة برثولوميو والملك الافرنسي شارل التاسع زمنئذ كان يتبجح ويتباهى بأنه هو الذي نظم هذه المذابح . بيد أنه لا بد من الاعتراف أيضاً بنوع من التشرف والتبذخ والاعتزاز لم يختلف على مدى العصور والادهـــار هو حب الجاه والظهور بمظهر المقدرة والنفوذ والعظمة . فيجدر بنا والحالة هذه ان نصر على اتهام الراوي بمثل ما تقدم الى أن نتيقن من براءة ذمته .

٥) وهل حاول الراوي أن يتودد الى جمهور الناس أو أن يتملقهم أَو يداريهم ؟ فهنالك عقائد دينية وعادات اجتماعية وأمور أخرى قلما يجرؤ على مخالفتها أَو اهمالها فرد من الافراد . وهذه مراسلاتنا الشخصية

فانها قد تتضمن الشيء الكثير من عبارات التودد والاخلاص والمحبة لمجرد المجاملة والانقياد للعرف . وقد لا نجد ، حتى بين أفراد العامة ، من ينكر علينا هذا الامر ولكننا ننسى أو نتناسى هذه الحقيقة الناصعة عندما نرجع الى بعض الاصول لتأييد رأي من الاراء . فنقول مثلاً بتواضع المقامات الاكليريكية العالية ، في العصور الوسطى ، لانهم لدى انتخابهم لتبوء عرش من العروش الكنيسية ، امتنعوا عن القبول بداعي العجز والتقصير وعدم الاستحقاق . نقول هذا القول وننسى في الوقت نفسه ان العادة والعرف في العصور الوسطى قضيا بمثل هذا التواضع . واذاً فلا بد من التردد والتبصر مرة أُخرى قبل الاعتماد على رواية الراوي في مثل هذه الظروف . فقد يكون مخلصاً فيما يقول ويفعل وقد لا يكون . وعلى كل فانه يحسن بالمؤرخ المدقق ان يتعرف الى الراوي ليتأكد من الجمهور الذي يخاطب . ويجدر به أن ينعم النظر في أحوال الجمهور المخاطب ليقف على عرفهم وعوائدهم .

٦) ومما يترقبه المؤرخ المدقق ولا يغفله طرفة عين الاسلوب الادبي في الرواية . وذلك لان الادب فن وكفن لا يتطلب صاحبه فيه الحقيقة كما هي بل كما يريدها أن تكون . ولذا فان الاديب يتعمد مداعبة الالفاظ والتراكيب للتأثير في النفس . وقد يتطلب ذوقه الفني ما لا يتفق مع الحقيقة . فمن زيادة بسيطة هنا الى تقديم أو تأخير هناك وما الى ذلك من أَساليب الفن مما يزعج المؤرخ العالم ويدفعه للتيقظ . فيتعقب خطوات الراوي الاديب ويراقب حركاته وسكناته . ثم يسعى ما أَمكنه للتعرف

الى أدب العصر الذي عاش فيه الراوي . فيطلع على بدائعه وروائعه لعله يقف على المثل العليا التي اثرت في أُسلوب الراوي . فيسهل عليه عندئذ أن يتفهم الرواية ويقدرها حق قدرها .

ولا نرى بدأً في هذه المناسبة من مصارحة المؤرخ المستجد بأن شكنا في عدل الراوي يتناسب أحياناً كثيرة مع تفوقه في الابداع الفني الادبي . فكلما ازداد الراوي ابداعاً في أسلوبـه الادبي ازددنا شكاً في عدله وقل اطمئناننا اليه . وما يصح عن النثر في هذا الباب أحياناً ينطبق كل الانطباق على الشعر في غالب الاحيان .

وهنالك سلسلة ثانية من الاسئلة العلمية يتذرع بها المؤرخ للتوصل الى فهم الراوي وادراك مقدار ضبطه . وهي كالسلسلة الاولى مما أجمع عليه المؤرخون المعاصرون وابدع في عرضـه والتعبير عنـه المؤرخ الافرنسي الشهير الاستاذ شارل لانجلوا . واليك أهمها :

١) هل كان الراوي يتمتع بحواس سليمة وعقل صحيح ؟ أم كان عرضة للخطإِ من هذا القبيل كما أبنا ذلك في القسم الاول من هذا الباب ؟ فقد يشاهد الراوي ما يروي وينوي الصدق والاخلاص ولكن حواسه تخطىء في نقل الخبر اليه ، أو عقله يتوهم غير الواقع ، أو ذاكرته تخونه من حيث لا يدري .

ومما له علاقة بالموضوع نفسه أهواء الراوي وأغراضه . فانها قد تؤثر عليه من حيث لا يقصد . فيظن أنه يروي الحقيقة ويكون بعيداً عنها . فيتذرع المؤرخ عندئذ ببعض الاسئلة التي أوردناها لاظهار العدالة .

ويتمكن بها أحياناً كثيرة من اكتشاف أهواء الراوي وأغراضه .

بيد أنه لا بد من الاشارة بهذه المناسبة الى طريقة السؤال والجواب في نقل بعض المعلومات التاريخية . فقد يستدعي شكل السؤال شكلاً خصوصياً للجواب مما يؤدي أحياناً الى الضلال والتضليل . ولا سيما وان السائل في بعض الأحيان يجهل ما يسأل عنه فيبتعد كل البعد عن الحقيقة التي ينشد .

٢) هل تمتع الراوي بجميع شروط المشاهدة العلمية ؟ وهي ما يلي : أولاً أن يكون الراوي في مكان يتمكن فيه من مشاهدة الحوادث مشاهدة صحيحة . وثانياً أن يكون الراوي في أثناء المشاهدة بعيداً عن الغرض . وثالثاً أن يدون ما شاهده في أثناء وقوع الحوادث المروية . ورابعاً أن يوضح بجلاء تام طريقته في المشاهدة والتدوين . فقد يشاهد الراوي ما يروي ولكنه يكون في مكان او ظرف لم يتمكن فيه من التدقيق في النظر والسمع . وقد يشاهد ما يروي وينقصه الاستعداد الفني لفهمه . وقد يشاهد أيضاً ولكنه يتأخر في التدوين فتخونه الذاكرة وتؤثر عليه ظروف مستجدة فلا ينقل الينا الخبر اليقين . واذاً « فالذكريات » التي لا تدوّن عادة إلا بعد مرور الزمن هي في عرفنا من أضعف الروايات .

٣) وهناك حقائق كان بامكان الراوي أن يشاهدها ويفهمها لو كلف نفسه مؤونة البحث عنها . فقد يروي لنا تفاصيل لم يشاهدها . ولكنه تكاسلاً أو اهمالا منه تخيلها أو استنتجها دون أن يتحققها بنفسه . ومثال ذلك يروى أحياناً عن تفاصيل حفلة دعي اليها الراوي ولكنه لسبب ما لم

يحضرها . فاكتفى بوقائع الحفلة وتخيل أو استنتج الباقي .

٤) وهل روى الراوي ما لا تكتمل معرفته بمجرد المشاهدة الشخصية ؟ فقد تتعلق روايته بحقيقة عامة تشمل عدداً كبيراً من النفوس أو بلاداً واسعة من البلدان مما لا يتيسر لفرد واحد من الناس أن يدقق فيها وينقل الينا الخبر اليقين عنها . فمن كلام اجمالي عن عادات قوم من الأقوام ، الى تعميم عن تطور عقيدة أو رأي في عصر من العصور ، وما الى ذلك من الاجمال في الكلام والتعميم في المعنى ، مما يستلفت النظر ويوجب التبصر . فيترتب على المؤرخ في مثل هذه الأحوال أن يذكر أن مثل هذا التعميم انما هو استنتاج في أساسه لا مشاهدة ، فينظر عندئذ في عدد الحقائق المفردة التي بنى الراوي استنتاجه عليها ، ويلتفت بصورة خاصة الى مقدرة الراوي في الاستنتاج . ولا بد من درس الراوي في جميع مؤلفاته للتعرف الى عاداته في التفكير والاستنتاج . واذا ما ذكرنا بهذه المناسبة ان العقل البشري يتأثر بالعادة في التفكير أدركنا امكانية التوصل الى نقد الراوي من هذه الناحية وتقدير تدقيقه في التفكير والاستنتاج .

ونريد قبل الفراغ من بحث هذه المسألة أن نلاحظ أمراً هو من الأهمية بمكان . ذلك أن أمر العدالة والضبط عند الراوي الواحد ليس جامعاً مانعاً كما يقول المناطقة . فلا يجوز مثلا أن نثبت عدالة الطبري وضبطه ثم نأخذ بجميع أقواله . إذ قد يجوز أن يكون عادلا ضابطاً في بعض ما يقول ويكون على عكس ذلك في بعض أقواله الاخرى . واذن

فيجب على المؤرخ المدقق أن ينظر في كل خبر من أخبار الراوي على حدة فيطبق ما ورد من الاسئلة في اعلاه مراراً متعددة .

وقد تضطرنا الظروف أحياناً الى الاعتماد على المصادر الثانوية . وذلك لأسباب منها ضياع الاصول أو المصادر الاولية ، ومنها أن ما نسميه أصلا قد لا يخلو أحياناً من الاعتماد على سابق له ، فتصبح الرواية فيه مزيجاً من شهادة أولية وشهادة ثانوية مأخوذة عن الغير . ومما نذكر من هذا القبيل انه لما زار الجنرال اللنبي جامعة بيروت الاميركية عام ١٩١٩ أتى بمعيته أركان حربه . وبعد أن رحب به الدكتور هورد بلس رئيس الجامعة آنئذ قام الجنرال ليتكلم . واتخذ موضوعاً له موقعة طول كرم الشهيرة . وما كاد يتبسط في أخبار هذه الموقعة ، التي خاض غمارها بصفته قائداً عاماً للقوات البريطانية ، حتى أخذ يستعين باركان حربه الجالسين معه على المنبر ، فيقول للجنرال بولفين ألم تفعل كذا في الساحل ؟ ويقول لغيره أليس كذلك ؟ فانظروا الى رجل ، كان على رأس جيش فاتح ، يحمل اكبر مسؤولية في ساحة القتال ، وهو أولى من تؤخذ عنه أخبار فتوحاته ، ولكنه على ذاك يعتمد على من كان يوجه اليهم الاوامر في تفاصيل روايته . وإذا فرواية الجنرال اللنبي عن موقعة طول كرم هي مزيج من مشاهداته الشخصية ومشاهدات ثانوية اخذها عن اركان حربه .

وهنا يجب على المؤرخ أن يوجه التفاته الى الشاهد الذي أُخذ عنه الخبر . فاذا كان هذا قد شاهد بعينه فشهادته أولية . وإلا فمن الواجب

ان نتأثر الرواة الذين تسلسل عنهم هـذا الخبر حتى نصل الى الشاهد العيان . وعندئذ نطبق ما مرّ بنا من الاسئلة للتثبت من العدالة والضبط. وهو أمر وعر المسلك لبعدنا في غالب الاحيان عن زمن الوقائع المروية ، فنصبح تجاه أمر واقع وهو النظر في شهادة ليس لها راوٍ معروف . وشهادة مثل هذه هي في عرفنا قليلة القيمة . ولو تقيد المؤرخون بهذه القاعدة لوفروا على الخلف كثيراً من العناء . ولكفوا انفسهم مؤونة سرد أخبار لا طائل تحتها . ولعل كثيراً من التاريخ لو غربل بهذا الغربال لما زاد عن عشره .

ومما يذكر مع مزيد الاعجاب والتقدير ما توصل اليه علماء الحديث منذ مئات السنين في هذا الباب واليك بعض ما جاء في مصنفاتهم نورده بحروفه وحذافره تنويهاً بتدقيقهم العلمي واعترافاً بفضلهم على التأريخ .

قال الامام مالك ابن انس (٧٩ هـ) . « لا يوخذ العلم من اربعة ويؤخذ ممن سوى ذلك -لا يوخذ من سفيه ولا يؤخذ من صاحب هوى يدعو الناس الى هواه ولا من كذب يكذب في احاديث الناس وان كان لا يتهم على احاديث رسول الله صلى الله عليه وسلم ولا من شيخ له فضل وصلاح وعبادة اذا كان لا يعرف ما يحدث به • وقال اسحق بن محمد الغروي سئل مالك أيؤخذ العلم ممن ليس له طلب ولا مجالسة فقال لا فقيل ! يؤخذ ممن هو صحيح ثقة غير انه لا يحفظ ولا يفهم مايحدث به فقال لا يكتب العلم الا عمن يحفظ ويكون قد طلب وجالس الناس وعرف وعمل ويكون معه ورع • وقال اسماعيل بن ابي اويس سمعت خالي مالكا يقول ان هذا العلم دين فانظروا عمن تأخذون دينكم • لقد ادركت سبعين ممن يقول قال رسول الله صلى الله عليه وسلم عند هذه الاساطين فما اخذت عنهم شيئا وان احدهم لو أتمن على بيت مال لكان به امينا لانهم لم يكونوا من اهل هذا الشان وقدم علينا ابن شهاب فكنا نزدحم عند بابه • وقال شعبة بن الحجاج كان مالك احد المميزين ولقد سمعته يقول ليس كل الناس يكتب عنهم وان كان لهم فضل في انفسهم انما هي اخبار رسول الله صلى الله عليه وسلم فلا تؤخذ الا من اهلها • وقال ابن كنانة قال مالك من جعل التمييز راس ماله عدم الخسران وكان على زيادة » (١) •

(١) مما اقتطفه الشيخ طاهر الجزائري عن الامام جلال الدين السيوطي في اسعاف المبطأ برجال الموطأ . راجع كتابه توجيه النظر الى اصول الاثر ص ٣٦

وقال الامام ابو الحسين مسلم (٢) (٢٦١ هـ) : « واعلم وفقك الله تعالى ان الواجب على كل احد عرف التمييز بين صحيح الروايات وسقيمها وثقات الناقلين لها من المتهمين ان لا يروي منها الا ما عرف صحة مخارجه والستارة في ناقليه وان يتقي منها ما كان منها عن اهل التهم والمعاندين من اهل البدع » وقال أيضا : « حدثني محمد بن عبدالله بن قهزاد من اهل مرو قال اخبرني علي بن حسين بن واقد قال قال عبدالله بن المبارك قلت لسفيان الثوري ان عباد بن كثير من تعرف حاله واذا حدث جاء بامر عظيم فترى ان اقول للناس لا تأخذوا عنه قال سفيان بلى قال عبدالله فكنت اذا كنت في مجلس ذكر فيه عباد اثنيت عليه في دينه واقول لا تأخذوا عنه . وحدثني محمد ابن ابي عتاب قال حدثني عفان عن محمد بن يحيى بن سعيد القطان عن ابيه قال لم نر الصالحين في شيء اكذب منهم في الحديث . قال مسلم يقول يجري الكذب على لسانهم ولا يتعمدون الكذب . وحدثني حجاج بن الشاعر حدثنا سليمان بن حرب حدثنا حماد بن زيد قال قال ايوب ان لي جارا ثم ذكر من فضله ولو شهد عندي على تمرتين ما رأيت شهادته جائزة » (٢)

وقال حجة الاسلام الامام ابو حامد الغزالي (٥٠٥ هـ) : « العدالة في الرواية والشهادة عبارة عن استقامة السيرة في الدين . ويرجع حاصلها الى هيئة راسخة في النفس تحمل على ملازمة التقوى والمروءة جميعا حتى تحصل ثقة النفوس بصدقة . فلا ثقة بقول من لا يخاف الله تعالى خوفا وازعا عن الكذب ثم لا خلاف في انه لا تشترط العصمة من جميع المعاصي . ولا يكفي أيضا اجتناب الكبائر بل من الصغائر ما يرد به كسرقة بصلة وتطفيف في حبة قصدا . وبالجملة كل ما يدل على ركاكة دينه الى حد يجترىء على الكذب للاغراض الدنيوية . كيف وقد شرط في العدالة التوقي عن بعض المباحات القادحة في المروءة نحو الاكل في الطريق والبول في الشارع وصحبة الارذال والافراط في المزاح . والضابط في ذلك فيما جاوز محل الاجماع ان يرد الى اجتهاد الحاكم . فما دل عنده على جراءته على الكذب رد الشهادة به . وما لا فلا وهذا يختلف بالاضافة الى المجتهدين وتفصيل ذلك من الفقه لا من الاصول . ورب شخص يعتاد الغيبة ويعلم الحاكم ان ذلك له طبع لا يصبر عنه ولو حمل على شهادة الزور لم يشهد اصلا فقبوله شهادته بحكم اجتهاده جائز في حقه . ويختلف ذلك بعادات البلاد واختلاف احوال الناس في استعظام بعض الصغائر دون بعض » (٣)

ومما له علاقة بهذا الباب ، وهو من اجود ما قرأنا ، كلام القاضي عياض بن عياض (٥٤٤ هـ) حيث يقول : « الذي ذهب اليه اهل التحقيق من مشايخ الحديث وائمة الاصوليين والنظار انه لا يجب ان يحدث المحدث الا بما حفظه في قلبه او قيده في كتابه وصانه في خزانته فيكون صونه كصونه فيه في قلبه حتى لا يدخله ريب ولا شك في انه كما سمعه . وكذلك يأتي لو سمع كتابا وغاب عنه ثم وجده او عاره ورجع اليه وحقق انه بخطه او الكتاب الذي سمع فيه بنفسه ولم يرتب فيه حرف منه ولا في ضبط كلمة ولا وجد فيه تغيرا . فمتى كان بخلاف هذا او دخله ريب اوشك لم يجز له الحديث بذلك اذ الكل مجمعون على انه لا يحدث الا بما حققق واذا ارتاب في شيء فقد حدث بما لم يحقق انه من قول النبي صلى الله عليه وسلم . ويخشى ان يكون مغترا فيدخل في وعيد من حدث عنه بالكذب . وصار حديثه بالظن . والظن اكذب الحديث . وقد هاب السلف الصالح من الصحابة رضوان الله عليهم الحديث بما سمعوه من قلق فيه

(١) الجامع الصحيح ج ١ ص ٦

(٢) الجامع الصحيح ج ١ ص ١٣ — ١٦

(٣) ابو حامد الغزالي : المستصفى في اصول الفقه (طبع مصر) ج ١ ص ١٠٠
راجع ايضا ج ٢ من المؤلف نفسه ص ١٠٢ — ١٠٣

وحفظوه عنه مخافة تجويز النسيان والوهم والغلط على حفظهم • ولا تأثير في الشرع للتجويزات فكيف بما لا يحقق ويبنى على الظن وسلامة الظاهر • ولهذا قال مالك رحمه الله فيمن يحدث من الكتاب ولا يحفظ حديثه اخاف ان يزاد في كتبه بالليل • وقد قال مثل هذا جماعة من ائمة الحديث وشددوا في الاخذ » (١)

وقام في القرن السابع للهجرة الحافظ الفقيه ابن الصلاح الشهرزوري (٦٤٣ هـ.) . ونزل دمشق ودرّس الحديث في المدرسة الأشرفية . فاعتنى بتصانيف الخطيب المفرقة وجمع شتات مقاصدها وضم اليها من غيرها نخب فوائدها فاجتمع في كتابه ما تفرق في غيره . وعكف الناس عليه وساروا بسيره فنظموا أقواله واختصروها واستدركوا عليها واقتصروا وعارضوا وانتصروا[٢] . الى أن قام في أيامنا العلامة الشيخ راغب الطباخ فعني بمصنف ابن الصلاح ونشره نشراً دقيقاً وعمم فائدته[٣] . فرأينا نحن أن نقتطف من هذا المؤلف جميع ما ورد في معرفة من تقبل روايته ومن ترد .

قال ابن الصلاح : « اجمع جماهير ائمة الحديث والفقه على انه يشترط فيمن يحتج بروايته ان يكون عدلا ضابطا لما يرويه • وتفصيله ان يكون مسلما بالغا عاقلا سالما من اسباب الفسق وخوارم المروءة متيقظا غير مغفل حافظا ان حدث من حفظه ضابطا لكتابه ان حدث من كتابه • وان كان يحدث بالمعنى اشترط فيه مع ذلك ان يكون عالما بما يحيل المعاني والله اعلم • ونوضح هذه الجملة بمسائل •

(الاولى) عدالة الراوي تارة تثبت بتنصيص المعدلين على عدالته وتارة تثبت بالاستفاضة • فمن اشتهرت عدالته بين اهل النقل او نحوهم من اهل العلم وشاع الثناء عليه بالثقة والامانة استغني فيه بذلك عن بينة شاهدة بعدالته تنصيصا • وهذا هو الصحيح في مذهب الشافعي وعليه

---

(١) عياض بن عياض : كتاب الالماع الى معرفة اصول الرواية وتقييد السماع ص ٥٦–٥٧

(٢) ابن حجر العسقلاني : نخبة الفكر في مصطلح اهل الاثر (طبعة مصر سنة ١٣٠٨) ص ٣ .

(٣) وكان قد سبقه الى ذلك العالم المحدث الشيخ عبد الحي الكنوي والسيدان احمد الجمالي وامين الجانجي .

الاعتماد في فن اصول الفقه • وممن ذكر ذلك من اهل الحديث ابو بكر الخطيب الحافظ • ومثل ذلك بمالك وشعبة والسفيانيين والاوزاعي والليث وابن المبارك ••• ومن جرى مجراهم في نباهة الذكر واستقامة الامر فلا يسأل عن عدالة هؤلاء وامثالهم وانما يسأل عن عدالة من خفي امره على الطالبين • وتوسع ابن عبد البر الحافظ في هذا فقال كل حامل علم معروف العناية به فهو عدل محمول في امره ابدا على العدالة حتى يتبين جرحه لقوله صلى الله عليه وسلم يحمل هذا العلم من كل خلف عدوله • وفيما قاله اتساع غير مرضي والله اعلم

(والثانية) ويعرف كون الراوي ضابطا بان نعتبر رواياته بروايات الثقات المعروفين بالضبط والاتقان • فان وجدنا رواياته موافقة ولو من حيث المعنى لرواياتهم او موافقة لها في الاغلب والمخالفة نادرة عرفنا حينئذ كونه ضابطا ثبتا • وان وجدناه كثير المخالفة لهم عرفنا اختلال ضبطه ولم نحتج بحديثه والله اعلم

(الثالثة) التعديل مقبول من غير ذكر سببه على المذهب الصحيح المشهور لان اسبابه كثيرة يصعب ذكرها فان ذلك يحوج المعدل الى ان يقول لم يفعل كذا لم يرتكب كذا فعل كذا وكذا فيعدد جميع ما يفسق بفعله او بتركه وذلك شاق جدا • واما الجرح فانه لا يقبل الا مفسرا مبين السبب لان الناس يختلفون فيما يجرح وما لا يجرح • فيطلق احدهم الجرح بناء على امر اعتقده جرحا وليس بجرح في نفس الامر • فلا بد من بيان سببه لينظر فيما هو جرح ام لا • وهذا ظاهر مقرر في الفقه واصوله • وذكر الخطيب الحافظ انه مذهب الائمة من حفاظ الحديث ونقاده مثل البخاري ومسلم وغيرهما • ولذلك احتج البخاري بجماعة سبق من غيره الجرح لهم كعكرمة مولى ابن عباس رضي الله عنهما وكاسماعيل بن ابي اويس وعاصم بن علي وعمرو بن مرزوق وغيرهم • واحتج مسلم بسويد بن سعيد وجماعة اشتهر الطعن فيهم • وهكذا فعل ابو داود السجستاني وذلك دال على انهم ذهبوا الى ان الجرح لا يثبت الا اذا فسر سببه ومذاهب النقاد للرجال غامضة مختلفة • وعقد الخطيب بابا في بعض اخبار من استفسر في جرحه فذكر ما لا يصلح جارحا • منها عن شعبة انه قيل له لم تركت حديث فلان فقال رأيته يركض على برذون فتركت حديثه • ومنها عن مسلم بن ابراهيم انه سئل عن حديث الصالح المري • فقال ما يصنع بصالح ذكروه يوما عند حماد بن سلمة فامتخط حماد والله اعلم • قلت ولقائل ان يقول انما يعتمد الناس في جرح الرواة ورد حديثهم على الكتب التي صنفها ائمة الحديث في الجرح او في الجرح والتعديل • وقل ما يتعرضون فيها لبيان السبب بل يقتصرون على مجرد قولهم فلان ضعيف وفلان ليس بشيء ونحو ذلك أو هذا حديث ضعيف وهذا حديث غير ثابت ونحو ذلك . فاشتراط بيان السبب يفضي الى تعطيل ذلك وسد باب الجرح في الاغلب الاكثر • وجوابه ان ذلك وان لم نعتمده في اثبات الجرح والحكم به فقد اعتمدناه في ان توقفنا عن قبول حديث من قالوا فيه مثل ذلك بناء على ان ذلك اوقع عندنا فيهم ريبة قوية يوجب مثلها التوقف • ثم من انزاحت عنه الريبة فلم يبحث عن حاله اوجب الثقة بعدالته قبلنا حديثه ولم نتوقف كالذين احتج بهم صاحبا الصحيحين وغيرهما ممن مسهم مثل هذا الجرح من غيرهم • فافهم ذلك فانه مخلص حسن والله اعلم

(الرابعة) اختلفوا في انه هل يثبت الجرح والتعديل بقول واحد او لا بد من اثنين • فمنهم من قال لا يثبت ذلك الا باثنين كما في الجرح والتعديل في الشهادات • ومنهم من قال وهو الصحيح الذي اختاره الحافظ ابو بكر الخطيب وغيره انه يثبت بواحد لان العدد لم يشترط في قبول الخبر فلم يشترط في جرح راوية وتعديله بخلاف الشهادات والله اعلم

(الخامسة) اذا اجتمع في شخص جرح وتعديل فالجرح مقدم لان المعدل يخبر عما ظهر من حاله والجارح يخبر عن باطن خفي على المعدل • فان كان عدد المعدلين اكثر فقد قيل التعديل اولى • والصحيح والذي عليه الجمهور ان الجرح اولى لما ذكرناه والله اعلم •

(السادسة) لا يجزيء التعديل على الابهام من غير تسمية المعدل • فاذا قال حدثني الثقة او نحو ذلك مقتصرا عليه لم يكتف به فيما ذكره الخطيب الحافظ والصيرفي الفقيه وغيرهما خلافا لمن اكتفى بذلك • وذلك لانه قد يكون ثقة عنده وغيره قد اطلع على جرحه بما هو جارح عنده او بالاجماع فيحتاج الى ان يسميه حتى يعرف •

(السابعة) اذا روى العدل عن رجل وسماه لم يجعل روايته عنه تعديلا منه له عند اكثر العلماء من اهل الحديث وغيرهم • وقال بعض اهل الحديث وبعض اصحاب الشافعي يجعل ذلك تعديلا منه له لانه يتضمن التعديل • والصحيح هو الاول لانه يجوز ان يروي عن غير عدل فلم يتضمن روايته عنه تعديله •

(الثامنة) في رواية المجهول • وهو في غرضنا ههنا اقسام • احدها المجهول العدالة من حيث الظاهر والباطن جميعا وروايته غير مقبولة عند الجماهير على ما نبهنا عليه اولا • والثاني المجهول الذي جهلت عدالته الباطنة • وهو عدل في الظاهر وهو المستور • فقد قال بعض ائمتنا المستور من يكون عدلا في الظاهر ولا نعرف عدالة باطنة • فهذا المجهول يحتج بروايته بعض من رد رواية الاول • وهو قول بعض الشافعيين وبه قطع منهم الامام سليم بن ايوب الرازي • قال لان امر الاخبار مبني على حسن الظن بالراوي • ولان رواية الاخبار تكون عند من يتعذر عليه معرفة العدالة في الباطن فاقتصر فيها على معرفة ذلك في الظاهر • وتفارق الشهادة فانها تكون عند الحكام ولا يتعذر عليهم ذلك • فاعتبر فيها العدالة في الظاهر والباطن • قلت ويشبه ان يكون العمل على هذا الرأي في كثير من كتب الحديث المشهورة في غير واحد من الرواة الذين تقادم العهد بهم وتعذرت الخبرة الباطنة بهم والله اعلم • والثالث المجهول العين • وقد يقبل رواية المجهول العدالة من لا يقبل رواية المجهول العين • ومن روى عنه عدلان وعيناه فقد ارتفعت عنه هذه الجهالة • ذكر ابو بكر الخطيب البغدادي في اجوبة مسائل سئل عنها ان المجهول عند اصحاب الحديث هو كل من لم تعرفه العلماء ومن لم يعرف حديثه الا من جهة راو واحد • وقل ما يرتفع به الجهالةان يروي عن الرجل اثنان من المشهورين بالعلم الا انه لا يثبت له حكم العدالة بروايتهما عنه • قلت قد خرج البخاري في صحيحه حديث جماعة ليس لهم غير راو واحد منهم مرداس الاسلمي لم يرو عنه غير قيس بن ابي حازم • وكذلك خرج مسلم حديث قوم لا راو ، لهم غير واحد •منهمربيعة بن كعب الاسلمي لم يرو عنه غير ابي سلمة بن عبد الرحمن • وذلك منهما مصير الى انالراوي قد يخرج عن كونه مجهولا مردودا برواية واحد عنه • والخلاف في ذلك متجه في التعديل نحو اتجاه الخلاف المعروف في الاكتفاء بواحد في التعديل على ما قدمناه والله اعلم

(التاسعة) اختلفوا في قبول رواية المبتدع الذي لا يكفر في بدعته • فمنهم من رد روايته مطلقا لانه فاسق ببدعته • وكما استوى في الكفر المتاول وغير المتاول يستوي في الفسق المتاول وغير المتاول • ومنهم من قبل رواية المبتدع اذا لم يكن ممن يستحل الكذب في نصرة مذهبه او لاهل مذهبه سواء كان داعية الى بدعته او لم يكن • وعزا بعضهم هذا الى الشافعي لقوله اقبل شهادة اهل الاهواء الا الخطابية من الرافضة لانهم يرون الشهادة بالزور لموافقيهم • وقال قوم تقبل روايته اذا لم يكن داعية ولا تقبل اذا كان داعية الى بدعته • وهذا مذهب الكثير او الاكثر

من العلماء • وحكى بعض اصحاب الشافعي رضي الله عنه خلافا بين اصحابه في قبول رواية المبتدع اذا لم يدع الى بدعته • وقال اما اذا كان داعية فلا خلاف بينهم في عدم قبول روايته • وقال ابو حاتم بن حبان البستي احد المصنفين من ائمة الحديث الداعية الى البدع لا يجوز الاحتجاج به عند ائمتنا قاطبة لا اعلم بينهم فيه خلافا • وهذا المذهب الثالث اعدلها واولاها • والاول بعيد مباعد للشائع من ائمة الحديث • فان كتبهم طافحة بالرواية عن المبتدعة غير الدعاة • وفي الصحيحين كثير من احاديثهم في الشواهد والاصول والله اعلم

(العاشرة) التائب من الكذب في حديث الناس وغيره من اسباب الفسق تقبل روايته الا التائب من الكذب متعمدا في حديث رسول الله صلى الله عليه وسلم فانه لا تقبل روايته ابدا وان حسنت توبته على ما ذكر غير واحد من اهل العلم • منهم احمد بن حنبل وابو بكر الحميدي شيخ البخاري . واطلق الامام ابو بكر الصيرفي الشافعي فيما وجدت له في شرحه لرسالة الشافعي فقال كل من اسقطنا خبره من اهل النقل بكذب وجدناه عليه لم نعد لقبوله بتوبة تظهر • ومن ضعفنا نقله لم نجعله قويا بعد ذلك وذكر أن ذلك مما افترقت فيه الرواية والشهادة . وذكر الامام ابو المظفر السمعاني المروزي ان من كذب في خبر واحد وجب اسقاط ما تقدم من حديثه . وهذا يضاهي من حيث المعنى ما ذكره الصيرفي والله أعلم .

(الحادية عشرة) اذا روى ثقة عن ثقة حديثا ورجع المروي عنه فنفاه فالمختار انه كان جازما بنفيه بان قال ما رويته او كذب علي او نحو ذلك فقد تعارض الجزمان والجاحد هو الاصل • فوجب رد حديث فرعه ذلك • ثم لا يكون ذلك جرحا له يوجب رد باقي حديثه لانه مكذب لشيخه ايضا في ذلك. وليس قبول جرح شيخه له باولى من قبول جرحه لشيخه فتساقطا. اما اذا قال المروي عنه لا اعرفه او لا اذكره او نحو ذلك • فذلك لايوجب رد رواية الراوي عنه • ومن روى حديثا ثم نسيه لم يكن ذلك مسقطا للعمل به عند جمهور اهل الحديث وجمهور الفقهاء والمتكلمين خلافا لقوم من اصحابي ابي حنيفة صاروا الى اسقاطه بذلك • وبنوا عليه ردهم حديث سليمان بن موسى عن الزهري عن عروة عن عائشة عن رسول الله صلى الله عليه وسلم (اذا نكحت المرأة بغير اذن وليها فنكاحها باطل) الحديث من اجل ابن جريج قال لقيت الزهري فسألته عن هذا الحديث فلم يعرفه • وكذا حديث ربيعة الرأى عن سهيل بن ابي صالح عن ابيه عن ابي هريرة ان النبي صلى الله عليه وسلم قضى بشاهد ويمين . فان عبد العزيز بن محمد الدراوردي
هريرة ان النبي صلى الله عليه وسلم قضى بشاهد ويمين • فان عبد العزيز بن محمد الداوردي
قال لقيت سهيلا فسألته عنه فلم يعرفه • والصحيح ما عليه الجمهور • لان المروي عنه بصدد السهو والنسيان والراوي عنه ثقة جازم فلا يرد بالاحتمال روايته • ولهذا كان سهيل بعد ذلك يقول حدثني ربيعة عني عن ابي ويسوق الحديث • وقد روى كثير من الاكابر احاديث نسوها بعد ما حدثوا بها عن من سمعها منهم فكان احدهم يقول حدثني فلان عني عن فلان بكذا وكذا • وجمع الحافظ الخطيب ذلك في كتاب اخبار من حدث ونسى • ولاجل ان الانسان معرض للنسيان كره من كره من العلماء الرواية عن الاحياء منهم الشافعي رضي الله عنه • قال لابن عبد الحكيم اياك والرواية عن الاحياء والله اعلم •

(الثانية عشرة) من أخذ على الحديث اجرا منع ذلك من قبول روايته عند قوم من ائمة الحديث • وروينا عن اسحق بن ابراهيم انه سئل عن المحدث يحدث بالاجر • فقال لا يكتب عنه • وعن احمد بن حنبل وابي حاتم الرازي نحو ذلك • وترخص ابو نعيم الفضل بن دكين وعلي بن عبد العزيز المكي واخرون في اخذ العوض على الحديث وذلك شبيه باخذ الاجرة على تعليم القرآن

ونحوه • غير ان في هذا من حيث العرف خرما للمروءة • والظن يساء بفاعله الا ان يقترن ذلك بعذر ينفي ذلك عنه كمثل ما حدثنيه الشيخ ابو المظفر عن ابيه الحافظ ابي سعيد السمعاني ان ابا الفضل محمد بن ناصر السلامي ذكر ان ابا الحسين بن النقور فعل ذلك لان الشيخ ابا اسحق الشيرازي افتاه بجواز اخذ الاجرة على التحديث لان اصحاب الحديث كانوا يمنعونه عن الكسب لعياله والله اعلم •

(الثالثة عشرة) لا تقبل رواية من عرف بالتساهل في سماع الحديث او اسماعه كمن لا يبالي بالنوم في مجلس السماع • وكمن يحدث لا من اصل مقابل صحيح • ومن هذا القبيل من عرف بقبول التلقين في الحديث • ولا تقبل روايته من كثرة الشواذ والمناكير في حديثه • جاء عن شعبة انه قال لا يجيئك الحديث الشاذ الا من الرجل الشاذ • ولا تقبل رواية من عرف بكثرة السهو في رواياته اذا لم يحدث من اصل صحيح • وكل هذا يخرم الثقة بالراوي وبضبطه• وورد عن ابن المبارك واحمد بن حنبل والحميدي وغيرهم ان من غلط في حديث وبين له غلطه فلم يرجع عنه واصر على رواية ذلك الحديث سقطت روايته ولم يكتب عنه• وفي هذا نظر • وهو غير مستنكر اذا ظهر ان ذلك منه على جهة العناد او نحو ذلك والله اعلم •

(الرابعة عشرة) اعرض الناس في هذه الاعصار المتأخرة عن اعتبار مجموع ما بينا من الشروط في رواة الحديث ومشايخه فلم يتقيدوا بها في رواياتهم لتعذر الوفاء بذلك على نحو ما تقدم وكان عليه من تقدم • ووجه ذلك ما قدمناه في اول كتابنا هذا من كون المقصود المحافظة على خصيصة هذه الامة في الاسانيد والمحاذرة من انقطاع سلسلتها • فليعتبر من الشروط المذكورة ما يليق بهذا الغرض على تجرده وليكتف في اهلية الشيخ بكونه مسلما بالغا عاقلا غير متظاهر بالفسق والسخف وفي ضبطه بوجود سماعه مثبتا بخط غير متهم وبروايته من اصل موافق لاصل شيخه • وقد سبق الى نحو ما ذكرناه الحافظ الفقيه ابو بكر البيهقي رحمه الله تعالى • فانه ذكر فيما روينا عنه توسع من توسع في السماع من بعض محدثي زمانه الذين لا يحفظون حديثهم ولا يحسنون قراءته من كتبهم ولا يعرفون ما يقرأ عليهم بعد ان تكون القراءة عليهم من اصل سماعهم • ووجه ذلك بان الاحاديث التي قد صحت او وقعت بين الصحة والسقم قد دونت وكتبت في الجوامع التي جمعها ائمة الحديث • ولا يجوز ان يذهب شيء منها على جميعهم وان جاز ان يذهب على بعضهم لضمان صاحب الشريعة حفظها •قال البيهقي فمن جاء اليوم بحديث لا يوجد عند جميعهم لم يقبل منه • ومن جاء بحديث معروف عندهم فالذي يرويه لا ينفرد براويته والحجة قائمة بحديثه برواية غيره . والقصد من روايته والسماع منه ان يصير الحديث مسلسلا بحدثنا واخبرنا وتبقى هذه الكرامة التي خصت بها هذه الامة شرفا لنبينا المصطفى صلى الله عليه وعلى آله وسلم والله اعلم .

(الخامسة عشرة) في بيان الالفاظ المستعملة من اهل هذا الشأن في الجرح والتعديل وقد رتبها ابو محمد عبد الرحمن بن ابي حاتم الرازي في كتابه في الجرح والتعديل فاجاد واحسن • ونحن نرتبها كذلك ونورد ما ذكره ونضيف اليه ما بلغنا في ذلك عن غيره ان شاء الله تعالى • اما الفاظ التعديل فعلى مراتب الاولى قال ابن ابي حاتم اذا قيل للواحد انه ثقة او متقن فهو ممن يحتج بحديثه • قلت وكذا اذا قيل ثبت او حجة وكذا اذا قيل في العدل انه حافظ او ضابط والله اعلم • الثانية قال ابن ابي حاتم اذا قيل انه صدوق او محله الصدق او لا بأس به فهو ممن يكتب حديثه وينظر فيه وهي المنزلة الثانية • قلت هذا كما قال لان هذه العبارات لا تشعر بشريطة الضبط فينظر في حديثه ويختبر حتى يعرف ضبطه • وقد تقدم بيان طريقه في اول هذا

النوع • وان لم يستوف النظر المعرف لكون ذلك المحدث في نفسه ضابطا مطلقا واحتجنا الى حديث من حديثه اعتبرنا ذلك الحديث ونظرنا هل له اصل من رواية غيره كما تقدم بيان طريق الاعتبار في النوع الخامس عشر • ومشهور عن عبد الرحمن بن مهدي القدوة في هذا الشأن انه حدث فقال حدثنا ابو خلدة فقيل له اكان ثقة • فقال كان صدوقا وكان مأمونا وكان خيرا • وفي رواية كان خيارا الثقة شتبة وسفيان • ثم ان ذلك مخالف لما ورد عن ابن ابي خيثمة • قال قلت ليحيى بن معين انك تقولفلان ليس به بأس وفلان ضعيف • قال اذا قلت لك ليس به بأس فهو ثقة • واذا قلت لك هو ضعيف فليس هو بثقة لا تكتب حديثه • قلت ليس في هذا حكاية ذلك عن غيره من اهل الحديث فانه نسبة الى نفسه خاصة بخلاف ما ذكره ابن ابي حاتم والله اعلم • الثالثة قال ابن ابي حاتم اذا قيل شيخ فهو بالمنزلة الثالثة يكتب حديثه وينظر فيه الا انه دون الثانية • الرابعة قال اذا قيل صالح الحديث فانه يكتب حديثه للاعتبار • قلت وقد جاء عن ابي جعفر احمد بن سنان قال كان عبد الرحمن بن مهدي ربما جرى ذكر حديث الرجل فيه ضعف وهو رجل صدوق فيقول رجل صالح الحديث والله اعلم •

واما الفاظهم في الجرح فهي ايضا على مراتب اولاها قولهم لين الحديث • قال ابن ابي حاتم اذا اجابوا في الرجل لين الحديث فهو ممن يكتب حديثه وينظر فيه اعتبارا • قلت وسأل حمزة بن يوسف السهمي ابا الحسن الدراقطني الامام • فقال له اذا قلت فلان لين ايش تريد به • قال لا يكون ساقطا متروك الحديث ولكن مجروحا بشيء لا يسقط عن العدالة • الثانية قال ابن ابي حاتم اذا قالوا ليس بقوي فهو بمنزلة الاول في كتب حديثه الا انه دونه الثالثة قال اذا قالوا ضعيف الحديث فهو دون الثاني لا يطرح حديثه بل يعتبر به • الرابعة قال اذا قالوا متروك الحديث او ذاهب الحديث او كذاب فهو ساقط الحديث لا يكتب حديثه وهي المنزلة الرابعة •

قال الخطيب ابو بكر ارفع العبارات في احوال الرواة ان ان يقال حجة او ثقة • وادونها ان يقال كذاب ساقط • اخبرنا ابو بكر بن عبد المنعم الصاعدي الفر دي قراءة عليه بنيسابور قال اخبرنا محمد بن اسمعيل الفارسي قال اخبرنا ابو بكر احمد بن الحسين البيهقي الحافظ اخبرنا الحسين بن الفضل اخبرنا عبدالله بن جعفر حدثنا يعقوب بن سفيان قال سمعت احمد بن صالح قال لا يترك حديث رجل حتى يجتمع الجميع على ترك حديثه • قد يقال فلان ضعيف فاما ان يقال فلان متروك فلا الا ان يجمع الجميع على ترك حديثه • ومما لم يشرحه ابن ابي حاتم وغيره من الالفاظ المستعملة في هذا الباب قولهم فلان قد روى الناس عنه ، فلان وسط ، فلان مقارب الحديث فلان مضطرب الحديث ، فلان لا يحتج به ، فلان مجهول ، فلان لا شيء ، فلان ليس بذاك • وربما قيل ليس بذاك القوي فلان فيه او في حديثه ضعف • وهو في الجرح اقل من قولهم فلان ضعيف الحديث ، فلان ما اعلم به بأسا • وهو في التعديل دون قولهم لا بأس به • وما من لفظة منها ومن اشباهها الا ولها نظير شرحناه او اصل اصلناه ننبه ان شاء الله به عليها والله اعلم » (١)•

ولم يغفل ابن خلدون عما توصل اليه علماء الحديث في هذا المضمار ولا

(١) مقدمة ابن الصلاح (طبع حلب) ص ١١٤ – ١٣٧

عن تطبيقه على الروايات التاريخية . فانه نظر في أمر العدالة والضبط وذكر شيئاً من هذا القبيل في مقدمته الشهيرة ثم ذهب مذهباً خاصاً في تمحيص الأخبار لا ينفصل عن آرائه الفلسفية في الاجتماع والتاريـخ . واليك الآن بعض ما قاله في هذا الموضوع :

« اعلم انه لما كانت حقيقة التاريخ انه خبر عن الاجتماع الانساني الذي هو عمران العالم وما يعرض لطبيعة ذلك العمران من الاحوال مثل التوحش والتأنس والعصبيات واصناف التغلبات للبشر بعضهم على بعض ، وما ينشأ عن ذلك من الملك والدول ومراتبها ، ومـــا ينتحله البشر بأعمالهم ومساعيهم من الكسب والمعاش والعلوم والصنائع وسائر ما يحدث من ذلك العمـران بطبيعته من الاحوال .

ولما كان الكذب متطرقا للخبر بطبيعته وله اسباب تقتضيه . فمنها (١) التشيعات للاراء والمذاهب فان النفس اذا كانت على حال الاعتدال في قبول الخبر اعطته حقه من التمحيص والنظر حتى تتبين صدقه من كذبه ، واذا خامرها تشيع لراي او نحلة قبلت ما يوافقها من الاخبار لاول وهلة ، وكان ذلك الميل والتشيع غطاء على عين بصيرتها عن الانتقاد والتمحيص فتقع في قبول الكذب ونقله . (٢) ومن الاسباب المقتضية للكذب في الاخبار ايضا الثقة بالناقلين . وتمحيص ذلك يرجع الى التعديل والتجريح . (٣) ومنها الذهول عن المقاصد . فكثير من الناقلين لا يعرف القصد بما عاين او سمع وينقل الخبر على ما في ظنه وتخمينه فيقع في الكذب . (٤) ومنها توهم الصدق وهو كثير وانما يجيء في الاكثر من جهة الثقة بالناقلين . (٥) ومنها الجهل بتطبيق الاحوال على الوقائع لاجل ما يداخلها من التلبيس والتصنع فينقلها المخبر كما رآها وهي بالتصنع على غير الحق في نفسه . (٦) ومنها تقرب الناس في الاكثر لاصحاب التجلة والمراتب بالثناء والمدح وتحسين الاحوال واشاعة الذكر بذلك فيستفيض الاخبار بها على غير حقيقة ، فالنفوس مولعة بحب الثناء والناس متطلعون الى الدنيا واسبابها من جـــاه او ثروة وليسوا في الاكثر براغبين في الفضائل ولا متنافسين في اهلها .

ومن الاسباب المقتضية له أيضا وهي سابقة على جميع ما تقدم الجهل بطبائع الاحوال في العمران . فان كل حادث من الحوادث ، ذاتا كان او فعلا ، لا بد له من طبيعة تخصه في ذاته وفيما يعرض له من احواله . فاذا كان السامع عارفا بطبائع الحوادث والاحوال في الوجود ومقتضياتها اعانه ذلك في تمحيص الخبر على تمييز الصدق من الكذب . وهذا ابلغ في التمحيص من كل وجه يعرض وكثيرا ما يعرض للسامعين قبول الاخبار المستحيلة وينقلونها وتؤثر عنهم كما نقلـــه المسعودي عن الاسكندر لما صدته دواب البحر عن بناء الاسكندرية وكيف اتخذ صندوق الزجاج وغاص فيه الى قعر البحر حتى صور تلك الدواب الشيطانية التي رآها وعمل تماثيلها من اجساد معدنية ونصبها حذاء البنيان ففرت تلك الدواب حين خرجت وعاينتها . وتم بناؤها في حكاية طويلة من احاديث خرافة مستحيلة من قبل اتخاذه التابوت الزجاجي ومصادمة البحر وامواجه بجرمه ، ومن قبل ان الملوك لا تحمل انفسها على مثل هذا الغرور ، ومن اعتمده منهم فقد عرض نفسه للهلكة وانتقاض العقدة واجتماع الناس الى غيره ، وفي ذلك اتلافه ولا ينتظرون به رجوعه من

غروره ذلك طرفة عين ، ومن قبل ان الجن لا يعرف لها صور ولا تماثيل تختص بها انما هي قادرة على التشكل •ومايذكر من كثرة الرؤوس لها فانما المراد به البشاعة والتهويل لا انه حقيقة• وهذه كلها قادحة في تلك الحكاية • والقادح المحيل لها من طريق الوجود ابين من هذا كله وهو ان المنغمس في الماء ولوكان في الصندوق يضيق عليه الهواء للتنفس الطبيعي وتسخن روحه بسرعة لقتله فيفقد صاحبه الهواء البارد المعدل لمزاج الرئة والروح القلبي ويهلك مكانه • وهذا هو السبب في هلاك اهل الحمامات اذا أطبقت عليهم عن الهواء البارد ، والمتدلين في الابار والمطامير العميقة المهوى اذا سخن هواؤها بالعفونة ولم تداخلها الرياح فتخلخلها • فان المتدلي فيها يهلك لحينه • وبهذا السبب يكون موت الحوت اذا فارق البحر • فان الهواء لا يكفيه في تعديل رئته اذ هو حاربافراط ، والماء الذي يعدله بارد والهواء الذي خرج اليه حار فيستولي الحار على روحه الحيواني ويهلك دفعة • ومنه هلاك المصعوقين وامثالذلك •

ومن الاخبار المستحيلة ما نقله المسعودي ايضا في تمثال الزرزور الذي برومة تجتمع اليه الزرازير في يوم معلوم من السنة حاملة للزيتون ومنه يتخذون زيتهم • وانظر ما ابعد ذلك عن المجرى الطبيعي في اتخاذ الزيت •

ومنها ما نقله البكري في بناء المدينة المسماة ذات الابواب تحيط باكثر من ثلاثين مرحلة وتشتمل على عشرة الاف باب • والمدن انما اتخذت للتحصن والاعتصام كما يأتي وهذه خرجت عن ان يحاط بها فلا يكون بها حصن ولا معتصم •

وكما نقله المسعودي ايضا في حديث مدينة النحاس وانها مدينة كل بنائها نحاس بصحراء سجلماسة ، ظفر بها موسى بن نصير في غزوته الى المغرب ، وانها مغلقة الابواب وان الصاعد اليها من اسوارها اذا اشرف على الحائط صفق ورمى بنفسه فلا يرجع آخر الدهر في حديث مستحيل عادة من خرافات القصاص • وصحراء سجلماسة قد نفضها الركاب والادلاء ولم يقفوا لهذه المدينة على خبر • ثم ان هذه الاحوال التي ذكروا عنها كلها مستحيل عادة مناف للامور الطبيعية في بناء المدن واختطاطها وان المعادن غاية الموجود منها ان يصرف في الآنية والخرثى • واما تشييد مدينة منها فكما تراه من الاستحالة والبعد •

وامثال ذلك كثيرة وتمحيصه انما هو بمعرفة طبائع العمران وهو احسن الوجوه واوثقها في تمحيص الاخبار وتمييز صدقها من كذبها • وهو سابق على التمحيص بتعديل الرواة • ولا يرجع الى تعديل الرواة حتى يعلم ان ذلك الخبر في نفسه ممكن او ممتنع • واما اذا كان مستحيلا فلا فائدة للنظر في التعديل والتجريح • ولقد عد اهل النظر من المطاعن في الخبر استحالة مدلول اللفظ وتأويله بما لا يقبله العقل • وانما كان التعديل والتجريح هو المعتبر في صحة الاخبار الشرعية لان معظمها تكاليف انشائية أوجب الشارع العمل بها حتى حصل الظن بصدقها ، وسبيل صحة الظن الثقة بالرواة بالعدالة والضبط • واما الاخبار عن الواقعات فلا بد في صدقها وصحتها من اعتبار المطابقة • فلذلك وجب ان ينظر في امكان وقوعه • وصار فيها ذلك اهم من التعديل ومقدما عليه ، اذ فائدة الانشاء مقتبسة منه فقط وفائدة الخبر منه ومن الخارج بالمطابقة •

واذا كان ذلك فالقانون في تمييز الحق من الباطل في الاخبار بالامكان والاستحالة ان ننظر بالاجتماع البشري الذي هو العمران ونميز ما يلحقه من الاحوال لذاته وبمقتضى طبعه وما يكون عارضا لا يعتد به وما لا يمكن ان يعرض له • واذا فعلنا ذلك كان ذلك لنا قانونا في تمييز الحق

من الباطل في الاخبار والصدق من الكذب بوجه برهاني لا مدخل للشك فيه ٠ وحينئذ فاذا سمعنا عن شيء من الاحوال الواقعة في العمران علمنا ما نحكم بقبوله مما نحكم بتزييفه وكان ذلك لنا معيارا صحيحا يتحرى به المؤرخون طريق الصدق والصواب فيما ينقلونه ٠ وهذا هو غرض هذا الكتاب من تأليفنا » (١)

وفي كلام ابن خلدون ضعف ظاهر . ومصدر الضعف ان طبائع العمران التي ذكرها في مقدمته شيء اقل ما يقال فيه انه غير مستقر أو راهن . فما يتعلق من طبائع العمران بالطبيعة فقد انتظمت ظواهره وثبتت نواميسه ويصح فيه تطبيق نظرية ابن خلدون كما سنبين في فصل آخر . اما ما يتعلق من طبائع العمران بالمجتمع البشري فلسنا نستطيع قبوله . وذلك ان العلماء لم يتمكنوا بعد من تعيين نواميس لعلوم الاجتماع كما فعلوا في العلوم الطبيعية ولو تمكنوا فلن تكون نواميس ثابتة لا تتغير بل تقريبية .

(١) مقدمة العلامة ابن خلدون (المطبعة الادبية ، بيروت ١٩٠١) ص ٣٥ – ٣٨

الباب السابع

اثبات الحقائق المفردة

لقد جمعنا كل الاصول وتذرعنا بالعلوم الموصلة الى فهمها ونقدناها . فتثبتنا من صحتها وعينا تاريخها ومكان تدوينها . ثم تحرّينا نصوصها وتوصلنا الى فهم ظاهرها وباطنها . ودققنا في أخبار رواتها للتعرف الى احوالهم فتوصلنا الى تقدير عدالتهم وضبطهم . فهل يجوز لنا بعد هذا القدر من النقد والغربلة أن نقبل ما تبقى لدينا من الروايات فنؤلف منه التاريخ الذي نكتب ؟ أم يجب علينا أن نتابع البحث ونعيد الغربلة قبل الشروع في التأليف ؟

نقول ان ما تذرعنا به من وسائل النقد والغربلة لم يثبت لنا الحقائق التاريخية ولكنه مكننا من المفاضلة بين الرواة وتعيين درجاتهم على الشكل التالي : راوٍ لا تقبل روايته وآخر ضعيف الرواية مجهول المكانة وثالث هو أولاهم في انتباهنا لسماع روايته ولكنه على هذا يظل موضوعاً للنظر والاختبار . واذاً فالنقد الذي تذرعنا بـه لم يوصلنا الى نتيجة ايجابية يمكننا الاعتماد عليها للتأكد من حقيقة المـاضي ، ولم يقطع لنا في

شيء سوى أمر واحد هو اسقاط رواية من لا يعتمد عليه . وهي نتيجة سلبية .

فلا بد للمؤرخ والحالة هذه من متابعة البحث والتنقيب للوصول الى الى طمأنينة العقل وسلامة الاستنتاج . وعليه أولا أن يبتعد كل الابتعاد عن الروايات التي انفرد بها راوٍ واحد . فاذا كانت العلوم الطبيعية تتطلب المشاهدة والاستدلال القياسي والتحقيق بالمقابلة وبالتجربة ، فتبتعد كل الابتعاد عن الاطلاق في النتيجة من مشاهدة واحدة ، فالتأريخ أولى بذلك منها لأنه بعيد عن المشاهدة ضعيف الاستدلال بالقياس عديم التجربة .

وهو أمر قديم العهد بيننا . وقد اعترف به علماء الحديث فجعلوا الحديث من هذه الناحية درجات أعلاها المتواتر . وشرطوا فيه أن يبلغ عدد المخبرين مبلغاً يمنع في العادة تواطؤهم على الكذب(١) . ومن ذلك أبيات الجلال السيوطي في ألفيته المشهورة . قال

وما رواه عدد جم يجب	احالة اجتماعهم على الكذب
فالمتواتر وقوم حددوا	بعشرة وهو لدي اجود
والقول باثني عشر أو عشرينا	يحكى واربعين او سبعينا(٢)

ومن هذه الدرجات في الحديث العزيز. وقد أطلقوه على ما لا يرويه

(١) راجع المستصفى باصول الفقه للامام ابي حامد الغزالي ج ١ ص ٨٥ — ٩٠ وتوجيه النظر الى اصول الاثر للشيخ طاهر الجزائري ص ٣٦ — ٤١
(٢) الفقيه السيوطي في مصطلح الحديث ص ١٠٠

أقل من اثنين عن اثنين . قال شيخ الاسلام بن حجر العسقلاني « وسمي بذلك اما لقلة وجوده واما لكونه عز أي بمجيئه من طريق أخرى[(١)] » . وفيه قال الجلال السيوطي :

وسم العزيز والذي رواه ثلاثـــة مشهورنا رآه[(٢)]

ومن المحدثين من اشترط في الصحيح رواية راويين على الأقل وهو شرط العزيز .

قال الحافظ زين الدين العراقي في شرحه على مقدمة ابن الصلاح : « قال البيهقي فـــي رسالته الى ابي محمد الجويني رحمهما الله رأيت في الفصول التي املاها الشيخ حرسه الله تعالى حكاية عن بعض اصحاب الحديث انه يشترط في قبول الاخبار ان يروي عدلان عن عدلين حتى يتصل مثنى مثنى برسول الله صلى الله عليه وسلم ولم يذكر قائله الى آخر كلامه ٠ وكأن البيهقي رآه في كلام ابي محمد الجويني فنبه على انه لا يعرف عن اهل الحديث والله اعلم » (٣) .

وجاء في رسالة ابن حجر العسقلاني ما يأتي : « والثالث العزيز وهو ان لا يرويه اقل من اثنين عن اثنين وسمي بذلك اما لقلة وجوده واما لكونه عز اي قوي بمجيئه من طريق اخرى ٠ وليس شرطا للصحيح خلافالمن زعمه وهو ابو علي الجبائي من المعتزلة واليه يومىء كلام الحاكم ابي عبدالله في علوم الحديث حيث قال الصحيح ان يرويه الصحابي الزائل عنه اسم الجهالة بان يكون له راويان ثم يتداوله اهل الحديث الى وقتنا كالشهادة على الشهادة ٠ وصرح القاضي ابو بكر بن العربي في شرح البخاري بان ذلك شرط البخاري ، واجاب عما اورد عليه من ذلك بجواب فيه نظر ٠ لانهقالفان قيل حديث الاعمال بالنيات فرد لم يروه عن عمر الا علقمة قال قلنا قد خطب به عمر رضي الله عنه على المنبر بحضرة الصحابة ٠ فلولا انهم يعرفونه لانكروه كذا وقال وتعقب بانه لا يلزم من كونهم سكتوا عنه ان يكونوا سمعوه من غيره وبان هذا لو سلم في عمر منع في تفرد علقمة ٠ ثم تفرد محمد بن ابراهيم به عن علقمة ٠ ثم تفرد يحيى بن سعيد به عن محمد على ما هو الصحيح المعروف عند المحدثين ٠ وقد وردت لهم متابعات لا يعتبر بها لضعفها ٠ وكذالا نسلم جوابه في غير حديث عمر رضي الله عنه ٠ قال ابن رشيد ولقد

(١) شرحه على نخبته المشهورة (طبع مصر) ص ٥

(٢) الالفية ص ٩٧

(٣) مقدمة ابن الصلاح (طبع حلب) ص ٩ . راجع ايضاً رسالة ابي بكر الحـــازمي في شروط الائمة ص ٨ – ١٢ و ص ٢٠ – ٢٧ وفيها « ابطال قول من زعم ان شرط البخاري اخراج الحديث عن عدلين وهلم جراً الى ان يتصل الخبر بالنبي صلى الله عليه وسلم » .

كان يكفي القاضي في بطلان ما ادعى انه شرط البخاري اول حديث مذكور فيه • وادعى ابن حبان نقيض دعواه فقال ان رواية اثنين عن اثنين الى ان ينتهي لا توجد اصلا • قلت ان اراد به ان رواية اثنين فقط عن اثنين فقط لا توجد اصلا فيمكن ان يسلم • واما صورة العزيزة التي حررناها فموجودة بان لا يرويه اقل من اثنين عن اقل من اثنين » (١)

وقال الشيخ محيي الدين عبد الحميد ، المدرس في كلية اللغة العربية في الجامع الازهر ، في شرحه على الفية السيوطي ، ما نصه : « وقد قال باشتراط رواية رجلين عن رجلين ابراهيم بن اسماعيل بن عليه وهومن الفقهاء المحدثين وكان يميل الى الاعتزال وكان الشافعي يحذر منه ويرد عليه • وذهب ابو علي الجبائي من المعتزلة الى ان شرط الصحة رواية عدلين عن مثلهما او رواية عدل واحد بشرط ان يعضده موافقة ظاهر كتاب او ظاهر خبر آخر • ونقل الاستاذ ابو منصور البغدادي ان بعضهم اشترط في قبول الخبر ان يرويه ثلاثة عن ثلاثة الى منتهاه • وبعضهم اشترط اربعة عن اربعة وبعضهم اشترط خمسة عن خمسة • وبعضهم اشترط سبعة عن سبعة • وكل هذه الاقوال غير قول جمهرة العلماء • وقد نسب النـــاظم القائلين بها الى الغلط » • وذلك في قوله •

وليس شرطا عدد ومن شرط رواية اثنين فصاعداً غلط (٢)

ومما جاء في اصول الفقه للامام ابي حامد الغزالي (٣) ما يلي :

« اعلم ان التكليف والاسلام والعدالة والضبط يشترك فيه الروايـــة والشهادة • فهذه اربعة • اما الحرية والذكورة والبصر والقرابة والعدد والعداوة فهذه الستة تؤثر في الشهادة دون الرواية • لان الرواية حكمها عام لا يختص بشخص حتى تؤثر فيه الصداقة والقرابـــة والعداوة » كما هي الحال في الشهادة •

واذا فالامر قديم العهد بيننا • وقد قال به علماء الحديث في المتواتر والعزيز وبعضهم قاله في الصحيح • ونوه به علماء الفقه في الشهادة • فحري بالمؤرخ العربي ان يعتنقه وينادي به فيبتعد عن كل رواية تاريخية انفرد بها راو واحد(٤) . فاذا قضت الظروف بتدوينها فعليه

(١) شرح الامام العلامة شهاب الملـــة والدين ابي الفضل احمد بن علي الشهير بابن حجر العسقلاني على متن نخبة الفكر في مصطلح اهل الاثر له (طبع مصر) ص ٥ — ٦

(٢) الشيخ محمد محيي الدين عبد الحميد : الفيه السيوطي في مصطلح الحديث (طبع مصر) ص ١١ — ١٢

(٣) المستصفى في أصول الفقه ج ١ ص ١٠٣

(٤) هذا ولا يخفى ان التاريخ شيء والحديث شيء آخر ، وان ما دفع المحدثين الى قبول رواية الفرد في الحديث الصحيح انما هو تدقيقهم في احوال الرواة وعنايتهم في الجرح والتعديل وليذكر القارىء الفطن في الوقت نفسه ان القواعد الواردة اعلاه هي للروايات التاريخية لا لروايات الحديث .

ان يصرح بانها غريبة في بابها وانها لم ترو الا عن راو واحد • هذا وانه لمن دواعي الاسف ان نرى بعض زملائنا المؤرخين الذين يعنون بالعصور الوسطى والعصور القديمة يهملون هذه القاعدة الاساسية في مصطلح التاريخ فيثبتون في تواريخهم روايات جمة انفرد بها راو واحد فيضلون ويضللون • واذا ما تسرب الى عقول البعض ان بعض المؤلفات الحديثة في العصور الوسطى وفي التاريخ القديم هي أكثر جزما من بعض اخواتها في العصور الحديثة فانما السبب في ذلك يرجع الى اهمال واضعيها وقلة درايتهم بقواعد مصطلح التاريخ •

على انه يجدر بالمؤرخ المدقق ، قبل اسقاط الرواية التي ينفرد بها راو واحد ، ان يعيد البحث والتنقيب لعله يجد بين الروايات المختلفة ما يزكي به روايته المنفردة • وهو امر عرفه المحدثون وعملوا به فافردوا له بابا خاصا سموه باب الاعتبار والمتابعات والشواهد • قال ابن الصلاح :

« هذه امور يتداولونها في نظرهم في حال الحديث هل تفرد رواية او لا وهل معروف او لا ؟ وذكر ابو حاتم محمد بن حبان التميمي الحافظ رحمه الله ان طريق الاعتبار في الاخبار مثاله ان يروي حماد بن سلمة حديثا لم يتابع عليه ايوب عن ابن سيرين عن ابي هريرة عن النبي صلى الله عليه وسلم • فينظر هل روى ذلك ثقة غير ايوب عن ابن سيرين • فان وجد علم ان للخبر اصلا يرجع اليه • وان لم يوجد ذلك فثقة غير ابن سيرين رواه عن ابي هريرة • والا فصحابي غير ابي هريرة رواه عن النبي صلى الله عليه وسلم . فأي ذلك وجد يعلم به ان للحديث اصلا يرجع اليه والا فلا • قلت فمثال المتابعة ان يروى ذلك الحديث بعينه عن ايوب غير حماد فهذه المتابعة التامة • فان لم يروه احد غيره عن ايوب لكن رواه بعضهم عن ابن سيرين او عن ابي هريرة او رواه غير ابي هريرة عن رسول الله صلى الله عليه وسلم فذلك قد يطلق عليه اسم المتابعة أيضا لكن يقصر عن المتابعة الاولى بحسب بعدها منها • ويجوز ان يسمى ذلك بالشاهد ايضا • فان لم يرو ذلك الحديث اصلا من وجه من الوجوه المذكورة لكن روي حديث آخر بمعناه فذلك الشاهد من غير متابعة . فان لم يرد ايضا بمعناه حديث آخر فقد تحقق فيه التفرد المطلق حينئذ • وينقسم عندئذ الى مردود منكر وغير مردود كما سبق • واذا قالوا في مثل هذا تفرد به ابو هريرة وتفرد به عن ابي هريرة ابن سيرين وتفرد به عن ابن سيرين ايوب وتفرد به عن ايوب حماد بن سلمة كان في ذلك اشعار بانتفاء وجوه المتابعات فيه •

« ثم اعلم انه قد يدخل في باب المتابعة والاستشهاد رواية من لا يحتج بحديثه وحده بل يكون معدودا في الضعفاء • وفي كتاب البخاري ومسلم جماعة من الضعفاء ذكراهم في المتابعات والشواهد • وليس كل ضعيف يصلح لذلك • ولهذا يقول الدارقطني وغيره في الضعفاء فلان يعتبر به وفلان لا يعتبر به • وقد تقدم التنبيه على نحو ذلك والله اعلم (١) » •

وقال الجلال السيوطي نظما ما يلي (٢) :

الاعتبار سبر مـــا يرويه	هل شارك الراوي سواه فيه

(١) المقدمة ص ٩٠ – ٩١

(٢) الالفية ص ١٠٤ – ١٠٥

فان يشاركه الذي فيه اعتبر — او شيخه او فوق تابع أثر
وان يكن متن بمعناه ورد — فشاهد وفاقد ذين انفرد
وربما يدعى الذي بالمعنى — متابعا وعكسه قد يعنى

وقد تتعدد الروايات التاريخية في أمر واحد فتتوافق أو تتناقض . وحيث تتناقض يحسن بالمؤرخ أن يؤكد بادىء بدء وقوع التناقض . لأن ما يظهر من التناقض لأول وهلة قد يتلاشى لدى التدقيق والتحقيق . فقد لا تتفق الروايات في الزمان أو المكان أو الشخص المقصود أو ما شاكل ذلك . اما اذا ثبت التناقض فعلى المؤرخ ما يأتي :

١) أن يترفع عن اتخاذ موقف وسط بين الطرفين . فاذا ما وقع مثلاً على أصل من الاصول فيه أن عدد المحاربين في واقعة كان عشرين ألفاً وآخر فيه انهم كانوا أربعين ألفاً ، فانه من الخطإ الفاضح أن يوفق بين الطرفين فيزعم أن العدد كان وسطاً بين الطرفين أي ثلاثين ألفاً . فان ما يصح في علم الرياضيات يصح هنا . فاذا جعل أحدهم حاصل الرقمين ٢×٢ أربعة وجعل الآخر الحاصل ستة ، فهل يقال ان الحاصل الحقيقي لا هذا ولا ذاك بل هو خمسة !

٢) أن يعيد النظر في الطرفين لعله يكشف الستار عن عيب في احدى الروايتين لم ينتبه اليه أولاً . أو لعلة يجد ما يجعله يثق بالواحدة أكثر من الاخرى . فيسقط ما قلت ثقته فيه ويرجح القول الآخر .

٣) أن يمتنع عن الحكم بين الطرفين اذا عم الشك وبانت قلة الثقة . فليس هنالك ما يضطره لابداء رأيه واصدار حكمه . والعالم من يعلم انه لا يعلم . وما يصح عن التناقض بين روايتين يصح أيضاً عن التناقض بين

رواية من الجهة الواحدة وروايتين أو أكثر من الجهة الأخرى . فلا عبرة للعدد في مثل هـــذه المواقف . والحقيقة العلمية لا تثبت بالتصويت والأكثرية وقد قال الفلاسفة القدماء *ne numerentur, sea ponderentur* ومعناه « الوزن لا العدد » .

وحيث تتوافق الروايات التاريخية يجدر بالمؤرخ المدقق أن يلتفت الى أمور عدة منها ما يأتي :

١) عليه أن لا يتسرع في الحكم فيظن أن جميع ما لديه من الروايات هو من النوع الذي يعوّل عليه . فالناس كثيراً ما ينقل بعضهم عن بعض . وهذه جرائدنا اليومية . ألا ترى ان مخبراً واحداً أحيانا ينقل الخبر نفسه الى جرائد متعددة ؟ وأذاً فالمؤرخ المدقق هو من يتروى في الأمر ويعيد النظر في الروايات ليؤكد عدم اعتماد الرواة بعضهم على بعض . والتأكد من الاعتماد أو عدمه ميسور لمن يسعى اليه . وقد سبق لنا أن طرقنا مثل هـذا الموضوع في باب تحري النص والمجيء باللفظ . فأتينا على ذكر قاعدة عامة يقول بها المؤرخون في مثل هذه المواقف وهي أن النساخ والرواة لا يتفقون على خطأ إلا ويكون أحدهم في الأرجح قد أخذ عن غيره كما وانهم لا يتفقون منفردين إلا على الصحة . فليس على المؤرخ والحالة هذه إلا أن ينعم النظر في الروايات التي يدرس ليرى اذا كانت تتفق على خطأ معين . فيثبت لديه عندئذ اعتماد الواحدة منها على الاخرى . وهلم جراً . فان أعياه ذلك فعليه أن يعلق حكمه في الأمر ويبقى متمسكاً بالشبهة والاتهام . ولا يخفى ان ما يصدق على

الرواية بأكملها يصح أيضاً على أجزائها . فيحسن بالمؤرخ أن يتأكد من هذا الأمر أيضاً قبل الفراغ من عمله .

٢) وعليه أن يذكر أيضاً ان شدة الانطباق بين الروايات المختلفة توجب الشك لا الثقة . وهو أمر عرفه علماء التزوير في الخطوط وقالوا به منذ زمن بعيد . فحيث ينطبق امضاء ، معترض عليه ، من جميع نواحيه وفي جميع دقائقه ، على امضاء معترف به ، ويرجح وقوع التزوير . وحيث يشتد انطباق الروايات بعضها على بعض يزداد قلق المؤرخ ويكثر ريبه .

٣) وهنالك تآلف بين الحقائق التاريخية لا بد من الالتفات اليه . والاستعارة هنا من علم الموسيقى . فكما تتآلف الألحان المختلفة فتشكل مجموعاً موسيقياً شائقاً مؤثراً في النفس ، كذلك الروايات التاريخية المختلفة فانها اذا ما عبرت عن الحقيقة الراهنة تتآلف بعضها مع بعض فتتناصر على البطل وتلمع لمعان الحق . فيترتب على المؤرخ المدقق أن ينظر الى رواياته المتوافقة ليرى اذا كانت تتآلف فتتناصر وتظهر الحقيقة . والعكس بالعكس .

وقد تكتمل هذه الشروط في رواية من الروايات . ولكن المؤرخ يجد تناقضاً بين مضمونها وناموس من نواميس العلوم الطبيعية . فيضطر والحالة هذه الى اسقاط الرواية وصرف النظر عنها . فلو قال قائل بما يتناقض كل المناقضة مع قواعد علم الطب لاضطررنا أن نصدق الطبيب ونترك الراوي . ومثله في أمور الفلسفة الطبيعية أو علم الكيمياء أو

الحيوان . فهنالك نواميس في هذه العلوم راسخة لا تتزعزع . ولا مفر من الاعتراف بها وقبولها ان عن الحاضر أو الماضي أو المستقبل .

ومثال بعض ما أوردناه في هـــذا الباب وفي الباب السابع أيضاً ما أقدمنا على نشره عام ١٩٣٠ في تشريح موقف الدمشقيين من حملة محمد علي باشا وابنه ابراهيم باشا على الأقطار الشامية •

فبينما كان لبنان يخف لنجدة مصر عام ١٨٣١ م . ويقدم لهـــا المساعدة الواحدة تلو الاخرى فيجاهر بالخروج عـــلى السلطان (١) ويقاتل في سبيل الشقيقة في طرابلس قتال الابطال ويؤمن الذخائر والمؤن في منهل البقاع ويقوم بحفظ الامن في القسم الاكبر من البلاد المغلوبة ويلبي الطلب في هذا الامر وذاك (٢) بينما كان لبنان يصدق هذا السعي لمصر ويبذل طوقه في سبيلها كانت دمشق تتقاعس عن مساعدة الفاتح المصري وتنقبض عن اسعافه . وزاد تطرفها في هذا الامر الى ان اقفلت أبوابها في وجهه وتجهزت لحربه فتصدت له بالقرب من داريا قاصدة قطعه عن عزمه وإحالته عن قصده (٣)

هذه حقيقة تاريخية كنا نرددها بالامس ولا نزال نقول بها اليوم . ولكن طالمـــا توخينا وحاولنا ان نعرف اسبابها فاعترضتنا عقبة السكوت في بعض الاصول والغموض في غيرها فحبستنا عن حاجتنا . ولم يتوفر لدينا وقتئذ مع معالم الطريق سوى بعض الروايات المبهمة

(١) قال القس انطون الحلبي في رسالتـــه الى البطريرك يوسف حبيش بتاريخ ٢ كانون الثاني سنة ١٨٣٢ ما يأتي : « نعرض حضر تاتار من الاستانة ومعه تحرير لسعادة الامير بشير من وكيل الصدر الاعظم ومن الصارى عسكر فحواه ان سعادته يكون في خاطر عكه والجواب رجع سعادته يقول لجناب الامير امين ان يصرف التاتار ويفهمه ان ما في جواب بل حين الدولة تبقى تسأل عن رعاياها تبقى الرعايا تسأل عن خاطر الدولة هذا هو الجواب لساناً فقط » مجموعة بكركي ومجموعة جامعة بيروت الاميركية تحت تاريخ سنة ١٨٣٢

(٢) اطلب مخطوطة القس انطون الحلبي كما ضبطناهـــا عام ١٩٢٧ ج ١ ص ١ - ٢٣ وكذلك كتاب اخبار الاعيان للشيخ طنوس الشدياق تحت اخبار سنة ١٨٣١ و ١٨٣٢

(٣) راجع ما قاله قنصل فرنسا في عكه وقتئذ في المجلة السورية ج ٤ ص ١١٦ .

أو الممرضة في مخطوطتي برلين (١) ولندن (٢) وكتاب الدكتور مخائيل مشاقه المشهور (٣) وغيره وبعض الاخبار الفردة الغربية في كتاب كاد الفان وبارو ورسالة فيدال وغيرهما (٤) فقد جاء في مخطوطة برلين في الكلام عن ثورة دمشق وقتل محمد سليم باشا عام ١٨٣١ م ما يأتي : « وبعد دخول الوزير محمد سليم باشا بثلاث ايام هرب الجوربجي محمد اغا الداراني بالليل الى بيت الشوملي بالميدان فلما بلغ ذلك الوزير اغتاظ وارسل له أمراً انه لا يقعد في حكمه فالتزم توجه الى عكا ولما مضى من الحصار خمسة عشر يوماً شاع الخبر ان الجوربجي الداراني الذي كان هرب الى عكا حاضر منها صحبته كيخية عبد الله باشا وقبل أن يحضر الجوربجي كانت المادة تناقصت وبعد حضوره تجسمت وتقوت المتاريس والناس تواقحوا وصار الجوربجي راس الجميع وظهر ان هذه ارادة عبد الله باشا والي عكا (٥) » وجاء في مخطوطة لندن ما نصه : « ومحمد سليم باشا كان يفتكر يجيه اسعاف من جهات وجميع الناس صاروا ضده من الجملة عبد الله باشا والي عكا كان يرسل يقوي عبارة اهل الشام كذا شاع عنه »(٦) وكذلك الدكتور مشاقه فانه قال في مخطوطته المشار اليها سابقاً ما يأتي : ثم حضر من عكا الجربجي الداراني الذي كان نازحاً اليها من وجه سليم باشا والقول ان عبد الله باشا ارسله لاتمام ما جرى بعد ذلك لغاية ما لانه كان صاحب سطوة جسيمة بين كبراء دمشق » (٧) ولا يخفى ما في هذا القول جميعه من صيغة التمريض والابهام كما يتضح من قول المؤرخ المجهول في المخطوطة البرلينية « وظهر » وقول مخائيل الدمشقي « وشاع » واكتفاء الدكتور مشاقة

(١) منها نسخة بالروتوغراف في مكتبة جامعة بيروت الاميركية وقد نشرها منذ سنتين أو أكثر الخوري قسطنطين باشا تحت هذا العنوان مذكرات تاريخية – حريصا لبنان .

(٢) نشر بعضها الاب لويس معلوف اليسوعي بعنوان تاريخ حوادث الشام ولبنان ولعل مؤلفها هو مخائيل الدمشقي كما ورد في مقدمة الاب لويس لها .

(٣) الجواب على اقتراح الاحباب منه نسخة قديمة في مكتبة جامعة بيروت الاميركية . اما الاصل الذي هو بخط المؤلف فانه لا يزال محفوظاً لدى ورثة جرجس بك صفا في بيروت

(٤) *Cadalvene et Barrault , Guerre de Syrie 151 - 152; H. Vidal, Bulletin de la Soc . de Geog. Juillet, 1836 , 20 .*

(٥) مختصرة عن الاصل . اطلب ما طبعه الاب قسطنطين الباشا – مذكرات تاريخية ص ٥ و ٧ و ٢٢ – ٢٥ و ٣٨

(٦) تاريخ حوادث الشام ولبنان لناشره الاب لويس معلوف اليسوعي (طبع بيروت سنة ١٩١٢) ص ٥١

(٧) نسخة جامعة بيروت الاميركية ص ٢٥٢ – ٢٥٣

بكلمة « والقول » وكذلك فان قول المؤرخين الافرنج المشار اليهم آنفاً لا يخلو من الترجيم ولا يخرج بعضه عن حد المظنونات . غير اننا مع اقرارنا بهذا التمريض والترجيم والابهام كله كنا نأمل ان نستبصر بهذا القول عن مقتل محمد سليم باشا فنكشف القناع عن موقف الدمشقيين الحقيقي تجاه النزاع الذي وقع بين والي عكة وعزيز مصر وقتئذ ونحسر اللثام عن اميالهم السياسية .

وهكذا جرى فاننا توفقنا عام ١٩٢٧ فوجدنا في سجل المحكمة الشرعية بمدينة دمشق رسالتين من عبد الله باشا الى اهالي هذه البلدة يرجع عهدهما الى سنة ١٨٣١ م . ويدور منطوقها حول مقتل سليم باشا وخروج محمد علي باشا الى سورية ومع اننا لم نجد في هاتين الرسالتين نصاً صريحاً على حقيقة موقف الدمشقيين فاننا بدأنا آنئذ بالخروج من حيز الظن الى جهة الترجيح واليقين – ترجيح ما أومأته الينا تلك المقدمات وما صوره لنا ذلك الظن.

نص الرسالة الاولى : بيورلدى بختم كبير من حضرة عبد الله باشا والي عكا صدر الموالى العظام عمدة العلماء الكرام ونخبة الفضلاء الفخام ذو الفضل واليقين رافع اعلام الشريعة والدين وارث علوم الانبياء والمرسلين المختص بمزيد عنايت الملك (المعين) قاضي محروسة دمشق الشام حالا افندي زيدت فضائله وافتخار العلماء الكرام وزبدة الفضلاء الفخام المأذون بالافتا افندي (زيدت) علومه وفرع الشجرة الزكية وطراز العصابة الهاشمية قايمقام نقيب الاشراف افندي زيد شرفه ومفاخر أقرانهم علماء المدينة وأعيانها ووجوهها وارباب التكلم بوجه العموم زيدت مقاديرهم بعد السلام التام بمزيد الاعزاز والاكرام المنهى اليكم اطلعنا على عرضمحضركم المتضمن التخبير عما حصل من المرحوم محمد سليم باشا وقتله كتخداه وما حصل بهذه الحركة بينه وبين الحراس وقتله ثلاثة انفار منهم وانه اخيراً جلس على صندوق باروت وقوصه بيده فاحترق هو والاوده بما فيها فلما بلغ ذلك اعيان البلدة توجهوا اخرجوا اتباعه بالسلامة وسيروهم من الشام بالامن والحراسة وحررتم الموجودين التي بالاوده التي احترقت بالمشار اليه واما امين بك افندي المأمور من طرف حضرت ولي نعمتنا الدولة العلية صانها وحرسها رب البرية فهو مقيم بالراحة والرفاه في قوناق احدكم الحاج محمد اغا الداراني وجميعها شرحتوه واعرضتوه صار معلوم فنخبركم ان قبل تاريخه عرضمحضركم الذي ارسلتموه لطرفنا قدمنا اعراضه لجناب العتبة العليـة الملوكية فلا زالت على الدوام مصانة ومحمية صحبة سرتاتاران بابنا والان عرضمحضركم هذا قدمنا اعراضه ايضا لجانب العتبة العالية الملوكية صحبة تاتاران بابنا ونحن بانتظار الاوامر الشريفة والارادة السامية الشاهانية بمصلحة ايالت الشام المراد تكونوا متنبهين لحفظ الموجودات وراحة البلدة الى حين ورود الاجوبة لنا من جانب حضرت ولي نعمتنا الدولة العلية والسلطنة السنية عز الله تعالى انصارها وقوى شوكة اقتدارها فبناء على ذلك اصدرنا لكم بيورلدينا هذا من ديواننا في قلعة النصر داخل دار الجهاد محروسة عكا المحمية عن يد رافعه فبوصوله ووقوفكم على مضمونه

تعلموه وتعملوا بموجبه وتعتمدوه غاية الاعتماد في غرة ج سنة ١٢٤٧ قيد سند في ٦ ج سنة ٤٧ بختم صغير :

نص الرسالة الثانية : بيورلدى باختم كبير مـن عبد الله باشا والي عكا صدر الموالي العظام عمدة العلماء الكرام ونخبة الفضلا (الفخام) معدن الفضل واليقين رافع اعلام الشريعة والدين وارث علوم الانبياء والمرسلين قاضي محروسة الشام حالا مولانا افندي زيدة فضائله وافتخار العلماء الكرام ونخبة الفضلاء الفخام الماذون بالافتا بها افندي زيدة علومه وفرع الشجرة الزكية وطراز العصابة الهاشمية قايمقام نقيب السادة الاشراف افندي زيد شرفه ومفاخر العلما الكرام ونخبة المدرسين الفخام وزبدة العلماء العظام علماء المدينة ومدرسينها وصلحائها زيدة علومهم وفضلهم وصلاحهم ومفاخر الاماجد والاعيان وجوه واعيان المدينة وارباب التكلم ومقارشين الامور زيد مجدهم وقدرهم بعد التحية والتسليم بمراسم الاعزاز والتكريم والسوال عن خواطركم المنهى اليكم اطلعنا على عرضمحضركم المتضمن توارد الاخبار لطرفكم عن قدوم عسكر والي مصر الى ايالات بر الشام ودخوله الى غزة ويافة وانه مرسل مراكبه بحراً وبوجه الفراسة تحققتم ان ذلك خروج على السلطان لزم عقدتم مجلس عمومي بحضور جميعكم وتفاوضتم بأمر هذا الخارجي والجميع منكم يقول واحد وقلب واحد اتفقتم ان جميعكم عبيد حضرة ولي نعمتنا الدولة العلية والسلطنة السنية اعز الله انصارها وقوى شوكة اقتدارها واعداً لمن عاداها واصدق لمن صادقها وجميعكم بهذا الاتفاق كجسم واحد باطاعتنا وتحت أوامرنا وجميعها شرحتوه ووضحتوه حرفاً بحرف صار معلوم فنخبركم ان الامر كما تحققتم ووالي مصر بوجه الخروج على السلطان تجرأ عـلى الفعل الوخيم العواقب وارسل عساكره وتكناته المنحوسة لاجل الاستيلاء عـلى هذه الممالك الشامية التي هي وايالت مصر أيضاً ملك حضرة مولانا السلطان نصره العزيز الرحمن ومن المحقق تقارب الاجل وحلول أوان زوال النعم اغراه لهذا الخروج الذي عواقبه الدمار والبوار وقلع الاثار ولقد اصبتم بما عقدتم عليه رايكم واتفقتم عليه بقلوبكم وهو بلا شك موجب لكم سعادة الدارين ولقـد انحظينا الحظ التام من ارتباطكم للخدامة الصادقة امـام حضرة ولي نعمتنا الدولة العلية صانها وحرسها رب البرية اذ نحن بحوله تعـالى وقوته وباهر جلال عظمته بغاية القوة والاستعداد والنشاط التام لخدامة حضرة ولي نعم العالم وسبب أمن وراحة بني آدم ظل الله الظليل سلطان السلاطين وخاقان الخواقين اعزه الله بنصره المبين وقهر اعدا الخاسرين انكان بلقاء هذا الخارجي وضربه وتدميره وانكان بجميع الخدامات والماموريات فأنتم يلزم تقووا اعتصابكم واعتضادكم هذا وتنشطوا العزايم الاسلامية بهذا الاتفاق الحسن الذي فيه خير الدنيا والاخرة وتكونوا منتظرين اوامرنا فبناء على ذلك اصدرنا لكم بيورلدينا هذا من ديواننا في قلعة النصر داخل دار الجهاد محروسة عـكا المحمية بوصوله واطلاعكم على مضمونه تعتمدوه غاية الاعتماد وتداوموا عـلى خير الدعا بالاماكن والاوقات المظنونة الاجابة بدوام سرير سلطنة حضرة مولانا السلطان نصره العزيز الرحمن وخلد سرير سلطنته

العظا الى انتهاء الزمان وانقراض الدوران هذا ما لزم اخباركم والدعا في ١١ ج سنة ٢٤٧
قيد سند ١٤ ج سنة ٢٤٧

* * *

اثبات الاصلية واقرار المضمون :

هذا هو نص هاتين الرسالتين كما عرفناه في سجل المحكمة المذكورة وقد أبقيناه على حاله بحروفه وغلطاته ونحن نرى في وجود هاتين الرسالتين ضمن سجل رسمي يرجع عهده الى ذلك الزمن دليلاً قوياً يثبت أصليتهما ويقرها بوجه الاجمال . ولنا أيضاً في صحة أصل الصكوك الشرعية التي ترد قبل هاتين الرسالتين في السجل نفسه وبعدهما ما يقوي اعتقادنا في سلامة أصلهما وعدم تزويره . وبعد المقابلة بين نص هاتين الرسالتين ونصوص غيرهما من رسائل عبد الله باشا التي تحمل ختمه وامضاءه والتي لا تزال محفوظة حتى الآن لدى أرباب البيوت الكبيرة في فلسطين وسورية تمكنا من الوقوف على دليل آخر يدعم هذا الاثبات ويؤيده . فانك لو طلبت المجموعة الفاهومية في الناصرة وأخذت بيدك مراسيم هذا الباشا الى الشيخ عبد الله الفاهوم وغيره لوجدت فواتحها وخواتمها كفواتح هاتين الرسالتين وخواتمها بالضبط . ثم اننا لا نجد فرقاً بين لغة وأسلوب هاتين وتلك .

ويصح لنا بناء على هذا الاثبات للأصلية أن نقول أن أهالي دمشق وعدت عبد الله باشا خيراً فقال انه اتعد وانها قالت انها فعلت ذلك لخروج محمد علي باشا على السلطان وان عبد الله شدد عزائمهم ونشط قلوبهم. ولكننا نجد أنفسنا مضطرين لطلب تزكيتين على الأقل مستقلتين

الواحدة عن الاخرى لتأييد كلام الدمشقيين في سبب انقباضهم عن اسعاف الباشا المصري ومقاومتهم اياه . ولما كان هذا العدد والنوع من التزكيات الفنية غير متوفر لدينا الآن لا نرى مناصاً من الاكتفاء بالقول أن الدمشقيين « قالوا » انهم قاوموا المصريين لأن هؤلاء خرجوا على السلطان وانهم - أي الدمشقيين - اشتهروا بتعصبهم ومحافظتهم على التقاليد القديمة دينية كانت أم اجتماعية[١] .

ولكن هل هذا كل ما في الأمر أم هنالك دُخلة مكنونة لا بد لنا من اظهار بعضها واماطة اللثام عنها . نقول نحن على مرية من أمر مقتل الباشا كما ورد في الرسالة الاولى وقد ترددنا ولا نزال نتردد في صحته لغرابته ومخالفته الاصول المعروفة . قال المؤرخ الدمشقي المجهول واضع مخطوطة برلين المشار اليها سابقاً : « وفي الساعة الواحدة من الليل أحضروا كيخية سليم باشا وخاله من بيت المفتي الى عنده وقالوا لهم ان الوزير طالبكم ودخل أولاد البلد الساعة الرابعة من الليل قتلوا كيخية الوزير وخاله والقبجي والسلحدار والخزندار والمهردار وكان الوزير حينئذ في القاعة فسمع العكرة بأرض الدار فسكر الباب من جوا وكان عنده مملوك وطواشي صاروا يدكوا له وهو يقوص حتى قتل ستة أنفار من أولاد البلد وبعد هذا طلع ناس الى ظهر القاعة حفروه ونقبوه

(١) اطلب كلام المسيو بودان قنصل فرنسة في دمشق آنئذ في المجلد الثاني من رحلة بوجولا والصفحة ١٦٥ - ١٦٩)

Poujoulat , B. - Voyage dans l'Asie mineure etc. (Paris, 1841)

وقوصوه فرموه واناس علقت النار في باب القاعة ... وهو وقع من القواص فلحقته النار احترقت ذقنه وشواربه وتشلوط كل بدنه ولا يعاد ينعرف شكله[1] » . ويزكي قول هذا المؤرخ ما جاء في الجواب على اقتراح الأحباب للدكتور مشاقه وفي حوادث الشام ولبنان لمخائيل الدمشقي وكتاب الروضة الغناء لنعمان القساطلي[2] . ولا يخفى ما في هذا القول المزكى من المناقضة لقول الدمشقيين أنفسهم فهم يقولون أن سليما قتل نفسه والمؤرخون المعاصرون يقولون انهم هم قتلوه . فأي القولين نقبل ؟ نقول تدل محتويات المخطوطة البرلينية ان كاتبها كان دمشقياً[3] من وجهاء الطائفة الارثوذكسية المسيحية وانه كان في امكانه أن يشاهد بعض ما يرويه عن مقتل الباشا وانه كان يدون رواياته حين وقوع حوادثها أو بعد ذلك بزمن يسير . هذا ولا نعرف له مصلحة كان بامكانه أن يخدمها بقوله هذا أو ظروفاً كانت تضطره لتزوير شيء عن مقتل الباشا أو أنه كان يتودد للعامة فيكتب ما يرضيهم فهو لم يذكر اسمه ولا مهنته ولم يقصد نشر مخطوطته على ما نعلم[4] . وكذلك فان الدكتور

(١) المذكرات التاريخية (طبع حريصا) ص ٢٩ – ٢٠

(٢) ص ٢٣٣ من الاول و ص ٥١ – ٥٢ من الثاني و ص ٨٨ من الثالث

(٣) او من المقيمين في دمشق .

(٤) هذه حقائق توصلنا اليها بالطريقة نفسها التي شرحناها في مقدمتنا لمخطوطة القس انطون الحلبي – حرب ابراهيم باشا في سورية وبر الاناضول – والتي خولت انا آنئذ شيئاً من هذا الاستنتاج نفسه .

مشاقه ونعمان القساطلي اشتهرا بنباهتهما وتدقيقهما وأمانتهما أيضاً[١] . اما عريضة الدمشقيين فانها وضعت لاستعطاف أولياء الامر آنئذ وكتبها أناس اتهموا بقتل الوالي نفسه وعرفوا بانخراعهم من جراء ذلك وخوفهم وجبنهم[٢] . وبناء على هذا كله نرى أنفسنا مضطرين الآن أن نرجح صحة أقوال المؤرخين المعاصرين ونكذّب رواية الأعيان الدمشقيين .

فاذا صح ان الدمشقيين قتلوا واليهم وانهم حذروا بطش الاستانة من جراء ذلك فأظهروا علامات الجبن والخوف وانهم فاوضوا عبد الله باشا في الأمر وطلبوا اليه أن يتوسط بينهم وبين الاستانة ويستعطف السلطان عليهم ، واذا صحت الاشاعة انه كان لعبد الله يد في مقتل الباشا اذا صحت هذه الامور جميعها ، أفلا يصح لنا أن نقول ما اقترفه الدمشقيون من الاثم في مقتل الباشا وانخراعهم من عقابه ربما كان سبباً من أسباب اتحادهم مع عبد الله باشا ومقاومتهم للفاتح المصري ؟

للدرس والتطبيق : ويجدر بالقارىء ان يطالع بامعان وتدقيق ما قاله الاستاذ جبرائيل جبور في موت عمر ابن ابي ربيعة في الجزء الثاني

(١) هذه شهادة والد الاستاذ ستيورات كروفرد الذي عرف مخائيل ونعمان معرفة جيدة وهي شهادة الكثير من معارفهما ايضا .

(٢) اطلب كلام الرحالة فيدال الافرنسي المشار اليه سابقا وكلام المؤرخين الافرنسيين كادالفان وبارو ايضا .

من مؤلفه المشهور واليك نصه :

ولعل أخفى ما في تاريخ عمر أمر موته وهو شيء غريب فالرواة والمؤرخون عودونا أن يختلفوا في أمر ولادة بطل اخبارهم لأن أحداً من الناس لم يؤت النبوة ليعلم ان هذا الصغير الذي يوضع سيكون له شأن ، اما ان يختلفوا في ظروف موت شاعر طبَّق صيته العالم العربي فأمر ذو بال .

غريب جداً أن يكون شاعر مثل عمر ملأ الدنيا بحق وشغل الناس – نساء ورجالاً – ثم يموت فيجهل الرواة أمر موته ويختلفون في سببه وموضعه ، فيزعم بعضهم انه قضى في الشام ، ويزعم آخرون انه مات غرقاً في دَهْلَك . ويذهب فريق الى انه مات من مرض أصابه ، ويذهب آخرون الى انه غزا في البحر فاحترقت السفينة به ، ويذهب غيرهم الى ان امرأة شبّب بها ظلماً فدعت عليه فقتله دعاؤها . ويضطرب حبل الرواة في تعيين سنة موته فيرى بعضهم انها كانت ثلاثاً وثمانين للهجرة ، ويرى آخرون انها ثلاث وتسعون ، ويمد فريق ثالث بعمره فيجعل سنة وفاته الواحدة بعد المئة . ولسنا نرى بداً بعد هذا الاضطراب والتشويش من عرض هذه الروايات المختلفة للدرس والنقد علنا نستطيع ان نتوصل الى الحقيقة .

اما اقدم الروايات وأكثرها انتشاراً في كتب السلف وأشدها أثراً في نفوس الادباء العرب في هذا العصر وأحظاها قبولاً عندهم فهي تلك التي

تنص على أن الخليفة عمر ابن عبد العزيز نفى ابن ابي ربيعة الى دهلك[1] فغزا بالبحر فأحرقوا سفينته فاحترق . ولعل اقدم من ذكر هذه الرواية واظهر سبب وجود عمر في دهلك ابن قتيبة في كتابه الشعر والشعراء[2] . وقد سبقه الجاحظ فذكر في البيان والتبيين خبر احتراق السفينة بعمر[3] ولكنه لم يذكر من الذي دفع بعمر الى أن يغزو في البحر . ويظهر أن الجاحظ وابن قتيبة أشفقا على عمر فختما له بالشهادة على هذه الصورة وزعما أن عبد الله بن عمر قال : فاز عمر ابن ابي ربيعة بالدنيا والآخرة غزا البحر فأحرقوا سفينته فاحترق . وقد جارى الجاحظ وابن قتيبة في ما ذكراه عن استشهاد عمر في البحر كثيرون من المتأخرين نذكر منهم ابن خلكان[4] والدميري[5] والسيوطي[6] والحنبلي[7] والعيني[8] والبغدادي[9] . ولعلهم قد ارتاحوا لسماع هذا الخبر فدونوه فرحين مطمئنين . أَو ليس حسناً أن تختم حياة عمر في الجهاد ؟ أو ليس عظيما أن ترجع هذه النفس الضالة الى رشدها فيكفّر صاحبها عن سيئاته بالغزو فيموت شهيداً ؟ والأَغلب ان شيئاً من هذا لم يجرِ . وهذه الرواية في نظرنا أبعد الروايات عن الحقيقة . ذلك ان عمر بن عبد العزيز اعتلى

(١) وهي جزيرة في البحر الاحمر قريبة من مصوع على الشاطىء الافريقي كان بنو أمية اذا سخطوا على احد نفوه اليها . ياقوت ٢ : ٦٣٤

(٢) ابن قتيبة (ش) ٣٤٩

(٣) الجاحظ (ب) ٢ : ٩٤

(٤) ابن خلكان ١ : ٥٣٩

(٥) الدميري ١ : ٣٢٦

(٦) السيوطي (ش) ١٢

(٧) الحنبلي ١ : ١٠١

(٨) العيني ١ : ٣١٥

(٩) البغدادي ١ : ٢٤٠

عرش الخلافة سنة تسع وتسعين كما هو مشهور ، فلو فرضنا ان ابن ابي ربيعة قد عاش الى ذلك الزمن فقد دخل في السادسة والسبعين من عمره ، ونحن نعلم انه كان زمن الوليد بن عبد الملك شيخاً كبيراً مسناً يتوكأ على مولى له لضعفه فكيف يخشى شر هذا فينفى وكيف يغزو مثل هذا في البحر . والغريب ان كثيراً من هؤلاء الذين دوّنوا هذه الرواية ذكروا أن موت ابن ابي ربيعة قد وقع سنة ثلاث وتسعين ، أي قبل استخلاف عمر بن عبد العزيز بست سنوات ، ولم يتصدّ منهم أحد منهم لنفيها . زد على هذا أن روايتي الجاحظ وابن قتيبة تذهبان الى ان عبد الله بن عمر قص هذا الخبر عن ابن ابي ربيعة وزعم انه في موته شهيداً قد فاز بالدنيا والآخرة ـ كسب الدنيا حين تمتع بملذاتها والاخرة حين مات شهيداً ـ ولسنا نعلم كيف تورط الجاحظ وابن قتيبة في مثل هذا الخطإ فقبلا الرواية المدسوسة على عبد الله بن عمر وعبد الله بن عمر قد مات سنة أربع وسبعين[1] أي قبل أن يصبح ابن عبد العزيز خليفة بخمس وعشرين سنة ، وقبل أن يموت عمر ابن ابي ربيعة بزمن طويل .

واذاً فرواية الجاحظ وابن قتيبة مضطربة ضعيفة ، ولنذكر أن أبا الفرج كتب أوفى ترجمة لحياة عمر ولم يذكر هذه الرواية . واننا نذهب الى أبعد من نفي موتــه شهيداً في البحر فننفي أيضاً أمر تسييره الى دهلك ، إذ ليس في كل اخباره ما يفيد انه نفي الى دهلك غير هذه الرواية التي تشير الى موته في البحر ، ولعل مصدرها ان عمر بن عبد العزيز

(١) الازرقي ١ ـ ٣٣٤ والحنبلي ١ ـ ٨١ وابن قتيبة (م) ٩٢

نفى الأَحوص فيما يزعمون الى دهلك ، والرواة يعلمون أن عمر لم يكن بالفاسق اليسير ، واذن فلينف مع الأحوص ، قالوا : فلم يكن لعمر بن عبد العزيز حين ولي الخـلافة من هم سوى الأَحوص وابن ابي ربيعة وغريب أن ينفي مثل عمر الى دهلك، ولا تحفظ عنه أخبار أو اشعار في ذاك بينما يذكر لنا الرواة ان أهل دهلك يأثرون عن الأحوص الشعر وعن عراك بن مالك الفقه[1] . وقد خلط الرواة بين الأَحوص وعمر كثيراً ونسبوا لهذا بعض ما وقع لذاك[2] فليس غريباً أن يجمعوا بينهما في المنفى . ولكن الأَحوص أُعيد من منفاه[3] فما بقي لعمر إلا أن يموت فأماتوه شهيداً . ومن الممتع أن نعلم أن هناك من يزعم أن ابن حزم عامل الوليد بن عبد الملك على المدينة هو الذي نفى الأَحوص الي دهلك لا عمر بن عبد العزيز . بل هناك من يزعم انه عامـــل سليمان . ورواية ثالثة تذهب الى أن الأَحوص نفي الى اليمن .

ولرب معترض يقول أن عمر بن عبد العزيز كان والياً على المدينة للوليد بن عبد الملك سنة سبع وثمانين فما الذي يمنع أَن يكون وهو والٍ قد نفي عمر الى دهلك ؟ وهنا نجيب أن أحداً من الرواة لم يزعم هـذا الزعم وان أخبار موته الاخرى تناقضه كما سيجيء معنا .

وهناك رواية ثانية في موت عمر تذهب الى أن عمر نظر في الطواف

(١) الاصبهاني ٤ – ٥٣
(٢) الاصبهاني ٤ – ٧٣ و ١٦ – ٩٢
(٣) الاصبهاني ٤ – ٤٩

ذات سنة الى امرأة شريفة من أحسن خلق الله وجهاً فذهب عقله عليها وكلمها فلم تجبه فقال فيها .

الريح تسحب أذيالاً وتنشرها   يا ليتني كنت ممن تسحب الريح
كيما تجر بنا ذيلاً فتطرحنا   على التي دونها مغبرّة سوح
أنّى بقربكم أم كيف لي بكم   هيهات ذلك ما أمست لنا روح
فليت ضعف الذي ألقى يكون بها   بل ليت ضعف الذي ألقى تباريح
احدى بنيّات عمي دون منزلها   أرض بقيعانها القيصوم والشيح

فبلغها شعره فجزعت منه ، فقيل لها : اذكريه لزوجك فانه سينكر عليه قوله ، فقالت : كلا والله لا أشكوه إلا الى الله ، ثم قالت : اللهم ان كان نوه باسمي ظالماً فاجعله طعاماً للريح ، فضرب الدهر من ضربه ، ثم انه غدا يوماً على فرس ٍ فهبت ريح فنزل فاستتر بسلمةٍ فعصفت الريح فخدشه غصن منها فدميَ وورم به ومات من ذلك[١] . وقد قبل هذه الرواية فيما يظهر أبو الفرج الاصبهاني واكتفى بها ودوّنها في آخر أخباره عن حياة عمر . ونقلها عنه البغدادي صاحب خزانة الأدب مثل ما نقل عن ابن قتيبة الرواية الاولى دون أن يؤثر واحدة على الاخرى[٢] . ولعل صاحب هذه الرواية لم يكن مشفقاً على عمر بل أراد أن ينتقم الله من عمر لهؤلاء النساء الشريفات اللواتي كان يشبب بهن فأماته بدعاء واحدة منهن . ولو شئت أن أعدد للقارىء أخبار من مات من العرب

(١) الاصبهاني ١ — ٩٧
(١) البغدادي ١ — ٢٤٠

بدعاء أحد الناس عليه لطال بي المقام . ومهما يكن من الامر فالصنعة ظاهرة في هذه الرواية والاختراع بيّن في هذه المصادفات الغريبة التي تتابعت على هذا النحو ليتم دعاء هذه المرأة على عمر . زد على هذا أن أبا الفرج قد تفرد بذكرها وقد أسندها الى رجل باسم ثعلبة بن عبد الله بن صعير . وفي هامش طبعة دار الكتب للاغاني ان لهـذا الرجل صحبة ولابنه رؤية[1] . ونحن نستبعد أن يعيش الى أواخر القرن الاول للهجرة رجل كانت له صحبة مع النبي ولابنه رؤية . ونستبعد أيضاً أن يقص مثل هذا الصحابي خبراً عن موت شاعر قضى في أواخر القرن الاول .

ورواية ثالثة يذكرها البلاذري تذهب الى أن عمر مات بالشام قال : فحدثت أن عمر ابن ابي ربيعة المخزومي لما نعي ، وكان موته بالشام ، بكت عليه مولدة من مولدات مكة كانت لبعض بني مروان فجعلت توجع له وتفجع عليه وقالت : من لا باطح مكة بعده ، وكان يصف حسنها وملاحة نسائها فقيل لها : انه قد حدث فتى من ولد عثمان بن عفان يسكن بعرج الطائف شاعر يذهب مذهبه . فقالت : الحمد لله الذي جعل له خلفاء ، سر يتم والله عني[2] .

وهذه الرواية تتفق مع رواية رواها الاصبهاني في أكثر أجزائها ، والاختلاف الوحيد هو أن الاصبهاني يروي ان الجارية حبشية وكانت بالمدينة فلمـا أتاهم موت عمر جزعت ، ولا تعين رواية الاصبهاني أين

(١) الاصبهاني « د » ١ – ٢٤٧ انظر الهامش .
(٢) البلاذري « أ » ٥ – ١١٢

حدثت وفاة عمر[١] . وقد ذكر الحصري الرواية نفسها ولكنه لم يذكر أن موت عمر كان بالشام بل زعم ان الجارية كانت في الشام[٢] . وقد أورد الاصبهاني مضمون الرواية نفسها في موضع آخر غير أن الشاعر فيها الذي زعموا أنـــه خلف عمر هو الحارث ابن خالد المخزومي لا العرجي[٣] .

وسواء أكانت الجارية في الشام أم في المدينة ، وسواء أكان الذي خلف عمر في فنه وغزله الحارث أم العرجي ، فان هذا الخبر ـ ان صح ـ يفيد أن عمر مات قبل خلافة عمر ابن عبد العزيز لأن العرجي والحارث عُرفا وشُهرا قبل ذلك الزمن . يؤيد هذا اشارة في الأغاني الى أن الثريا صاحبة عمر وفدت على الوليد بن عبد الملك بعد أن مات زوجها فسألها الخليفة هل تحفظ شيئاً من شعر عمر فيها فقالت : أي نعم يرحمه الله ، وفي بعض الروايات رحمه الله ، وأنشدته شيئاً من شعره[٤] . ولعل في هذا القول اشارة الى أن عمر قد مات قبل آخر خلافة الوليد هذا .

وللاصبهاني رواية أخرى تذهب الى أن عمر مـــات موتاً يقول فيها : انه لما مرض عمر مرضه الذي مات فيه جزع أخوه الحارث الخ[٥]

(١) الاصبهاني ١ – ١٥٤ وانظر العباسي ٢ – ٥٦ ففيه الرواية منقولة عن الاصبهاني بالحرف .
(٢) الحصري ٢ – ٢٤٠
(٣) الاصبهاني ٣ – ١١٤
(٤) الاصبهاني ١ – ٩٣ والحصري ١ – ٢٩٢
(٥) الاصبهاني ١ – ٣٦

وهذه الرواية تشير الى أن عمر مات من مرض وان موته كان قبل موت أخيه . وقد كان أخوه شاباً مدركا في خلافة ابن الخطاب . وهذا الخبر يبعد احتمال وقوع موت عمر بعد سنة ٩٣ ﻫ . وقد أورد الأَصبهاني أيضاً أن عمر مات وقد قارب السبعين أَو جاوزها [١] .

وهناك رواية تفرّد بذكرها فيما نعلم أبو المحاسن بن تغري بردي لم يشر فيها الى سبب موت عمر بل اكتفى بقوله أن عمر مات سنة مئة وواحدة أي سنة مات عمر بن عبد العزيز نفسه [٢] . ولسنا نعلم من أين استقى أَبو المحاسن هذا الخبر . والغريب انه نقل عن ابن خلكان شيئاً من كلامه عن ابن ابي ربيعة ولكنه لم ينقل سنة الوفاة عنه ولا هو أشار الى اختلافها عما ذكر هو نفسه . وليس لدينا إلا فرض واحد نستطيع فرضه الآن وهو أن ابن خلكان ذكر في ترجمة حياة عمر التي تبلغ نحو صفحتين من طبعة بولاق روايتين مختلفتين عن سنه حين مات ، واحدة تشير الى انه كان ابن سبعين ، واخرى انه كان ابن ثمانين ، وقد تلا ذكر هذه السنين خبر عن موت والد عمر سنة ثمان وسبعين ، فلا يبعد أن يكون أَبو المحاسن أراد أن يجمع سن عمر الى سنة مولده ليذكر متى مات فجمع خطأ سنة موت والده المذكورة ، وهي ٧٨ الى ٢٣ وهي سنة ولادة عمر فبلغ ١٠١ وهي السنة التي ذكرها . ولا بد لنا من القول أن أبا المحاسن من المتأخرين وليس في كل المصادر التي طالعنا ما يسنده في روايته ، واذن

(١) الاصبهاني ١ — ٣٤

(٢) ابو المحاسن ١ — ٢٤٧

فأنّا لا نرى داعياً لقبولها .

بقي رواية تشير الى أن عمر مات سنة ٩٣ للهجرة ذكرها حاجي خليفة في كتابه كشف الظنون عند ذكره ديوان عمر[١] ، وهي تتفق مع أكثر الروايات القديمة في تعيين التاريخ ولعل حاجي خليفة قد نقلها عن بعض المصادر القديمة واكتفى بها دون ذكر سبب الموت .

وقد ذكر الدميري رواية ابن قتيبة في أن عمر غزا في البحر واحترقت سفينته ، ولكنه جعل سنة الموت ثلاثاً وثمانين[٢] . ولعل الرقم خطأ مطبعي أو نسخي أو لعل الدميري اخذ روايته عن كتاب ابن خلكان حيث نجد أن الهيثم بن عدي زعم أن عمر ولد سنة ثلاث عشرة ، فقبل الدميري هذه الرواية وأضاف اليها سن عمر ــ سبعين وجعل سنة وفاته ثلاثاً وثمانين .

نرى بعد هذا كله أن نرفض خبر موته غرقاً أو حرقاً والا نقبل انه مات بعد سنة ٩٣ هـ . وكذلك نستبعد خبر موته من غصن أدماه بعد ريح تهب عليه لكي يستجاب دعاء امرأة شبب بها ، ونحن نعلم أنه كان شيخاً ضعيفاً في آخر حياته يتوكأ على مولى له ، ولا يقوى مثل هذا على ركوب الخيل في الصحارى أو ركوب البحر للغزو ، فلا يبقى لدينا إلا أنه مرض ومات وقد قارب السبعين . ولنذكر أن عمر كانت تنتابه حمى البرداء وقد ارتحل مرة الى اليمن ومرض فيها واضطرته الحمى أن يمكث هناك

(١) حاجي خليفة ١ ــ ٥١٧
(٢) الدميري ١ ــ ٣٢٦

فنظم قصيدة يصف فيها مرضه ويشكو سوء حاله وحال رفاقه ويعتذر الى صاحبة له :

أرقت ولم يمس الذي اشتهي قربا ... وحمّلت من أسماء اذ نزحت نصبا
لعمرك ما جاوزت غمدان طائعاً ... وقصر شعوب أن أكون بها صبا
ولكن حمى اضرعتني ثلاثةً ... مجرَّمة ثم استمرت بنا غبا
ومجلس أصحابي كأن أنينهم ... أنين مكاك فارقت بلداً خصبا
فانك لو أبصرت يوم سويقةٍ ... مقامي وحبسي العيس مطوية حدبا
اذاً لاقشعر الرأس منك صبابة ... ولاستفرغت عيناك من عبرة سكبا[1]

وظاهر من وصفه لهذا المرض انه البرداء ، تلك الحمى التي تأتي غبا أي تأخذه يوماً وتدعه آخر . وليس غريباً أن تكون هذه الحمى قد عاودته — ومن شأنها المعاودة — فمات منها . ولكن أين مات ؟ ذلك أمر لا نستطيع الجزم فيه ، ويلوح لنا من اختلاف الرواة انه لو كان عمر قد مات في مكة أو المدينة لكان من السهل على الرواة أن يعرفوا ذلك ويظهر ان سبب اختلافهم يعود الى أن عمر قد مات بعيداً عن الحجاز ، ونستبعد أن يكون مات بالشام كما يروي البلاذري ، ولعل كلمة الشام في رواية البلاذري مصدرها ان الجارية المكية التي حزنت لموت عمر قد صارت الى بني مروان في الشام . وأغلب الظن ان عمر قد مات في اليمن وقد كان له مزارع فيها ورثها إما عن أُمه أَو عن ابيه وكان ابنه جُوان

(١) ابن ابي ربيعة (ع) ٧٩

ايضاً عاملاً على تبالة فليس بعيداً ان يكون عمر قد قضى آخر حياته في بلد أُمه واخواله او عند ابنه . وليس غريباً أن يكون اخوه الحارث معه كما تشير رواية مرضه ، ولنذكر أن المصادر التي بين ايدينا لا تذكر شيئاً عن الحارث بعد زوال سلطة آل الزبير فلعله قد انقطع عن السياسة او أُقصي عنها فآثر أن يعيش بعيداً عن الحجاز في آخر حياته ، او لعل أخاه عمر قد بعث وراءه في مرضه الاخير ليكون عنده .

ولعمر ثلاثة أبيات شعر تقع في آخر بعض نسخ الديوان الخطية وفي آخر طبعة اوربة ربما كان وقوعها هناك إشارة الى انها آخر شعر قاله وفيها يشير الى مرضه بعيداً عن « اجياد » منازل قومه في مكة يشكو فيها قلة عوّاده :

سقى سدرتي اجياد فالدومة التي	الى الدار صوب الساكب المتهلل
فلو كنت بالدار التي مهبط الصفا	سلمت اذا ما غاب عني معللي
هنالك لو أني مرضت فعادني	كرام ومن لا يأت منهن يرسل

والخلاصة : ان الروايات متعددة ومتضاربة ، والخطأ في بعضها ظاهر ، واصحابها بعيدو العهد بعمر ، فان الجاحظ وهو أقدمهم بدأ حياته الأَدبية بعد موت عمر بنحو ثمانين سنة ولم يعن بدرس حياة عمر بل ذكر خبر موته عرضاً ، وقد كان هو وابن قتيبة قليلي التدقيق في هذا الأَمر . اما البلاذري فقد تفرد بذكر موت عمر بالشام ولم يسند روايته احد ، واما الاصبهاني فبالرغم من انه كتب اخباره مسندة الى رواتها فانه قد تأخر اكثر من مئتي سنة عن عمر ويصعب علينا الان

متابعة الاسناد في رواياته لقلة المعلومات التي لدينا عن رجال السند في الروايات الأدبية فان احـداً من الناس لم يعن بهم عناية رجال الحديث برواته . اما المتأخرون فقد اخذوا عن الذين ذكرنا وليس هناك قيمة لاقوالهم في هذا الصدد . وفي مثل هذا الاضطراب في الروايات لا نرى شيئاً ينير سبيلنا سوى شعره الذي يؤيد رواية مرضه فأغلب الظن إذاً انه مات من مرض ـ ربما في اليمن ـ وكان موته كما تتفق أكثر الروايات في حدود سنة ثلاث وتسعين للهجرة .

الباب الثامن

الربط والتأليف

وبعـد التثبت من صحة الروايات يشرع المؤرخ في التأليف وربط الروايات المختلفة . فينتقي البعض منها ويصرف النظر عن البعض الآخر ثم ينسق ما انتقى منها فينظمه ويجعله وحدة متجانسة متآلفة ما استطاع الى ذلك سبيلا .

توطئة عامة : ويحسن بالمؤرخ المستجد أن يذكر بادىء بدء ان ربط الحقائق التاريخية وتأليفها يختلف عن الربط والتأليف في العلوم الطبيعية فعلماء الطب والحيوان مثلاً يشاهدون الجسد بتمامه أولاً فيدرسونه درساً اجمالياً وافياً . ثم يشرّحونه فيقسمونه الى الأجزاء التي يتركب منها . وبعد التدقيق التام في هـــذه الاجزاء والتعرف الى وظائفها واعمالها يستطيعون أن يقابلوا فيما بينها ويتعرفوا الى العلاقات التي تربط بعضها الى بعض . فيدونون هذه الحقائق المفردة التي يتوصلون اليها . ثم يعودون الى ربطها وتأليفها . فيتبعون خطة عينتها الطبيعة تكون ماثلة امامهم . بل انهم يستطيعون أن يتناولوا مجموعة واحـــدة يقابلونها على مجموعة

أخرى باعتبار كل من المجموعتين وحدة قائمة بنفسها . وكأنهم بذلك أتموا مقابلة كل واحد بكل آخر . فيرون نقط التشابه بين هذا وذاك . ويصنفون هذه الوحدات على أساس التشابه بينها . وهذا درس علمي حقيقي قوامه التحليل أولاً ثم الربط والتأليف بين أجزائه ثم المقابلة والاستدلال القياسي .

على ان ظروف المؤرخ في الواقع تختلف كل الاختلاف عما تقدم . فحقائقه المفردة هي غير الحقائق المفردة في العلوم الطبيعية . إذ جل ما يمكنه الاعتماد عليه ، في مثل هذه الظروف ، هو كلام الغير عن وقائع الماضي لا الوقائع نفسها . وليس بامكانه أن يشاهد المجموع الذي تفرعت عنه مفردات الحقائق . كما وانه يجهل الاسس التي كانت تربط مثل هذه الحقائق لتؤلف منهل الكل . واذاً فمن العبث أن نربط الحقائق المفردة في التأريخ كما يربط علماء الطبيعة حقائقهم . وعلينا والحالة هذه أن نستنبط طريقة خصوصية لربط الحقائق المفردة نتذرع بها للوصول الى اليقين أو ما يقارب اليقين .

ولنذكر أن الحقائق المفردة التي تثبتنا من صحتها تكون اما آثاراً حقيقية تخلفت عن السلف كالاهرام في مصر مثلاً، أو وقائع السلف كعمل معين أو قول معروف ، أو دوافع معنوية كانت مكنونة في صدور الناس أفراداً وجماعات . وبعبارة أخرى ، ان ما تثبتنا من صحته من الحقائق المفردة يكون واحداً من ثلاثة : اما أثراً ملموساً أو عملاً محدوداً أو دافعاً نفسياً معيناً . ولو كانت العلوم النفسية والاجتماعية قد ماشت

العلوم الطبيعية في تقدم أساليبها وأبحاثها ونتائجها لما كان عسيراً علينا اليوم أن نهتدي بشكل علمي جازم الى معرفة الاعمال والدوافع الماضية التي أشرنا اليها ، وربما كنا لا نفرق التاريخ عن العلوم الجازمة . اما وحالة العلوم الاجتماعية والنفسية لا تزال قاصرة ، فلا يبقى سوى تخيل الماضي وفرض استمرار بعضه وتكراره في الحاضر . فنقول مثلا بعامل الجوع في الماضي ونتوقع تأثيره في ظروف معينة كما نفعل في الحاضر . وننظر في الاقليم وأثره في المجتمع كما يتبين لنا بعض ذلك من الظروف الحاضرة . ونفرض التعاون بين الأفراد في بعض الأزمنة الغابرة لدرء الأخطار كما يفعل بنو جنسهم في هذه الأيام وهلم جراً . ولولا هذا لما جرؤ البعض على القول بان بعض التاريخ يعيد نفسه . نعم بعضه لا كله . ولو كان كل التاريخ يعيد نفسه لما أقدم العلماء على درسه وتعميم فوائده . واذاً فهنالك فروق بين الماضي والحاضر لا بد من تبيانها أيضاً والانتباه اليها .

ولهذا يترتب على المؤرخ عند بدء العمل في ربط الحقائق المفردة وتأليفها أن يتخيل لنفسه من مظاهر المجتمع الحاضر ما يفترض وجوده في الماضي . ثم ينظم حقائقه المفردة حول أساس ما تخيل وجوده بالقياس واذا فعل هذا فسرعان ما يرى أن الحقائق المفردة تتوفر في بعض النواحي وتعدم في البعض الآخر . فيحدث هذا فراغاً في بعض الأحيان لا بد من تلافيه . ولدى الانتهاء من هذه المرحلة يبدأ في المقابلة والمقارنة بين الحقائق التي تكتلت حول مواضيعه فينتقل الى تعليلها وايضاحها واصدار الأحكام العامة عنها .

وليس في وسعنا بهـذه المناسبة إلا أن نلفت النظر الى وجوب التعاون بين عدد من المؤرخين لأجل البحث في موضوع تاريخي واحد . وذلك لأن ما يتطلبه مصطلح التاريخ من شتى انواع البحث والتنقيب قد لا يتمكن شخص واحد من القيام باعبائه . واقل ما يجب الالتفات اليه هو التمحيص والتدقيق في استنتاجات المؤرخين المعاصرين واساليبهم في البحث قبل قبول اقوالهم والاعتماد عليها .

الانتقاء : ولا مفر من المفاضلة بين الحقائق المفردة والاستمساك ببعضها وصرف النظر عن البعض الآخر . فانها تكثر في غالب الأحيان فتربو على الالوف وعشرات الالوف . ويضطر المؤرخ اما لضيق وقته او لقلة مورده ان ينتقي ممـــا تجمع لديه من الحقائق ما يؤثره على غيره . فيجدر به ان يتبع خطة معينة في الانتقاء .

ولا نرى في مثل هذه الظروف افضل من تنسيق الحقائق المفردة على اساس اهميتها لفهم ما جرى . هذا ولا نرى مبرراً لما وقع من المشادة بين المؤرخين المعاصرين في أمر الانتقاء . ولعل القارىء يعلم انه قام في ألمانية في القرن الماضي من قال بوجوب الاعتناء بتاريخ الحضارة وصرف النظر عن الحروب والحوادث السياسية ، وانه قام في الوقت نفسه من استمسك بالتاريخ السياسي ونوه بمنافعه . ومثل هذا جرى ايضاً في فرنسة وايطالية واميركة وبلاد الانكليز . والواقع أن الطرفين كانا محقين في بعض ما ذهبا اليه ، وانهما تطرفا في القول في آن واحـد . ففي تاريخ الحضارة ما لا يستغنى عنه لفهم الماضي ، وفي تاريخ الحروب والحوادث السياسية ما لا

بد من ايضاحه لتفهم الأحوال والظروف التي نعيش فيها جرى فيها ما جرى .

ومثل المؤرخ في هذا هو مثل طبيب يحاول شفاء مريض له . فأول ما يفعل لتشخيص المرض هو تفهم تاريخ الحادثة . فمن سؤال عن سير الحرارة ، الى آخر عن حركة الامعاء ، فنوع الأكل ، وما شاكل ذلك من الأسئلة عن الماضي التي تعين الطبيب في فهم الحاضر .

على أنه لا بد للمؤرخ من الترفع عن السياسة وأحزابها وعن الفلسفة ومذاجها ليتمكن من معرفة الحقيقة كما كانت لا كما يريدها أن تكون .

التنظيم والتأليف : وبعد المفاضلة والانتقاء يبدأُ المؤرخ بالتنسيق والتنظيم . فيجد أنه بامكانه أن ينظر الى كل حقيقة من حقائقه المفردة من ناحيتين مختلفتين . فاذا نظر اليها من حيث وقوعها في زمن محدود وتعلقها بشخص معين ، رآها فريدة في بابها لا تشاركها في ذلك حقيقة من الحقائق . واذا ذكر أن الناس جميعهم خلق الله ، وانهم كثيراً ما يتشابهون في أغراضهم وحاجاتهم وأعمالهم ، قال بالتشابه بين الحقائق التاريخية المفردة وبتكرار وقوعها .

وهكذا فان بعض المؤرخين الذي ينظرون الى الحقائق المفردة من الناحية الاولى فيرونها مجموعة من الحقائق الفريدة في بابها يستمسكون بالتنظيم القصصي ويؤثرونه على غيره . والبعض الآخر ينظر الى التشابه بين الحقائق المفردة والى تكرار وقوعها فيهتم بعادات الجماعات في الماضي وعُرفهم ومؤسساتهم وما الى ذلك من المظاهر المشتركة بين الأقوام

والجماعات . والواقع انه بامكان المؤرخ أن يعتبر حقائقه مجموعة من الوقائع الفذة فينظمها بموجب تسلسلها الزمني ويقدم لقرائه قصة كسائر القصص . وبامكانه أيضاً أن يحصر عمله في التشابه ووقوع التكرار فينظم حقائقه بموجب محتوياتها . واليك الآن مثالاً لهـــذا النوع ننقله لك عن كتاب الاستاذ ستيوبوس الذي أشرنا اليه واعتمدنا عليه غير مرة[١] :

تنظيم الحقائق التاريخية بموجب محتوياتها

١) الاحوال المادية

أ) درس الجسد

١ : النظر في أجناس البشر وعلم التشريح والفيزيولوجيا وغير ذلك

٢ : النظر في التكاثر وما يقع تحته من دروس في الزواج والتوالد والوفيات وما الى ذلك .

ب) درس المحيط

١ : المحيط الطبيعي والنظر في شكل الاقليم ومناخه ومياهه وتربته ونباته وحيوانه .

٢ : المحيط المصطنع والنظر في الفلاحة والتشجير وانشاء الطرق وغير ذلك .

٢) العادات العقلية

أ) اللغة وما يتفرع عنها .

ب) الفنون من يدوية وغيرها .

(١) ص ٢٣٤ – ٢٣٥ من الطبعة الانكليزية

ج) العلوم .
د) الفلسفة والاخلاق .
هـ) الدين .

٣) العادات التي تتعلق بالمادة .
أ) الحياة المادية والطعام واللباس والمنزل .
ب) الحياة الخصوصية والعناية بالجسد وعوائد الاجتماع ووسائل التسلية .

٤) العادات التي تتعلق بالاقتصاد .
أ) الانتاج والزراعة والتعدين وما شاكل ذلك .
ب) الصناعة والمواصلات .
ج) التجارة .

٥) المؤسسات الاجتماعية .
أ) العائلة وتشكيلها .
ب) التعليم .
ج) الطبقات الاجتماعية .

٦) المؤسسات العمومية .
أ) الحكومة والمؤسسات السياسية .
ب) الكنيسة والمؤسسات الدينية .
ج) المؤسسات الدولية والسياسية العامة والحرب والقوانين التجارية الدولية .

وليس في وسعنا قبل الانتهاء من هذا الموضوع إلا أن نلفت النظر الى ما يلي :

١) انه لا يُستغنى في تنظيم الحقائق المفردة بموجب مضمونها عن اتباع التسلسل الزمني وذلك لاظهار تطور الحقائق التي ندرس . كما وانه لا يستغنى عن الالتفات الى مثل هذه المواضيع التي وردت في الجدول في أعلاه اذا ما أراد المؤرخ أن ينظم حقائقه المفردة على أساس القصة .

٢) ان اتباع الاسلوب القصصي في التأريخ يتطلب شيئاً أكثر من ترتيب الحقائق المفردة بموجب زمن وقوعها . ولو اكتفينا بذلك وحده لأصبح التاريخ مجرد ضم الحقائق بعضها الى بعض . فلا بد للمؤرخ في مثل هذه الظروف من النظر في الأسباب والمسببات واظهار العلاقات المنطقية التي تربط حقائق الماضي بما قبلها وما بعدها . وذلك لأجل تبيان التطور في التاريخ .

٣) ان للظروف أحكاماً والمؤرخ مربوط بقرائه . فقد يؤثر القصة في مخاطبة الجمهور . وقد ينظم حقائقه على أساس مضمونها اذا هو خاطب طبقة معينة من طبقات القراء . وقد يرى في ترتيب حقائقه على أساس جغرافي ما يضمن له نجاحاً باهراً في بعض الظروف .

٤) على أنه لا بد من التصريح بأفضلية الاسلوب القصصي في غالب الأحيان . وذلك لأن وقائع الماضي حدثت على هذا الشكل . فاذا ما حاول المؤرخ أن يرويها كما وقعت فانه يكون أقرب للحقيقة ، والتاريخ علم من هذه الناحية وكعلم يتطلب الحقيقة كما هي لا كما يريدها أن تكون .

الباب التاسع

الاجتهاد

وقد تتوفر الحقائق المفردة في ناحية من نواحي الماضي وتُعدم في الناحية الاخرى . فيجتهد المؤرخ في تلافي ما قد يقع من فراغ . والاجتهاد في اللغة كما قال أبو حامد الغزالي : « هو عبارة عن بذل المجهود واستفراغ الوسع في فعل من الافعال . ولا يستعمل إلا فيما فيه كلفة وجهد . فيقال اجتهد في حمل حجر الرحا . ولا يقال اجتهد في حمل خردلة . لكن صار اللفظ في عرف العلماء مخصوصاً ببذل المجتهد وسعه في طلب العلم بأحكام الشريعة . والاجتهاد التام أن يبذل الوسع في الطلب بحيث يحس من نفسه بالعجز عن مزيد الطلب[1] » .

وقد يقع مثل هذا الفراغ في علم من العلوم الطبيعية . فيتلافاه العلماء بالتجربة والاختبار واعادة المشاهدة . فلا ينفكون عن ذلك حتى يتم لهم ما أرادوا . فيضيفونه الى سائر المعلومات ويسدون الثلم . أما المؤرخ فانه

(١) المستصفى باصول الفقه ج ٢ ص ١٠١

بعيد عن المشاهدة عديم التجربة . فيضطر والحالة هذه أن يجتهد في الأمر فيتذرع بالمنطق . ويعمل أحياناً بما نريد أن نسميه الاجتهاد السلبي وأحياناً أخرى بالاجتهاد الايجابي .

والاجتهاد السلبي هو ما عبَّر عنه المناطقة بقولهم « السكوت حجة » ومعناه أن يتمكن المؤرخ من القول بان كذا وكذا لم يحدث لأن الاصول خالية منه . وهو أمر خطر للغاية . فقد يكون السكوت حجة وقد لا يكون . ولا بد من التأكد من أمور ثلاثة قبل التذرع بمثل هذه الحجة . وهي ما يأتي :

١) أن يكون المؤرخ على يقين جازم من أمر اطلاعه على جميع الاصول .

٢) ان لا يعتريه شك في أن ما لديه من الاصول هو جميع ما دوَّنه السلف في الموضوع الذي يبحث . وأنه لم يضع منها شيء . فانه بضياع الاصول يضيع التاريخ معها . وليس من حق المؤرخ اذا فقدت الاصول أن يقطع برأيٍ ما . وهكذا فان التذرع بمثل هذه الحجة هو أشد خطراً في التاريخ القديم مما هو في التاريخ المعاصر . وذلك لأن امكانية الضياع في الاصول القديمة هي أشد بكثير منها في الاصول المعاصرة .

٣) أن يتأكد من استحالة السكوت في الأصول عن الموضوع الذي يدرس . فقد تسكت الاصول عن أمور شتى تكون قد وقعت في الماضي وذلك لأسباب منها جهل الراوي لها ومنها قلة اعتنائه بها ومنها تحذير الحكومة نشرها . فاذا ما سكتت الاصول مثلا عن فسق وزير من

الوزراء لا يجوز للمؤرخ أن يستنتج انه كان شهما فاضلاً أو أنه كان غير فاسق .

وهكذا فان حجة السكوت لا تتم إلا اذا اقترن بالراوي حالتان لا تنفصلان : أولاهما أن تكون الوقائع التي يمكن أن يكون قد سكت عنها وقائع يهتم بها اهتماماً شديداً ، والثانية أن يكون الراوي قد صمم على تدوين جميع الاخبار التي أحاط علماً بها .

ومما اختبرناه من هذا القبيل ، اننا منذ أعوام عديدة ، بينما كنا نقلب صفحات بدائع الزهور في وقائع الدهور لابن أياس ، للوقوف على أخبار الفتح العثماني ، لم نجد ذكراً فيها لتخلي المتوكل على الله ، آخر الخلفاء العباسيين ، عن حقوقه في الخلافة للسلطان سليم العثماني . فرأينا أن نتابع البحث قليلا لنتأكد من هذا الامر . ولا سيما والحكومة التركية كانت قد أثارت البحث في هذا الموضوع بعد خلع آل عثمان واعلان الجمهورية .

فأعدنا النظر في كلام ابن اياس . وقرأنا فيه ثانية « أخبار واقعة مرج دابق واحتلال حلب ودمشق وغزة وواقعة الريدانية ودخول العثمانيين القاهرة وخروجهم منها ورجوعهم ظافرين للقسطنطينية . قرأنا هذا كله ولم نجد ذكراً للخلافة فيه ولا لتخلي المتوكل عنها . ولم يكن ابن اياس ممن يعتنف الامور فيأتيها بغير علم ولا ممن يغفل عن الحوادث ولا سيما اذا كانت ذات شأن . فانك لو قرأت ما كتبه من اخبار سنة ١٥١٦ و ١٥١٧ عن السلطان سليم وعن علاقته بالمتوكل ظننت انه كان يتعقب خطواتهما ويسأل عنهما كل وارد وصادر . تراه يذكر ما تحادثا به

في حلب بعد معركة مرج دابق . وما دار بينهما في القاهرة بشأن ابن العداس وبشأن زوجة السلطان طومان باي وبشأن القاضي شمس الدين وحيش . وتراه يصف خروج الخليفة من مصر وذهابه الى القسطنطينية ووصوله اليها وسكناه فيها ، ويدوّن الأدعية التي تليت في مصر بعد فتحها . تقرأُ كل هذا ولا تجد شيئاً في تخلي المتوكل على الله عن الخلافة . ثم طلبنا مخطوطة ابن زينل الرَّمال في السلطان سليم والجراكسة ، وكتاب النجوم الزاهرة في ولادة القاهرة لبدر الدين المنهاجي ، فلم نجد فيها ذكراً لهذا التخلي .

وبعد أن فرغنا من مطالعة الاصول العربية رجعنا الى روايات الأتراك أنفسهم ، وقرأنا مجموعة فريدون ، واطلعنا على كتاب السلطان سليم نفسه الى ابنه سليمان بتاريخ كانون الثاني سنة ١٥١٧ ، وكتب شاه شروان الشيخ ابراهيم ، ومظفر شاه الثاني ، وكلاهما معاصر لهذه الحوادث ، فلم نجد ما يؤيد التخلي . ومما هو جدير بالذكر ، ان احمد فريدون بك يذكر ستة عشر لقباً للسلطان مراد الثالث ، ولكنه لا يذكر بينها امارة المؤمنين . ولم نر في نقوش السلطان سليم وابنه سليمان ، في بيروت والقدس والقاهرة ، ولا في النقود التي صكت في عهدهما ، ما يثبت التخلي عن الخلافة .

وبعد أن أتممنا جميع ما تقدم ، كتبنا الى صديقنا المرحوم احمد زكي باشا نستشيره في الامر . فأصدر ، رحمه الله ، حكماً مبرماً نفى فيه امر التخلي بناء على سكوت المصادر . اما نحن فاننا ترددنا في الامر كثيراً

وذلك لسببين أولهما أنه لا يمكننا أن نجزم بان ما رجعنا اليه من المصادر هو جميع الموجود منها ، وثانياً لأنه من الممكن أن يكون خبر التخلي دوّن في أصل أو أصول فقدت فيما بعد . وجل ما في امكان المؤرخ أن يفعله في هذا الصدد هو السكوت عن التخلي لأن المصادر ساكتة عنه .

وبواسطة الاجتهاد الايجابي يحاول المؤرخ أن يستنتج أمراً معيناً عن الماضي من مجرد تثبته من أمر آخر تنص عليه الاصول . وذلك لأنه يرى ارتباطاً وثيقاً بين مثل هذين الأمرين في الحاضر الذي يعيش فيه . وكثيراً ما يلجأ مؤرخو العصور القديمة الى مثل هذا الاجتهاد اما لقلة الاصول أو لجهلهم قواعد المصطلح . فترى الواحد منهم يجزم بان بلدة من البلدان هي يونانية أو فينيقية لان اسمها يوناني أو فينيقي . ويستند في ذلك الى ارتباط الاسم بالمسمى في الوقت الحاضر .

والواقع أن هذا الاجتهاد لا يصح إلا في أحوال منطقية معينة . فلا بد من كلية معترف بصحتها . كأن نقول مثلاً أن اللغة التي ينتمي اليها اسم بلد من البلدان هي دائماً لغة الشعب الذي أَسس هذا البلد . ولا بد من جزئية صحيحة أيضاً . كأن يقال أن البلد الفلاني كان يحمل اسماً يونانياً أو فينيقياً . فتلزم النتيجة بطبيعة الحال . فكل ما صدق على حد صدق على كل ما يصدق عليه ذلك الحد ايجاباً أو سلباً .

وليس على المؤرخ في مثل هذه الظروف إلا أن يذكر القواعد التي وضعها منذ أكثر من ألفي سنة أرسطو الفيلسوف والتي يعرف بها القياس الصحيح . وهي ما يأتي :

١) أنه لا بد للقياس من ثلاثة حدود لا أكثر ولا أقل .

٢) أنه لا بد للقياس من قضيتين هما مقدمتاه وثالثة تلزم عنهما وهي النتيجة .

٣) أنه لا بد من أن يكون الحد الأوسط كلّي المصدوق ولو في إحدى المقدمتين .

٤) انه لا يكون في النتيجة حد كلي المصدوق ما لم يكن كذلك في احدى المقدمتين .

٥) انه لا نتيجة من سلبيتين .

٦) انه ان كانت احدى المقدمتين سالبة فالنتيجة سالبة . ولا نتيجة سالبة ان لم تكن احدى المقدمتين سالبة .

وهنالك ملاحظات عمومية تشمل النوعين من الاجتهاد أهمها ما يأتي:

١) ان اثبات الحقائق التاريخية شيء والاجتهاد فيها شيء آخر . فلا بد من فصل الحقائق الثابتة عن الحقائق المستنبطة واظهار ذلك بصورة جلية واضحة أمام القارىء .

٢) على المؤرخ أن يحذر كل الحذر من الاستنتاجات التي لا تصدر عن وعي وروية . وليس عليه في مثل هذه الظروف إلا أن يعطي حكمه شكلاً منطقياً حتى يتأكد من وقوعه في الخطإ .

الباب العاشر

التعليل والإيضاح

وليس بامكان المؤرخ أن يقف عند هذا الحد من البحث والتنقيب ، اذ لا بد له من الاجابة عن سؤال هو من الأهمية بمكان . كان يقال له لقد تثبت من الحقائق الماضية فأخبرتنا عما جرى ولكنك لم تقل كلمة حتى الآن في أسباب ما تروي لنا من حوادث الماضي . فاذا ما أجبت عن السؤال ماذا جرى ، عليك أن تزيدنا فهما للماضي فتجيب عن سؤال آخر ، هو لماذا جرى ما جرى .

وكثيراً ما يعتذر المؤرخ عن الاجابة فيقول أن البحث في مثل هذا السؤال هو من واجب الفيلسوف، لا المؤرخ .

ولكن القارىء أو السامع هو طُلعة مُلحّ يريد أن يعلم لماذا سقطت رومة ؟ ولماذا هجمت القبائل البربرية على أطرافها ؟ ولماذا وقعت حروب الفتح الاسلامي ؟ ولماذا قامت أوروبة بالحروب الصليبية ؟ ولماذا نشأ الحكم الاقطاعي ؟ ولماذا خرج لوثيروس عن طاعة الكنيسة ؟ ولماذا اندلعت نيران الثورة الافرنسية ؟ ولماذا خسر نابليون موقعة وترلو ؟

وما الى ذلك من الاسئلة عن أسباب وقائع الماضي .

والواقع أنه ليس بامكان المؤرخ أن يقنع زملاءه في مثل هـذا الموضوع إلا بالفلسفة . فجوابه يتوقف على مذهبه الفلسفي والبحث في هذا يكون بطبيعة الحال فلسفياً أيضاً . وقد يصعب التفريق من هـذه الناحية بين الفلسفة والتاريخ كما أبان ذلك الفيلسوف المؤرخ غروتشي الايطالي وغيره .

على أنه بامكان المؤرخ أن يوضح الوقائع الماضية على طريقة علماء الطبيعة . فانك لو طلبت الى أحد هؤلاء أن يوضح أو يعلل لك ظاهرة من ظواهر هذه العلوم، لبدأ بوصفها ثم استطرد الى ذكر خصائصها وعلاقاتها بمثل غيرها من الظواهر . غير أن هذه الامور كلها لا تخرج عن انها وجوه مختلفة لحقيقة واحدة . وليس علمنا بها إلا مجموعة لهذه الوجوه فتعليل علماء الطبيعة لظواهر الطبيعة ليس إلا وصفاً لخصائصها ومميزاتها . والآن اذا بدلنا الوصف بالقصة قلنا انه بامكان المؤرخ أن يوضح الوقائع الماضية على طريقة علماء الطبيعة . فحيث تضطره الظروف لايضاح بعض الحقائق يأتي بحقائق أخرى توضح ما سبق سرده من حوادث الماضي . فاما أن يزيدنا علماً ببعض الحوادث التي سبقت وقوع ما يروي أو أن يذكر حوادث أخرى وقعت في الوقت نفسه واثرت فيما يروي . مما يسوقنا الى القول بأن الفرق بين التاريخ وايضاح التاريخ من هذه الناحية انما هو فرق في الكم لا الكيف .

بيد أنه لا بد للمؤرخ المتعمق من التذرع بالفلسفة اذا ما أراد أن

يقف على أسرار الحياة البشرية في الماضي . وان هو وقف عند هذا الحد من الايضاح والتعليل يكون مثله مثل ولد تأخر عن الذهاب الى المدرسة. فاذا سئل عن سبب التأخر أجاب لاني لم أجد كتبي .واذا قيل له لماذا ؟ قال لاني كنت في الجنينة وراء البيت . وهلم جرا . وقد يكون السبب الحقيقي أعمق من هذا وذاك إذ لا بد من درس الولد درساً علمياً فلسفياً عميقاً قبل البت في سبب التأخر .

ولقد صدق ابن خلدون حيث يقول : « أما بعد فان فن التاريخ من الفنون التي تتداوله الامم والاجيال وتشد اليه الركائب والرحال وتسمو الى معرفته السوقة والاغفال وتتنافس فيه الملوك والاقيال وتتساوى في فهمه العلماء والجهال اذ هو في ظاهره لا يزيد على أخبار عن الايام والدول والسوابق من القرون الاول تنمو فيها الاقوال وتضرب فيه الأمثال وتطرف بها الاندية اذا غصها الاحتفال وتؤدي لنا شأن الخليقة كيف تقلبت بها الاحوال واتسع للدول فيها النطاق والمجال وعمّروا الارض حتى نادى بهم الارتحال وحان منهم الزوال وفي باطنه نظر وتحقيق وتعليل للكائنات ومبادئها دقيق وعلم بكيفيات الوقائع وأسبابها عميق فهو لذلك أصيل في الحكمة عريق وجدير بأن يعد في علومها وخليق وان فحول المؤرخين في الاسلام قد استوعبوا أخبار الايام وجمعوها وسطّروها في صفحات الدفاتر وأودعوها وخلطها المتطفلون بدسائس من الباطل وهموا فيها وابتدعوها وزخارف من الروايات المضعفة لفقوها ووضعوها واقتفى تلك الآثار الكثير ممن بعدهم واتبعوها وأدوها الينا كما

سمعوها ولم يلاحظوا أسباب الوقائع والاحوال ولم يراعوها ولا رفضوا ترّهات الاحاديث ولا دفعوها فالتحقيق قليل وطرف التنقيح في الغالب كليل والغلط والوهم نسيب للاخبار وخليل والتقليد عريق في الادميين وسليل والتطفل على الفنون عريض طويل ومرعى الجهل بين الأنام وخيم وبيل والحق لا يقاوم سلطانه والباطل يقذف بشهاب النظر شيطانه والناقل انما هو يملي وينقل والبصيرة تنقد الصحيح اذا تمقل والعلم يجلو لها صفحات القلوب ويصقل .

هذا وقد دوّن الناس في الاخبار واكثروا وجمعوا تواريخ الامم والدول في العالم وسطروا والذين ذهبوا بفضل الشهرة والامامة المعتبرة واستفرغوا دواوين من قبلهم في صحفهم المتأخرة هم قليلون لا يكادون يجاوزون عدد الانامل ولا حركات العوامل مثل ابن اسحق والطبري وابن الكلبي ومحمد بن عمر الواقدي وسيف بن عمر الاسدي وغيرهم من المشاهير المتميزين عن الجماهير وان كان في كتب المسعودي والواقدي من المطعن والمغمز ما هو معروف عند الاثبات ومشهور بين الحفظة الثقات الا أن الكافة اختصتهم بقبول أخبارهم واقتفاء سننهم في التصنيف واتباع آثارهم والناقد البصير قسطاس نفسه في تزييفهم فيما ينقلون أو اعتبارهم فللعمران طبائع في أحواله ترجع اليها الاخبار وتحمل عليها الروايات والاثار ثم ان أكثر التواريخ لهؤلاء عامة المناهج والمسالك لعموم الدولتين صدر الاسلام في الافاق والممالك وتناولها البعيد من الغايات في المآخذ والمتارك ومن هؤلاء استوعب ما قبل الملة من الدول والامم والامر العمم

كالمسعودي ومن نحا منحاه وجاء من بعدهم من عـدل عن الاطلاق الى التقييد ووقف في العموم والاحاطة عن الشأو البعيد فقيّد شوارد عصره واستوعب أخبار أفقه وقطره واقتصر على تاريخ دولته ومصره كما فعل أبو حيان مؤرخ الاندلس والدولة الأَموية بها وابن الرفيق مؤرخ افريقية والدولة التي كانت بالقيروان ثم لم يأت من بعد هؤلاء إلا مقلد وبليد الطبع والعقل أو متبلد ينسج على ذلك المنوال ويحتذي منه بالمثال ويذهل عما أحالته الأيام من الأَحوال واستبدلت به من عوائد الأمم والأَجيال فيجلبون الأَخبار عن الدول وحكايات الوقائع في العصور الاولى صوراً قد تجردت عن موادها وصفاحاً انتضيت من أغمادها ومعارف تستنكر للجهل بطارفها وتالدها انما هي حوادث لم تعلم أصولها وأنواع لم تعتبر أجناسها ولا تحققت فصولها يكررون في موضوعاتها الأَخبار المتداولة بأعيانها اتباعاً لمن عني من المتقدمين بشأنها ويغفلون أمر الاجيال الناشئة في ديوانها بما أعوز عليهم من ترجمانها فتستعجم صحفهم عن بيانها ثم اذا تعرضوا لذكر الدولة نسقوا أَخبارها نسقاً محافظين على نقلها وهماً أو صدقاً لا يتعرضون لبدايتها ولا يذكرون السبب الذي رفع من رايتها وأظهر من آيتها ولا علة الوقوف عند غايتها فيبقى الناظر متطلعاً بعد الى افتقاد أحوال مبادىء الدول ومراتبها مفتشاً عن أَسباب تزاحمها أو تعاقبها باحثاً عن المقنع في تباينها أو تناسبها حسبما نذكر ذلك كله في مقدمة الكتاب ثم جاء آخرون بافراط الاختصار وذهبوا الى الاكتفاء بأسماء الملوك والاقتصار مقطوعة عن الانساب والاخبار موضوعة عليها

اعداد أيامهم بحروف الغبار كما فعله ابن رشيق في ميزان العمل ومن اقتفى هذا الأثر من الهمل وليس يعتبر لهؤلاء مقال ولا يعد لهم ثبوت ولا انتقال لما أذهبوا من الفوائد وأخلوا بالمذاهب المعروفة للمؤرخين « والعوائد » .

وهكذا فانه يفترض في التعليل والتوضيح ما يأتي :

١) إن التاريخ يشمل جميع أخبار الماضي على أنواعها وفروعها . وانه لا بد من الالتفاف الى الحياة الماضية من جميع نواحيها كي نحسن الايضاح والتعليل .

٢) وجوب التضلع من الفلسفة والعلوم الاجتماعية والجغرافية للاستبصار بنورها والتذرع بوسائلها واستنتاجاتها في فهم الماضي وايضاحه . فلا بد للمؤرخ من فهم العقل البشري فهما وافياً كافياً ، وعليه أن يتعرف الى المحيط الذي عاش أو يعيش فيه الانسان من وجهتيه الجغرافية والمادية .

ويجدر بالمؤرخ بعد هذا القدر من الاستعداد ، أي بعد أن يكون قد درس الفلسفة على رجالها وتمكن من العلوم الاجتماعية على أنواعها ومنها علم النفس ، يجدر به أن ينسج على منوال علماء الطبيعة مرة أخرى ، فيتذرع بطريقتهم في فهم ما يجهلون ، ويبدأ عمله بفرض يفترضه . ثم يمتحن هذا الفرض على ضوء الحقائق بين يديه . فان أحسن التعليل وتناصرت حقائق الماضي على تأييد فرضه اظمأن عقله وأعلن رأيه . والا تراجع وافترض فرضاً آخر وهلم جرا .

هذه هي طريقة علماء الطبيعة في البحث عن النواميس وما شاكلها

من النظريات العامة في علومهم . فانهم يبدأون بفرض قد يصح وقد لا يصح . قال أدوارد لانكستر أن الطبيعة لا تلبي نداء لطالب بحث من تلقاء نفسها بل لا بد له من أن يوجه اليها أسئلة معينة محدودة تتضمن الجواب الذي يريده منها[١] . وقال داروِن بالمعنى نفسه ما محصله : كانوا يقولون منذ عهد غير بعيد أن على علماء طبقات الأرض أن يشاهدوا ويدونوا ملاحظاتهم دون أن يكون في نفوسهم أي غرض أو فرض . كأن يعمد أحدهم الى حفرة فيحصي حصاها ويصف ألوانها . ومن السخف أن لا يرى العلماء ان شيئاً مثل هذا هو ناقص من أساسه وأنه لا بد أن يكون رائد الباحث نظرية يريد التثبت منها أو العدول عنها[٢] . وزعم هكسلي أن تقدم العلوم الطبيعية لم يتأت له أن يصل الى ما وصل اليه الا بفضل فرض النظريات سواء أكانت تقوم على أسس متينة أو ضعيفة . وليس من اللازم أن يؤدي البحث الى دعم هذه النظريات . فكم من محاولة أدت الى نقض النظرية من أساسها[٣] .

وقد يقول المؤرخ ولكن التاريخ شيء والعلوم الطبيعية شيء آخر . فعلماء الطبيعة يبحثون في المادة والمادة حيادية . أما المؤرخ فانه يبحث عن أمور حيوية قد لا تنفصل عن العاطفة . فعليه اذاً أن يبتعد عن

(١) *Sir E. R. Lankester , The Advancement of Science (1890) P. 9.*

(٢) مراسلات شارل داللون (١٩٠٣ ج ١ ص ١٩٥)

(٣) راجع كتابه في تقدم العلم (١٨٨٧) ج ١ ص ٦٢

الغرض والهوى ويحرر عقله من جميع أنواع المؤثرات .

وهو قول ، على ما في ظاهره من حق ، مردود . فنحن لا ننكر أن على العالم أن يكون خالي الهوى والغرض . ولكن هذا يجب أن لا يعني أن يكون خالي العقل . اذ لا يمكن للادراك النشيط أن يتجرد من الفكر وأثر الاختبارات . وان العقل الذي يخلو من الاتجاهات لكالبيت الذي ينقصه الأثاث ، ومن يزعم من المؤرخين انه باستطاعته أن يمحو ما بذهنه من الادراك والاختبار كما يمحو بالاسفنجة ما يكتب على لوحه الحجري ، لهو مخدوع قد جهل أبسط حقائق الادراك .

فالذي يجب على المؤرخ أن ينكره هو ليس الغرض العلمي الذي نبدأ به بحثنا ، بل النظرية المغرضة أو المغررة التي تسيطر عليه . فقد جرّت هذه كثيراً من مؤرخي عصرنا الى الضلال المبين . فزعم بعضهم أن العوامل الاقتصادية مثلا هي الكل في الكل . ثم أخذ يدفع الحقائق ويسيّرها طبقاً لهواه .

وخلاصة ما نريد أن نقوله هنا هو أنه على المؤرخ أن يبدأ باستعراض الحقائق وادراك كنهها ، ثم يكوّن في نفسه فكرة عنها أو نظرية تخليها من ظواهر هـــذه الحقائق . ثم يتابع درسه جاعلاً هذه النظرية أو « الغرض » أساساً يبني عليه عمله في التعليل والايضاح . حتى اذا بدا له أن هـذا الأساس لا يصلح للبناء الذي يريد أن يقيمه عليه عاد فنقضه وبحث عن فرض آخر يقيم عليه بناء عمله . وهكذا دواليك حتى يرى أن أساسه ثابت وان بناءه متين .

وقد يعترض البعض على هذا فيزعمون أن المؤرخ بتبنيه فرضاً خاصاً قد أصبح بحكم هذا التبني ميالاً اليه يعطف عليه عطف الابوة . وهنا يرد عليهم آخرون في أنه ليس من المحتم أن يكون في نفس المؤرخ فرض واحد ، بل لا مانع من أن يضع فروضاً متعددة في آن واحد . ثم يمضي في عمله حتى يتوصل الى أحسنها ملائمة للحقائق التي يستعرض. وبهذا يترفع عن الغرض المزعوم ويبعد عامل العطف الذي تألف في التبني .

فاذا اعترض معترض ، في ان العقل لا يمكن أن يشغل نفسه في اكثر من فرض واحد في آن واحد ، عدنا الى الأخلاق . فانها أساس العلم كما انها أساس العمران . والعالم من يبتعد عن الهوى ويتنزه عن مظان الزور ويخفض للحق جناح الذل والطاعة .

الباب الحادي عشر

العرض

لقد انتهينا من التحليل والتحقيق والتنسيق والتنظيم والتعليل والايضاح ولم يبق أمامنا سوى أمر واحد هو العرض. والعرض في عُرف المؤرخين يتوقف على مكانة القارىء واستعداده لتقبل ما نكتب . وهو نوعان ما يدون للعلماء ورجال الاختصاص وما يقدم لجمهور القراء .

فحيث نعنى ببحث علمي دقيق ونكتب لزملائنا المؤرخين يجدر بنا أن ننتبه إلى أمور منها ما يأتي :

١) أن تكون رسالتنا وحدة تامة المعنى مرتبطة الأجزاء . وهو سهل المنال لمن يتبصر في الأمر فيبدأ العمل بهيكل منطقي كامل شامل لجميع نقاط البحث . ثم يتروى في الكتابة . فيبدأُ كل فصل من فصوله وكل فقرة من فقراته بملخص عام يستعرض فيه آراءه العمومية ثم ينتقل الى النقاط الفرعية والمواد الجزئية وعليه أن يحسن الانتقال من فقرة الى اخرى ومن فصل الى فصل بجمل معينة تعيد ما قاله أولا وتبين علاقته بما يليه من الأقوال .

٢) أن نفرق ما أمكننا بين المتن والهامش . فلا نورد في المتن ما قد يزعزع وحدته أو يفصل أجزاءه بعضها عن بعض .

٣) أن تتجلى أقوالنا بالأمانة والنزاهة بحيث تظهر بمظهر التعليل والايضاح حينما تكون تعليلاً أو ايضاحاً منا ، وتنص بالحقيقة المجردة حينما تكون حقيقة صرفاً خالية من الرأي أو الايضاح أو التعليل . فيتمكن القاريء من التفريق بين آرائنا وبين الحقائق التاريخية المثبتة .

٤) أن نؤيد كل حقيقة من الحقائق المفردة التي نأتي على ذكرها في المتن باشارة في الهامش الى المرجع الذي أُخذت عنه . وذلك بالتفصيل التام وبصورة جلية واضحة تسهيلاً لمتابعة البحث والتدقيق . فقد يخالفنا أحد رجال الاختصاص فيما نذهب اليه من الاستنتاج أو الاجتهاد . ومن المستحسن أيضاً ان نذيل الهامش بشيء من التقدير العلمي للأصل الذي اخذنا عنه . واذا ما أشرنا الى مرجع من مراجعنا فعلينا ان نذكر أولاً اسم المؤلف ثم عنوان المؤلف ثم المجلد فالصفحة والطبعة .

٥) أن نعرض الحقائق في المتن بترتيبها التاريخي كي نتأكد من صحة الاستنتاج ولا سيما في أمر الاسباب والمسببات .

بقي علينا أن نقول كلمة في التواريخ التي تصنف خصيصاً لجمهور القراء . فانهـا يجب ان لا تختلف عن سواها في صحة القول وسلامة الاستنتاج . ولكن وجه الاختلاف بينها وبين ما يكتب لرجال الاختصاص ان على المؤلف في الاولى ان يتبسط مـا امكنه في عرض الحقائق بحيث تصبح قريبة في متناول افهامهم . ولا بد أيضاً من عرض

هذه الحقائق بصورة جـذابة محببة الى القراء ترغبهم في الاستطلاع ويراعى فيها انتقاء الموضوع الذي يلذ لأمثالهم .

وهناك خطر نريد أن ننبه اليه ، ذلك ان بعض المحدثين من العلماء كادوا يذهبون الى ان من شروط الطريقة العلمية في البحث ان لا يعمد المؤلف الى هذه الاساليب الشيقة في عرض الحقائق . كأنهم يزعمون ان العلم يتنافى معها . والواقع انه بامكان العالم ان يكون دقيقاً في كلامه واستنتاجه وجذاباً في اسلوبه وعرضه في آن واحد . ومن يدري فلعل الدافع عند هؤلاء الى مثل هذه الأحكام ضعفهم في الاداء وعدم تمكنهم من ناحية اللغة وقصورهم عن ايجاد التعابير الشيقة . وهل يضير الحسناء اذا ظهرت بزينتها الكاملة ! فواجب المؤرخ اذا ان يجيد اللغة التي يصطنعها لتدوين حقائقه وعرضها بحيث لا تعوزه معرفة قواعد اللغة ومفرداتها وبيانها واساليبها . وعليه ان يتقن فن الرواية وقص القصص في اللغة التي يكتب بها حتى اذا قص اخباره وقعت موقعاً حسناً في قلوب القراء .

محتويات الكتاب

المقدمة : بدء نقد الأخبار التاريخية عند اليونان – تنظيم النقد عند العرب – عبد الرحمن ابن خـــلدون – اثر الاكتشافات الجغرافية والمنازعات الدينية والمطامع السياسية – نداء جيوفني فيكو – العصبية الوطنية الجديدة واثرها – مقدمة وولف الألماني – اوغست بوخ – برتولد نيبور – رانكي ونزاهته وعدالته – مومسن والتاريخ الكلاسيكي – مدرسة الوثائق التاريخية الافرنسية والعلوم الموصلة – سر فرنسيس بالغرايف – هنري ادمس – عدم تبصر الفلاسفة – غبريال مونو والتربية العلمية – برنهايم ولانغلوا وسنيوبوس – نقل المثوولوجية الغربية الى العربية لأول مرة في بيروت . أ – ح

الباب الاول : التقميش : اذا ضاعت الاصول ضاع التاريخ معها – تعريف الاصول – ضرورة البدء بجمعها – التقميش – التقميش والمحدثون – وجوب جمع كل الاصول – رأي المحدثين – حاجة العرب في نهضتهم الحديثة الى التقميش

١ – ٥

الباب الثاني : العلوم الموصلة : تعريفها ، تحديد علماء التفسير ، اهمية تعلم اللغات ، المخابرات الرسمية ، الورق والحبر والأختام ، التبحر في العلوم الاجتماعية العلوم القرآنية . ٦ – ١١

الباب الثالث : نقد الاصول . الفصل الأول : في التثبت من الصحة اصالة الاصول ، الأدلة الظاهرية ، الادلة الظاهرية الباطنية ، الأدلة الباطنية .

١٢ – ٢٤

الفصل الثاني : التعرف الى شخصية المؤلف وزمانه ومكانه : اهمية هـذا البحث ، كيفية القيام بـه ، مثال حي على ذلك ، واجبات الباحث في حال الاخفاق . ٢٥ - ٣٢

الفصل الثالث : في تحري النص والمجيء باللفظ : موقف القاضي عياض ، اتفاق جمهور المحدثين والمؤرخين المعاصرين ، الاصول الصلة الوحيدة بالماضي ، اقسام الاصول ، نسخة بخط واضعها ، نسخة واحدة عن اصل مفقود ، نسخ متعددة عن اصل مفقود . ٣٣ - ٤١

الباب الرابع : تنظيم العمل : وجوب التنظيم وفوائده ، طرائف التنظيم ، وجوب الابتعاد عن الدفاتر ، التدوين على اوراق منثورة ، محتويات هذه الاوراق تنسيقها وترتيبها . ٤٢ - ٤٥

الباب الخامس : تفسير النص : ظاهر النص والالمام باللغة ومصطلحاتها في زمن المؤلف ومكانه ، باطن النص وآداب اللغة والآداب المعاصرة ، تفسير القرآن واحمد ابن تيمية . ٤٩ - ٥٨

الباب السادس : العدالة والضبط : الاصل في التاريخ الشك والاتهام ، التثبت من عدل الراوي ، التثبت من ضبطه ، فضل علماء الحديث ، ابن خلدون والعدالة والضبط . ٥٩ - ٧٩

الباب السابع : اثبات الحقائق المفردة : الابتعاد عن الاعتماد على رواية راو واحد ، رأي بعض علماء الفقه والحديث في ذلك ، شروط قبول الرواية المفردة ، معالجة الروايات المتناقضة ، معالجـة الروايات المتوافقة ، اسقاط ما يتنافى مع نواميس الطبيعة . ٨١ - ١٠٨

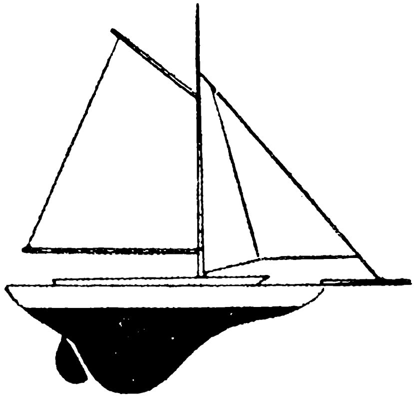
الباب الثامن : الربط والتأليف : نسبة عـلم التاريخ الى غيره من العلوم ،

الانتقاء ، التنظيم والتأليف ، شرح طريقة سنيوبوس ، ملاحظات عامة .
١٠٩ - ١١٦

الباب التاسع : الاجتهاد : تعريف الاجتهاد وصعوبة تطبيقه ، انواع الاجتهاد قواعد ارسطو ، ، ملاحظات عامة . ١١٧ - ١٢٢

الباب العاشر : التعليل والايضاح : حدود المؤرخ وواجباته ، نظرية ابن خلدون ، الالتفات الى الماضي بنظرة موحدة ، التضلع بالعلوم الاجتماعية والفلسفة ، علماء الطبيعة وفرض النظريات ، الاخلاق . ١٢٣—١٣١

الباب الحادي عشر : العرض : عرض لارباب الاختصاص وشروطه ، عرض للجمهور ، العرض والاسلوب الادبي . ١٣٢ - ١٣٥



الثمن ٣٠٠ ق.ل
٤٠٠ ق.س

المطبعة العصرية للطباعة والنشر
صيدا لبنان - تلفون ٧٢٠٦٢٤